جامعة مُحَمَّد بوضياف – المسيلة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر

دراسة حالة ولاية المسيلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصص : إدارة وحكامة محلية

إعداد

✓ زغادي فاتح

إشراف:

أ.د.نور الدين دخان

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
غربي عزوز	أستاذ محاضر قسم – ب –	جامعة المسيلة	رئيسا
دخان نور الدين	أستاذ محاضر قسم –أ–	جامعة المسيلة	مشرفا مقررا
زروقة اسماعيل	أستاذ مساعد قسم – أ –	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية :2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

قال الله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾

في البداية نتوجه بالحمد والشكر إلى المولى عزّ وجل الذي منحنا القدرة والإرادة لإنجاز هذا البحث .

كما أتقدم بأسمى المعاني والشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور دخان نور الدين" الذي حضيت

بإشرافه وذلك بفضل توجيهاته الفعّالة التي أمدها لي .

فله مني أصدق العرفان والشكر.

ونشكر أيضا جميع أساتذة قسم العلوم السياسية الذين لم يبخلوا علينا بمعلوماتهم وتوجيهاتهم طوال مشوارنا

الدراسي. وكافة الطاقم البيداغوجي والإداري للكلية . "

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث

ولو بالكلمة الطيبة.

زغادي فاتح

الإهداء

إلى التي أنارت بنور حبها المتدفق و حنانها الفياض درب حياتي،زهرة قلبي التي إن جمعت الزهور فلن أشم إلا عبيرها،والتي لو جمعت كل ورود و كنوز العالم هدية لها لما وفيتها حقها ،قرة عيني و حبيبتي أمي الغالية حفظها الله .وإلى ألتي لم تلدني والتي كانت مثل أمي حفظها الله ورعاها.

إلى الغالي رحمه الله الذي أفنى من عمره السنين لنصل لهذا المستوى، مثلي الأعلى الذي لا يهون على مصاعبي و يغمرني بحنانه و عطفه و دعمه، أبي العزيز رحمه الله.

إلى أخوتي قرة عيني أطال الله عمرهم و حفظهم

ورفع من منازلهم في الدنيا و الآخرة.وكل عائلة زغادي .

إلى عائلتي الصغيرة زوجتي العزيزة التي كانت سندا كبيرا لي وأولادي : محمد، سارة، ،هيام.

إلى من كان لي العون والسند.

إلى كل من كان ربانيا يطلب العلم و يعلمه ويعمل به ويصبر على أذاه.

فاتح

مقدمة

يمثل القطاع الخاص ركيزة هامة لتحقيق التنمية فالتوجه السائد اليوم في الاقتصاديات الدولية إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية من خلال تشجيع وتوفير البيئة الداعمة لما له من أهمية في الشراكة لتحقيق التنمية في ظل موجة تحول الاقتصاديات النامية نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص على أخذ أدوار لما يتميز به من القدرة على الابتكار والتجديد.

والجزائر على غرار بعض الدول النامية التي تبنت النهج الاشتراكي وشجعت القطاع العام كانت تنظر للقطاع الخاص بنوع من التخوف والحذر معتبرة إياه ناهباً للثروات ومقلصا لسيادة الدولة ، لذلك لم تولي أي اهتمام أو عناية للشروط التي يتطلبها هذا القطاع لاسيما ما تعلق بالجانب التشريعي بل على العكس ظل القطاع العام يتمتع بمزايا كثيرة مقارنة بالقطاع الخاص خصوصا وان هذا الأخير لم يتم إشراكه في مسار التنمية .

و مع بداية الثمانينات من القرن العشرين وتوجه جل دول العالم نحو اقتصاد السوق عمدت الجزائر إلى تحرير اقتصادها والتوجه نحو إشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية الوطنية والمحلية.

1 – أهمية الدراسة :

موضوع إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية موضوع هام، وظهرت أهميته لتوجه جل دول العالم نحو اقتصاد السوق، وقد أكد هذا التوجه على ضرورة تحرير الاقتصاد وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وكذا تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول الكشف عن دور القطاع الخاص في تدعيم العملية التنموية ومحاولة تحديد مساهمته وعلاقته بالرقي والتقدم الاجتماعي، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تسعي إلى معرفة دور القطاع الخاص في تسيير الشأن العام، وعليه فإن هذا الموضوع يستمد أهميته من خلال هذه النقاط.

2 – أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مجموعة من النقاط هي:

- البحث في واقع القطاع الخاص بالجزائر من خلال معرفة خصائصه ومميزاته ومدى فعاليته في تحقيق أهدافه والآليات التي يعتمد عليها.
- البحث في واقع التنمية بالجزائر بأبعادها المختلفة، وكذا ولاية المسيلة بالتركيز على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في بعدها المحلي.
- محاولة دراسة وتقييم دور القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المحلية بولاية المسيلة.

3 - مبررات اختيار الموضـوع :

تأسس اختيار الباحث للموضوع لمبررات موضوعية وأخرى ذاتية علي النحو التالي:

أ -المبررات موضوعية

- الدور الذي يلعبه القطاع الخاص للارتقاء باقتصاديات الدول يقتضي تتبع تطوره على المستوين الكمي والنوعي في الجزائر بشكل عام وبولاية المسيلة بشكل خاص.
- أدوار التنمية المحلية في تحقيق وإرساء قواعد التنمية الشاملة والمتوازنة.
- الاهتمام والتشجيع الكبير لهذا القطاع والإصلاحات الكبيرة التي سخرت لتأهيله لقيادة التنمية المحلية.

ب -المبررات الذاتية

نذكر منها:

- الميل الشخصي لدراسة هذا الموضوع والرغبة في التعمق لفهم الظاهرة المدروسة.
- المشاكل المتعددة التي عرفتها المنطقة محل الدراسة و التي نشأت عليها آفات اجتماعية واحتجاجات لم تكن في السابق ومحاولة تلمسها واستشراف حلول لها، من خلال الاهتمام بموضوع إشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية.
- الأهمية التي اكتسبها موضوع القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المحلية وتبلور فكرة الشراكة ما بين القطاع العام و القطاع الخاص للنهوض بالتنمية المحلية .

4 - إشكالية البحث:

إذا كان القطاع الخاص يعد أحد المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي و الوطني على حد سواء ، والذي سعت إليه الجزائر من خلال إشراك القطاع الخاص، و تبني إستراتيجية وطنية تهدف إلى ترقيته، و إعطاء اهتمام و عناية للشروط التي يتطلبها هذا القطاع و الاستفادة من هذه الثروة والإمكانيات التي يقدمها .

و لأن ولاية المسيلة جزء من هذه التنمية الوطنية التي تسعى الجزائر إلى القيام بها من خلال دعم هذا القطاع وانطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم القطاع الخاص بالجزائر في ظل تنوع أدواره ومستوى حجمه في التنمية المحلية استنادا إلى المقاربة التشاركية ؟.

وفي هذا المنحى وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا تساؤلات فرعية و هي كالآتي:

- ما هو القطاع الخاص وما هي العوامل التي تدفع إلى الاهتمام به؟
- ماذا يعني بالتنمية المحلية وما هو واقعها في الجزائر؟
- ما هي حدود وأدوار القطاع الخاص في عملية تحقيق التنمية بالجزائر؟
- ما هي السبل الكفيلة بتفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في ولاية المسيلة ؟

5 – الفرضيات:

- للقطاع الخاص مجموعة من الخصائص تجعله ذو أولوية وتؤهله للقيام بأدوار فعالة في تحقيق التنمية .
- كلما كان القطاع الخاص شريك فعالا، كلما ساهم في عملية تمويل التنمية على المستوى المحلي.
- حداثة القطاع الخاص ونقص الخبرة تؤثر على دوره في التنمية المحلية.
- يساهم القطاع الخاص في ولاية المسيلة مساهمة مقبولة في التنمية المحلية .

6 – حدود الدراسة :

6–1 الحدود المكانية:

يقتصر موضوع الدراسة على معالجة دور القطاع الخاص في الجزائر بشكل عام و دوره في ولاية المسيلة بشكل خاص بحيث يتم إبرازه كمتغير لا بد منه لكل عملية تنموية.

6 2 الحدود الزمنية:

الدراسة تهتم بتتبع برامج التنمية ومعرفة حقيقة دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر منذ (1962-2010)، أما الدراسة الميدانية في ولاية المسيلة فقد حددت بالفترة الممتدة بين (2010-2015).

7 – منهجية الدراسة

دراسة هذا البحث تقتضي منا الاعتماد علة عدة مناهج علمية أولها :

أ –الإطار المنهجي:

1. **المنهج الوصفي** : "يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها أشكالها، وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة في ذلك، أي أنه يهتم بدارسة حاضر الظواهر والأحداث، مع أنه

يشتمل في كثير من الأحيان على عمليات تنبؤ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها" [1]،ولقد اعتمدنا على هذا المنهج من أجل التعرف على الظاهرة من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.

2. **المنهج المقارن:** " يعتبر من المناهج الأساسية في دراسة العلوم السياسية، وقد تم الاستعانة به في هذه الدراسة من أجل مقارنة الظروف العامة التي ميزت العملية التنموية في الجزائر، والمقارنة بين الأطر العامة والمؤشرات التي ميزت أداء القطاع الخاص".
3. **منهج دراسة الحالة** :"يقوم هذا المنهج على جمع البيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة و عدد محدود من الحالات وذلك بهدف الوصول إلى فهم الوضع الحالي للحالة المدروسة ، وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله " [2]، وقد استخدم هذا المنهج لكونه سيسلط الضوء على دراسة نموذج العلاقة التفاعلية بين التنمية المحلية والقطاع الخاص.

ب – الإطار النظري:

اقتضت دراسة طبيعة الموضوع استخدام بعض الاقتراب المستخدمة في مجال حقل العلوم السياسية وهي :

1. **الاقتراب القانوني:** " اعتمد لإظهار دور القوانين والتشريعات في تسهيل عمل القطاع الخاص بالمشاركة في التنمية المحلية".
2. **الاقتراب المؤسسي:**" من خلاله يتم فهم وشرح التأثير المتبادل بين الدولة ومنظمات القطاع الخاص حيث أن هذه الترتيبات المؤسسية تؤثر في العلاقة بين فاعلي الدولة والقطاع الخاص ، كما أن المؤسسات سوف تكون وسيطا بين مصالح وقدرات فاعلي الدولة والقطاع الخاص".
3. **الاقتراب النسقي** : "يفيدنا هذا الاقتراب في تحديد طبيعة التفاعلات بين مكونات النسق السياسي ومدى استجابة النظام للمتطلبات الداخلية والخارجية".

8 – أدوات الدراسة ومصادر البيانات :

1. المسح المكتبي بالإطلاع على مختلف (الكتب – المجالات – رسائل علمية منشورة وغير منشورة – ندوات مكتوبة – جرائد – وثائق – مقالات.....الخ) وكذا الاستعانة ببعض المراجع الأجنبية (إنجليزية وفرنسية وشبكة الانترنت وكل ماله علاقة بالموضوع قيد البحث .

1 ربحي مصطفي عليان...وآخرون : **أساليب البحث العلمي وتطبيقاته في التخطيط والإدارة** ، عمان ، دار الصفاء ، 2008،ص ص 47.
2 نفس المرجع ص44.

2. كل الوثائق التي تحصلنا عليها بشكل رسمي من المديريات و المفتشيات المتخصصة والتابعة لموضوع بحثنا.
3. المقابلات الشخصية الرسمية وغير الرسمية لغرض تجميع البيانات و المعلومات التي تساعدنا على الحصول على توضيحات .

9 – تقسيم الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية، تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للقطاع الخاص والتنمية المحلية حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية القطاع الخاص ومتطلبات نشوئه مع التطرق إلى القطاع الخاص ودوره في ظل الأنظمة السياسية والتحولات الاقتصادية، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى ماهية التنمية المحلية وواقعها في الجزائر مرورا إلى المبحث الثالث الذي عالجنا فيه دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في ظل الشراكة كتوجه جديد متطرقين إلى مفهوم الشراكة ومتطلباتها البنيوية وما للقطاع الخاص من دور في إدارة الشأن العام، أما في الفصل الثاني فقد تناولنا العلاقة بين القطاع الخاص والتنمية المحلية في الجزائر من خلال مبحثين ، ففي المبحث الأول كانت لنا نظرة عامة حول القطاع الخاص في الجزائر انطلاقا من عملية الخوصصة إلى مميزات وخصائص القطاع الخاص في الجزائر أما في المبحث الثاني فقد تناولنا إسهامات القطاع الخاص في المجال التنمية المحلية بالجزائر، عن طريق التطرق إلى دوره كشريك أساسي في تحقيق التنمية المحلي في الجزائر وفي الفصل الثالث والأخير والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث، الأول تطرقنا إلى تعريف وحدة الدراسة والمقومات الموجودة فيها لاستقطاب هذا القطاع، أما في المبحث الثاني تم عرض دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بولاية المسيلة من خلال التطرق إلى واقع التنمية المحلية على مستوى الولاية، و مساهمة القطاع الخاص كشريك في تحقيقها، أما في المبحث الثالث تم إبراز التحديات التي تواجه القطاع الخاص وإيجاد سبل لتفعيل دوره، وفي الأخير الخاتمة مع مجموعة من الاقتراحات.

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للقطاع الخاص والتنمية المحلية

المبحث الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للقطاع الخاص .

المطلب الأول : ماهية القطاع الخاص و متطلبات نشوئه..

المطلب الثاني : دور القطاع الخاص في ظل الأنظمة السياسية والتحولات الاقتصادية

المبحث الثاني : الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية وواقعها في الجزائر

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

المطلب الثاني: ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الثالث : دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في ظل الشراكة كتوجه جديد

المطلب الأول: مفهوم الشراكة و متطلباتها البنيوية

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في إدارة الشأن العام

إن الوعي بأهمية القطاع الخاص يتزايد يوما بعد يوم ، حيث أولته الدول اهتماماً خاصا نظراً لدور المحوري الذي يلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها و النامية، و خاصة في مجالات التّنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث إن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد و بشكل كبير على القطاع الخاص في تحقيق التّنمية في جميع المجالات و الأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية، و الجزائر كمثيلاتها أولت اهتمام بالقطاع الخاص هذا الأخير الذي استطاع أن يبرهن على قوة الدور الذي يلعبه في التنمية المحلية بالرغم من المعوقات و المشاكل التي تواجهه.

المبحث الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للقطاع الخاص

أدت عدة عوامل موضوعية إلى طرح مفهوم جديد حول القطاع الخاص في إطار الشراكة من خلال الدور الذي يلعبه عن طريق القيمة المضافة الحقيقة إلى الاقتصاد الكلي لينعكس ذلك على المستوى المعيشي للمواطن.

المطلب الأول:ماهية القطاع الخاص و متطلبات نشوئه.

أولا:تعريف القطاع الخاص.

لقد تعددت تعريفاته واختلفت الآراء حوله وتباينت حيث نجد مصطلحات عديدة مرادفة له منها الملكية الخاصة ، النشاط الخاص وبالرغم من تنوع هذه المفردات والمصطلحات المعبرة عنه إلا أنها تؤدي الغرض المطلوب في بعض الحالات العامة، ولكن يبقى التمييز بين هذه المصطلحات أمرا ضروريا في الدراسات العلمية،لاسيما في حقل العلوم الاجتماعية و الاقتصادية مراعاة للدقة في التعبير ،ذلك أن كل من هذه المصطلحات تشير من الناحية العلمية إلى مفهوم محدد يختلف نسبيا عما تعنيه المصطلحات الأخرى وإن اشتركت جميعها في صلتها بالقطاع الخاص.

ومن هنا ظهرت تعاريف جديدة تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للاقتصاديين و الاجتماعيين والسياسيين وغيرهم.

فقد جاء تعريفه في موسوعة المصطلحات الاقتصادية " الجزء من الاقتصاد الوطني الغير خاضع للسيطرة الحكومية المباشرة"[1]

1- حسين عمر:موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثـــة ، 1995 ،ص203.

أما معجم المصطلحات الاجتماعية فقد عرفه كما يلي" إذا نشأ القطاع العام فإن نواحي النشاط الأخرى الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد تكون القطاع الخاص "[1]

وكذلك يعرف بأنه "..هو القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ".[2]

كما عرف أيضا على أنه"القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ".[3]

وهناك من عرفه بكونه" قطاع من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر التي بدورها تتولى توفير مدخلا ت الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى ، وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق و الادخار ، كما يعتمد القطاع الخاص على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المستهلكة".[4]

ويعرف القطاع الخاص " بأنه نشاط غير طوعي وغير حكومي او شبه حكومي يقوم به كيان وطني مانح أو منفذ لبرامجه ، ويكون النشاط ذا أغراض اجتماعية وتنموية مختلفة ، ويحكم هذا القطاع قوانين السوق ، حيث إن القطاع الخاص يشير إلى عمل مبذول لأسباب الحصول على مقابل مادي أو نقدي واجب السد اد يمكن أن يطالب به قانونا أو عرفا". [5]

والقطاع الخاص ينقسم إلى قسمين هما:

1 - **قطاع خاص منظم** وهذا القطاع يعمل في إطار منظم ، حيث يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية.

1- أحمد زكي بدوي :معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت 1977 ،ص.370

2- عبده محمد فاضل الربيعي:الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول النامية ،ط1 ،القاهرة ، مكتبة المدبولي 2004 ، ص49 .

3 - عبد الحق حملاوي : الآليات السياسية لتحقيق التنمية الإقتصادي في الدول العربية من منظور الحكم الراشد (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية) ، تجربة الجزائر 99-2007 ، ص78

4 - إكرام مياسي : الإندماج في الاقتصاد العالمي و إنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 2011 ، ص 105 .

5- صلاح الدين فهمي محمود : دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية : تجارب عالمية ، القاهرة قسم العلوم الإقتصادية د س ن ، ص 7 .

2 – **قطاع خاص غير منظم** وهو القطاع الذي لا يمسك حيث يعتبر القطاع الخاص ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكـــة ، كما في عمله وتعامله حسابات نظامية ، وهو قطاع حرفي.

وانطلاقا مما سبق ، يعتبر القطاع الخاص أحد العناصر الأساسية والهامة المنظمة للنشاط الاقتصادي ، الذي يقوم على الملكية الخاصة ،كما أن عملية الإنتاج تقوم فيه على نظام السوق ، وتحدد فيه المبادرة الفردية ، وتتحمل المخاطر، و القرارات ، والأنشطة المتخذة حيث يعتبر القطاع الخاص ركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند إلى آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكـــة ، كما أنه لا يقتصر على رجال الأعمال بل يشمل كل الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة ، من خلال ممارسة أي نشاط من أجل تحقيق أربـــاح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة.

تعريف القطاع الخاص في الجزائر

ويمكن عند العودة إلى تعريف القطاع الخاص حسب المشرع الجزائري ووجهة نظره كما يلي :

يعرف القطاع الخاص " على أنه القطاع المملوك للخواص و تتولى آليات السوق توجيهه و يسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن و يقسم القطاع الخاص إلى قطاعين جزئيين : قطاع خاص منظم و هذا القطاع يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية ، وهناك قطاع خاص غير منظم يضم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة و غالباً ما تختلط الملكية بالإدارة لاسيما و أن ملكية المنشأة تكون عادة في متناول الفرد الواحد أو العائلة على أحسن تقدير وهذا القطاع لا يمسك في عمله و تعاملاته حسابات نظامية ".[1]

لطالما ساد في الفكر الاقتصادي و لفترة طويلة من الزمن المفهوم العام للقطاع العام الذي كان يقصد به قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة . في حين يقصد بالقطاع الخاص قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد . و كما هو واضح من هذين التعريفين فإن معيار الملكية كان هو السائد للتفريق بين القطاعين غير أنه ليس المعيار الوحيد المستخدم بالنسبة لتصنيفات القطاع العام و الخاص ، إذ أن معيار الإدارة أصبح يجتذب قدراً أكبر من الاهتمام لاسيما بعد اتجاه الدعاوي المطالبة بتسليم إدارة بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص و ظهور دعاوي

1- إكرام مياسي : مرجع سابق ، ص105 .

مقابلة بتحرير إدارة وحدات القطاع العام لتمكينها من العمل بأسلوب القطاع الخاص بل إن التدقيق في الصيغ التي يعمل و فقها القطاع الخاص يكشف في الواقع على أن القاعدة العامة في انفصال الإدارة عن الملكية لاسيما في الوحدات الكبيرة و إن كان كل منها ينتمي إلى القطاع الخاص .[1]

إضافة لما سبق هناك قطاع ثالث يأخذ من اشتراك القطاع العام و القطاع الخاص في مشروع مشترك أو شركة معينة أساساً لتكوين قطاع ثالث يطلق عليه القطاع المختلط، يعرف هذا الأخير على أنه قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة و الأفراد برأس مال مشترك أي يوزع رأس المال بين القطاع العام و القطاع الخاص (محلي أو أجنبي) شريطة أن تكون النسبة لملكية الدولة فيه أكثر من 50% ، و عادة ما تشترط القوانين أن لا يقل نصيب أو حصة الدولة عن 51% و للقطاع الخاص 49% وهذا لكي يكون للدولة الصوت أو الرأي المؤثر في قرارات المشروع أو مجلي إدارة الشركة بالإضافة إلى هدف تحديد ما يمكن أن يملكه الأفراد في أي نشاط مشترك بغية سيطرة القطاع العام على تلك الوحدات أو الشركات .[2]

ثانيا: متطلبات نشوء القطاع الخاص

وبما أن القطاع الخاص عبارة عن مجموعة من المؤسسات والشركات المستقلة عن الدولة والتي يملكها أفراد أو جماعات محددة من الأشخاص، والتي تهدف أساسا إلى تحقيق الربح، ومن ثمة يتطلب ظهور ونجـاح القطـاع الخـاص توفر عدة عوامل أهمها :

1 - ظهور ميل نحو الادخار في المجتمع جنبا إلى جنب مع الميل لتوظيف المدخرات في استثمارات مختلفة بدلا من اكتنازها كرمز للثراء.

2 - لابد من استحداث وسائل و آليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات، و تأخذ هذه الآليات شكل مؤسسـات متنوعة ابتداء من الشركات التضامنية وصولا إلى شركات المساهمة.

3 - ظهور رجل الأعمال الم نظم و المغامر الساعي إلى الثراء والتوسع والسيطر ة والذي يمتلك الكثير من الصفات الإيجابية في بعدى أو النظر وحسن الإدارة.

1- محمد محمود الإمام : محددات الأداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام و الخاص في الوطن العربي ، القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر 1990 ، ص 104 .

2- عبده محمد فاضل الربيعي : مرجع سابق ، ص 58 .

4 – نشوء الأسواق المالية و أسواق السلع (البورصات) التي تسهل عمليات تجميع وتعبئة الموارد المختلفة المالية و الأولية والسلعية على أوسع نطاق وتطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية .

5 – التعرف على فرص الاستثمار، وفي هذا المجال يمكن أن تقوم الدولة بهذا الدور عن طريق مؤسساتها أو عن طريق إنشاء مؤسسة متخصصة في التعرف على فرص الاستثمار. [1]

إن اعتماد هذه المتطلبات منطلقا ينتج عنه نشوء قطاع خاص يتميز بالسرعة في الأداء ، والإنجاز والديناميكية والحيوية ، وسرعة المبادرة ، واتخاذ القرار قبل فوات الفرص وذلك لغياب البيروقراطية المعرقلة للسير الفعّال في كثير من الأحيان ، وذلك عكس القطاع العام الذي يتميز ببطء أدائه ومبادرته وهذا لخضوعه للتخطيط المركزي .

المطلب الثاني:دور القطاع الخاص في ظل الأنظمة السياسية والتحولات الاقتصادية

أولا : دور القطاع الخاص في الأنظمة السياسية

إن لشكل البيئة السياسية تأثيرا كبيرا على دور القطاع الخاص في التنمية (بصفة عامة) لارتباطه بها ، لهذا فهو يتغير بتغير البيئة السياسة المتواجد بها ،ويفسر هذا الاختلاف الواضح في دوره بين الأنظمة السياسية المتعاقبة ومن هنا سنحاول تحديد دوره في النظام الاشتراكي و اقتصاد السوق كشكل أخير للرأسمالية الليبرالية

أ – دوره في ظل النظام الاشتراكي

يقوم النظام الاشتراكي على فكرة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، ويرتكز على تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي بواسطة مؤسساتها العامة (الجهاز البيروقراطي) ، وإن وجدت بعض المبادرات الفردية فإنها تكون في أضيق نطاق ، حيث يختلف دور القطاع الخاص في الدول التي تطبق النظام الاشتراكي من دولة إلى أخرى لاختلاف التطبيقات أو الاتجاهات الاشتراكية وهذا الاختلاف يبرره تعرضنا للنموذجين التاليين ، استنادا لمعيار موقفهم و نظرتهم للقطاع الخاص .

1- ضياء مُحَّد الموسوي : أسس علوم الإقتصاد ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2011، ص263-265.

– النموذج الأول:

يعتبر القطاع الخاص نقيض للملكية الجماعية ، وبهذا يدعوا إلى تصفيته و أن وجوده مرتبط باستنفاذ إمكاناته التاريخية ، وقد ساد هذا النموذج في معظم التجارب الماركسية كالإتحاد السوفيتي ، والتي تدعو إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج لأنها " تهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية لغالبية أفراد المجتمع وليس الربح "[1]

– النموذج الثاني:

وهو الذي يتبنى موقف إيجابي حول القطاع الخاص ، غير أنه تارة يعتبره قطاعا مهما في التنمية الاقتصادية ، فيتعايش هذا القطاع جنبا مع القطاع العام ، وتارة تؤمم مؤسساته وهذا يدل على انعدام الأسس النظرية الواضحة لتطبيق الاشتراكية من جهة ومنهج التجريب الذي يعتمد في بعض التجارب الاشتراكية من جهة أخرى [2]

إن الأساس النظري للفكر الماركسي حول القطاع الخاص ودوره في التنمية يتمثل في نظرية القيمة التي جاء بها "كارل ماركس" في القرن التاسع عشر و هي الأساس النظري لتفسير الاستغلال والصراع الطبقي ، الذي تعيشه الدول الرأسمالية، ومن هنا تولدت نظرة التصفية للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي عرفت بها الاشتراكية .

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن دور القطاع الخاص في ظل النظام الاشتراكي، يكون بيت التأييد في بعض الأحيان والمعارضة في أحيانا أخرى ، ومع هذا فإن للقطاع الخاص دور في التوجه الاشتراكي إلا أنه يعتبر مشاركة ثانوية .

1 دوره في ظل النظام الرأسمالي (الليبرالي)

تعد الحرية الفردية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أساسا يقوم عليه الفكر الرأسمالي ، حيث يرى أن الفرد عندما يحقق مصلحته الذاتية فإنما يحقق مصلحة الجميع ، وهذا ما دعا إلية " أدم سميث " في كتابه "ثروة الأمم" سنة 1976 بأن " تكون مهام الدولة محدودة الدفاع والأمن وغيرها " [3]

1- مزواد صباح : دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية – قسم علوم الاجتماع – د س ن ، ص24.

2 – نفس المرجع ، ص 24.

3- يوسف كمال محمد : فقه إقتصاد السوق (النشاط الخاص) ، دار النشر للجامعات ، القاهرة :مصر ،ط3، 1998 ، ص30 .

لقد كان للفكر الذي تبنته الرأسمالية والذي نادى بتقليص تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد والاعتماد على الحرية الفردية كأساس في جميع النشاطات الاقتصادية ، ظهور المؤسسات الاحتكارية العملاقة التي تعد النموذج الشائع لمؤسسات القطاع الخاص في البلدان الرأسمالية ، وقد انتشرت نتيجة لضخامة الأرباح التي تجنيها هذه المؤسسات حيث حققت لها السيادة الاقتصادية ، وأصبح للقطاع الخاص وزنا سياسيا كبيرا ، وتتجلى هذه القوة السياسية للقطاع الخاص في البلدان الرأسمالية في ظاهرة اندماج مصالحها ، وأهدافها مع مصالح و أهداف القطاع الخاص و أصبح شريك في صنع السياسات العامة ، إلا أنه مع هذا الدور الكبير المعطى له لم يستطع تجاوز الأزمة الاقتصادية والكساد العظيم الذي عرفته أوروبا في 1929 .

وهنا تجدر الإشارة إلى ما جاء به " **كينز**" من أفكار ونظريات ، حيث أعاد ضرورة تدخل الدولة لحماية الضعفاء ومحدودي الدخل ، بمعنى آخر تأكيد دور الدولة الاجتماعي و الاقتصادي و أهميته كقطاع عام في إدارة وتنظيم المشاريع التنموية[1]

و بعد " **كينز**" جاء أصحاب النقد و أعادوا الدعوة إلى انسحاب الدولة بصورة مطلقة من كل القطاعات الاقتصادية والدعوة إلى اقتصاد السوق ، وبشكل عالمي.

وبناءا على ما تقدم ، نجد أن النموذج الليبرالي (النظام الرأسمالي)عبارة عن نسق فكري يؤمن بأهمية الفرد في الحياة الاجتماعية ، وأهمية حرية الفرد ورفاهيته ،وتدعيم ذلك بإرساء قواعد الديمقراطية السياسية ، وتأكيد المساواة في الحقوق والواجبات بين الأفراد ، ومعارضة سيطرت الحكومة على الأفراد والتحرر من سلطات الدولة ، وذلك بتعزيز دور المجتمع المدني وتفعيل المبادرات المحلية وتنشيطها لتأخذ مكانة أو دور في النشاط الاقتصادي بصفة عامة كما يدعو النموذج الليبرالي أيضا إلى جعل دور الدولة محصوراً في الوظائف الضرورية لتأمين الحياة في المجتمع والمحافظة على النظام العام وتعزيز حكم القانون وسيادته ، فضلا عن تشجيع الحافز الفردي والمشروع الحر وإطلاق المنافسة الحرة في المجال الاقتصادي .

ومن هذا فإن النظام الرأسمالي يولي أهمية كبيرة للمبادرات الفردية، بمعنى الزيادة في دور القطاع الخاص في التنمية باعتباره أكثر كفاءة في تخصيص الموارد، وتحقيق النمو الاقتصادي.

1- محمد رياض الأبرش ، نبيل مرزوق : الخصخصة – أفاقها وأبعادها – حوارات القرن الجديد ،دار الفكر المعاصر:لبنان ، بيروت، ص27.

وهكذا بدأت الأفكار الليبرالية التي انزوت خلال القرن العشرين أمام الزحف المستمر للأفكار الاشتراكية، والنظم الشمولية تستعيد سيطرتها و انتشارها في معظم الدول ، فبدأت الخصخصة في إطار تحول كبير إلى النظام الليبرالي العالمي الجديد الذي يعطي القطاع الخاص الدور الرائد في الاقتصاد.[1]

وهذا ما دفع معظم الدول إلى التخلي عن نموذج الاقتصاد المسير (المركزي) إلى نموذج اقتصاد السوق ، ومن مؤشرات هذا المسعى الجديد "الخوصصة والتي تتطلب تخلي الحكومة عن جزء من ملكيتها و إدارتها للمال العام وتحويله للمال إلى القطاع الخاص ، وإزالتها لكثير من القيود المفروضة على نشاط هذا القطاع .[2]

وسوف نتعرض بالتحليل للخوصصة من خلال دور القطاع الخاص في ظل التحولات الاقتصادية .

ثـانيـا : دور القطاع الخاص في ظل التحولات الاقتصاديـة

لقد بينت تجارب دول عديدة فشل منشآت الأعمال التابعة للدولة وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة لها، خاصة ما يتعلق بمجال التنمية ، حيث إنه منذ السبعينات عاش العالم تحولات مختلفة : اقتصادية وسياسية ، وفكرية هامة ،فأصبح أكثر تداخلاً في علاقته الاقتصادية ، ولم يعد باستطاعة أي دولة أن تبقى منعزلة عما يجري فيه ، فنتج عنه ظهور اتجاهات عالمية للتنمية الاقتصادية ، والاجتماعية تهدف معظمها إلى منح القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي وتقليص دور الدولة ، وقد ركزت هذه الاتجاهات على مفهوم الخوصصة، الذي هو استراتيجية تستدعي إعادة صياغة دور القطاع العام، ودور القطاع الخاص ، ووضع جديد يتعايش فيه القطاعان ويعملان معاً في اتجاه التنمية ، وأن يعملا بطريقة تكاملية ، وتنافسية في الأداء .

وسنحاول في هذا المحور التوجه نحو مفهوم الخوصصة.

– الخوصصة كنظام :

تباينت تعريفات الخوصصة ، ورغم ذلك فإنها تشترك جميعها في معيار الملكية التي تنتقل من الطابع الجماعي والعام إلى الطابع الفردي والخاص فلقد عرفت الخوصصة بأنها **"إدارة المنشأة على أساس تجاري**

1 - عبده محمد فاضل الربيعي: مرجع سابق ، ص 53-54.

2 - ضياء مجيد الموسوي : الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ط 3 2005 ،ص 230 .

من خلال نقل ملكيتها كلياً أو جزئيا للقطاع الخاص ، أو تأجير خدمات إدارة محترفة تضطلع بمهمة تسيير المنشأة على هذا الطريق " .[1]

ويعرفها البعض في إطارها الواسع " الخوصصة هي مجموعة السياسات والإجراءات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على نظام السوق وآلياته في تحقيق التنمية والعدالة ".[2]

ويعرفها البعض في الإطار الضيق " هي تحويل بعض المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة من حيث الملكية ، أو من حيث الإدارة ، وهي إدارة المنشأة على أساس تجاري من خلال نقل ملكيتها كلها أو بعضها للقطاع الخاص " .[3]

ويعرفها البعض بأنها " تخلي الحكومات عن جزء من ملكيتها ، وإدارتها للمال العام و تحويله للقطاع الخاص ، وإزالتها لكثير من القيود على نشاط هذا القطاع .[4]

إن المتمعن في هذه التعاريف يجد أن مفهوم الخوصصة مفهوم حديث الظهور، والمراد به تطوير قطاع الأعمال من خلال آليات السوق الحر ، ومن خلال هذا تتطلب الخوصصة تحويل الأعمال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حيث إنه لا توجد طريقة واحدة للخوصصة تناسب جميع البيئات و المجتمعات، أو يمكن تطبيقها في كافة البلدان، فمثلاً في بعض الدول النامية جاءت الخوصصة بعد موجة التأميمات التي سادت في الستينات و السبعينات، حيث صادرت الدولة ممتلكات من القطاع الخاص لمصلحة القطاع الحكومي ، وبعد مرور عقد من الزمن جاءت موجة إعادة المؤسسات العامة للقطاع الخاص بعد المشاكل التي تراكمت من عدم الكفاءة في الإدارة الخاصة ، و الخسائر التي أثقلت موازنة الدولة .

1- منير إبراهيم هندي : أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة (خلاصة الخبرات العالمية) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (إدارة البحوث والدراسات) ، القاهرة ، 1995 ، ص 4 .

2- صديق عفيفي : التخصيصية و إصلاح الاقتصاد المصري ، مؤسسة الأهرام ، مركز الدراسات الاقتصادية ، 1991 ص 41 .

3- منير إبراهيم هنيدي : مرجع سابق ، ص 45.

4- ضياء مجيد الموسوي : مرجع سابق ، ص 230 .

إذا فإن لكل دولة نظامها الاقتصادي و إيديولوجيتهـا السياسيـة الخاصة بهـا "و للخوصصة عدة أساليب وطرق مختلفة ، وقد كشفت التجارب السابقة للدول الرائدة في مجال الخوصصة أن أشهر تلك الأساليب ". [1]

- ❖ بيع المشروعات العامة كلياً أو جزئياً إلى منظمات، و أفراد القطاع الخاص.
- ❖ تصفية المشاريع العامة الخاسرة بإغلاقها.
- ❖ مبادلة الديون بالمشاركة في رأس المال .
- ❖ ضخ استثمار خاص جديد في المشروع الحكومي .
- ❖ شراء الإدارة و العمال للمشروع.

وعموماً فإن مفهوم الخوصصة مفهوم متشابك ومتداخل ، حيث أظهرت التجارب الوفيرة للدول عن ضرورة التمهيد لتنفيذ برنامج الخوصصة الذي تزمع الحكومة تنفيذه ، وهذا ما يتركنا نتناول حتمية الاتجاه نحو تحويل مشروعات و أنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص ثم نتناول شروط نجاحها.

– حتمية التوجه نحو الخوصصة وشروط نجاحها :

1 – عوامل ودوافع التوجه نحو الخوصصة:

- مركزية القرارات الأساسية ، والتي قد يعهد بها إلى وزير أو لجنة وزارية ن والتي من شأنها أن تؤثر على سرعة اتخاذ القرار ، كما تفتح الباب أمام ممارسة ضغوط سياسية على متخذ القرار .[2]
- ضخامة حجم بعض منشآت القطاع العام وتنوع نشاطها، وتغطيتها لمناطق جغرافية شاسعة، في الوقت الذي تتباين فيه الظروف المحلية من منطقة جغرافية إلى أخرى.[3]
- بما أن القطاع الخاص لديه قدرات أفضل وهو أكثر اهتماما بعامل الربح فهو بالضرورة يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية المختلفة .[4]
- اعتقاد السياسيين أن منح الشعب فرصة المشاركة في ملكية المؤسسات يؤدي إلى كسب ثقتهم وبالتالي التحكم فيهم .

1- داليا حسين الدرديري : المدن الجديدة والتنمية العمرانية في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 197 ، 05/01 /2004 ، ص 22.

2- منير إبراهيم هندي: مرجع سابق ، ص 03 .

3- نفس المرجع ، ص 04.

4 - داليا حسين الدرديري : مرجع سابق ، ص 24 .

- تحقق الخوصصة المزيد من الحرية الفردية ، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج ، والقضاء على اللامبالاة والبيروقراطية.

نستنتج أن الخوصصة تستند إلى رؤية طموحة واسعة تستهدف تصحيح إدارة الاقتصاد ، ويتم ذلك من خلال تنشيط وتوسيع نطاق دور القطاع الخاص في العملية الإنتاجية ، وتقديم كافة الخدمات بفعالية كاملة ، فقد أتت حركة التحول إلى القطاع الخاص ببعض ثمارها في معظم الدول المتقدمة ، مثل: اليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا لعدة اعتبارات من بينها توافر ووضوح البيانات والمعلومات اللازمة بتوافر المناخ الصحي التنظيمي ، والمنافسة الجيدة ، وأيضا المتابعة المستمرة خلال مراحل الإنجاز.

2 –شروط نجاح الخوصصة :

لكي تنجح الحكومات ، وخاصة في البلدان النامية في عملية الخوصصة وتحقق الأهداف المرجوة منها ، فعليه يتوجب عليها إتباع عدد من الخطوات منها :

- الالتزام السياسي للحكومات النامية بعملية الخوصصة والتشجيع للقطاع الخاص في الإقدام على الاستثمار وتوسيع وتنويع أنشطته.
- تحديد أهداف الخوصصة : يتوجب على حكومات البلاد النامية أن تحدد الأهداف الكلية للخوصصة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية .
- ينبغي على حكومات الدول النامية القيام بعملية إعلامية ، ودعائية للخوصصة ، وأهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع في مختلف الفئات ، والطبقات الاجتماعية.
- إيجاد مناخ تنافسي ، لأن تطوير القطاع الخاص ، وزيادة مساحته ودوره يتطلب بيئة تنافسية تجعله يقدم على الاستثمار ، وتشغيل أمواله في ظل منافسة تضمن استمراره في النشاط . [1]
- خلق الحوافز و تشجيع الاستثمارات الجديدة المحلية ، والأجنبية في الاقتصاد الوطني .
- توسيع قاعدة الملكية ، وتعبئة الموارد المحلية للتنمية. [2]

1- عبده محمد فاضل الربيعي : مرجع سابق ، ص 139 .

2- المرسي السيد حجازي : الخصخصة المصطلح والتطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 1999 ، ص 17.

– تحسين الإطار التشريعي لكي يساهم في تحسين الفعالية الاقتصادية للمؤسسات ، وفي نفس الوقت يأخذ بعين الاعتبار النقائص التي تحدث من جراء التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق كالتشريعات المتعلقة بالعمل ، والضمان الاجتماعي ، والمنافسة ، وإعادة النظر في نظام توزيع الدخل .

– القضاء على البيروقراطية ، لأنه لا يمكن للقطاع الخاص في ظل الممارسات الإدارية الحالية أن يحسن من إنتاجه إلى أقصى حد ممكن .

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية وواقعها في الجزائر

لقد برز الاهتمام بقضايا التنمية و أخذت في شغل بال العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث فرضت نفسها في الفكر العالمي نتيجة للظروف الصّعبة التي مر بها العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي تمخضت عنها الحركات التحررية وتزايد حركة المد الاشتراكي.

ومن خلال هذا بدأت قضايا التخطيط الوطني ، والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بعدها الوطني والمحلي ، حيث احتل موضوع التنمية المحلية مركزاً مهماً بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي ، والدّراسات الاجتماعية ، والسياسات الحكومية ، وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية " ذلك أنها عملية ومنهجاً ومدخلاً وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التّخلف والركود إلى وضع التّقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل و سد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية "[1] . وتعتبر أفضل، وأحسن رؤية لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى القطر ككل .

1- أحمد خاطر : تنمية المجتمعات المحلية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر: الإسكندرية ، 1999 ، ص 10 -11 .

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

–مفهوم التنمية لغة واصطلاحا :

التّنمية لغة معناها "النّماء" أي الازدياد التّدريجي، يقال نما المال نمواً أي تراكم و كثر، كما يستخدم مصطلح التنمية بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.[1]

أما بالنسبة لتعريف التنمية ، فقد قامت هيئة الأمم المتحدة بوضع تعريفين لمفهوم التنمية الأول كان سنة 1955 هي " العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا معتمداً بشكل كبير على مساهمة المجتمعات المحلية " أما الثاني فكان سنة 1956 أعادت فيه صياغة تعريف التنمية كالتالي " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية و لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر ممكن "[2] .

من خلال التّمعن في التعريفين فإننا نلاحظ أن هيئة الأمم المتحدة أضافت في التعريف الثاني فكرة توحيد الجهود بين المواطنين والحكومة وكذا توجيه عملية التنمية نحو المجتمعات المحلية التي تناستها في التعريف الأول وهذا إقراراً منها بضرورة تدخل الحكومة في عملية التنمية إلى جانب مساهمة المجتمعات المحلية .

والجدول التالي يبين لنا تطور مفهوم التنمية

1- إبراهيم العسل :التنمية في الاسلام (مفاهيم مناهج وتطبيقات)، مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط 1 ، ص 59 .

2- خيري خليل الجميلي : التنمية الادارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع) ، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 1998 ، ص13.

الجدول رقم (2) : مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينات إلى سبعينات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحة للسكان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية ،الاجتماعية،البيئية

المصدر : عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زلط : التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أساليب قياسها.[1]

❖ظهور ونشأة فكرة التنمية المحلية:

لقد كانت البدايات الأولى لظهور مفهوم التنمية المحلية مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، أي بعد الحرب العالمية الثانية ، " وكان أول ظهور لمفهوم تنمية المجتمع المحلي في مؤتمر أشردج Ashridge للتنمية الاجتماعية ، الذي عقد في عالم 1954 لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات الإنجليزية ، وقد عرفت تنمية المجتمع المحلي في هذا المؤتمر على أنها حركة ، الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ككل على أساس من المساهمة الايجابية لهذا المجتمع". [2]

إن مشاركة المواطنين في عملية التنمية المحلية لم تكن وليدة هذا العصر حيث يذهب " **باتن batten** " إلى القول بأن المجتمعات في العصور الغابرة كانت تمارس تنمية المجتمع المحلي أيضاً ، إذ يرى أن " تنمية المجتمع المحلي

1- عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زلط : التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أساليب قياسها ، عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 282 .

2- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد : التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث 2009 ، ص 16.

ليست بالشيء الجديد تماماً إذ أن كثير من تطبيقات هذه العملية كانت تجري بواسطة بعض الحكومات وبعض البعثات التي كانت ترسلها الدول المتقدمة إلى البلاد النامية مما أسهم كثيراً في إرساء وتكوين مبادئ تنمية المجتمع المحلي وذلك قبل أن يتم الاتفاق على مصطلحها".[1]

وكذلك قد نالت فكرة التنمية المحلية الحضرية اهتماماً كبيراً من طرف هيئة الأمم المتحدة ، بعد أن كانت تركز في البداية على تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية ، حيث في تقرير الأمم المتحدة لسنة 1957 عن الوضع الاجتماعي في العالم ألقي الضوء على مشاكل التحضر ، التي قدم " مارشال كلينارد " في سنة 1966 أهم التّصورات الشاملة بخصوص التنمية المحلية في المناطق الحضرية ، حيث اعتبر أن " التنمية المحلية مدخل لمواجهة مشكلات المناطق الحضرية الفقيرة ".[2]

لقد أعطى الاهتمام الكبير الذي أولته هيئة الأمم المتحدة بمجال التنمية المحلية انتشارا واسعاً بمختلف دول العالم ،كما جعل استراتيجيات هذه التنمية تتحسن و تتطور من خلال المتابعة المستمرة لخبرائها ومختصيها في مجالات التنمية التي يراد الوصول بها إلى التّكامل بين التنمية المحلية والوطنية .

تعريف التنمية المحلية:

إن الاهتمام بالمجتمعات المحلية التي اعتبرت وسيلة من خلالها يتم تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني ، وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المحلية ، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية من الجهود الحكومية في تحقيق التنمية ، عبر مساهمة السكان في وضع وتنمية مشروعات التنمية ، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود المحلية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية ، والحضارية للمجتمعات المحلية ، و إدماجها في التنمية المحلية .

و نظراً لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها نذكر منها:

1- حسين عبد الحميد احمد رشوان : التنمية ....اجتماعيا ، ثقافيا ، اقتصاديا ، سياسيا ، إداريا ، بشريا ، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 ص 17.

2- شاوش إخوان جهيدة : المجتمع المدني والتنمية المحلية ، جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا ، الجزائر : مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع،كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة محمّد خيضر ،بسكرة ، 2004 ، ص 44 .

قد عرفت الأمم المتحدة عام 1956تنمية المجتمع المحلي بأنه " مجموعة المداخل و الأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية المنظمة بشكل يوجه محلياً لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتباره الأداة الرئيسة لإحداث التغيير. [1]

تعريف " محي الدين صابر" مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي ، و الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية، والاقتصادية ، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عملياً و إدارياً[2].

نجد أن هذا التعريف يركز على استشارة السكان المحليين لأنهم هم أدرى بش ؤونهم المحلية مع مشاركتهم في التفكير و الإعداد و التنفيذ.

ويعرف " أحمد رشيد " التنمية المحلية بأنها: " السياسات والبرامج التي تتم وفق توجيهات عامة لإحداث تغيير مقصود مرغوب فيه داخل المجتمعات المحلية في كافة الجوانب "[3].

الملاحظ من هذا التعريف أن التنمية المحلية هي برامج فوقية من طرف الحكومة، دون التطرق لمشاركة المجتمعات المحلية في تنفيذها من عدمها.

أما عند " فاروق زكي" "....فهي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية ، لتحسين الأحوال الاقتصادية و الثقافية للمجتمعات المحلية ، و تحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي ، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي

1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : مرجع سابق ، ص 199.

2- موسى حماني ، وسيلة السبتي : واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، الجزائر ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،د س ن ، ص07.

3- جعفري عبد الرزاق : التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والإقتصادية ، دراسة حالة ولاية برج بوعريريج (1988-2000) ، الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، جوان 2003 ، ص 23 .

أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة و المساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية " .[1]

وهناك من عرف التنمية المحلية على أنها " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية ، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام ، واستغلال الموارد المحلية ، و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية و الاستفادة من الدعم المادي و المعنوي الحكومي وصولاً إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفرا الوحدة المحلية و دمج جميع الوحدات في الدولة "[2]

ويرى " آرثر Arthur dunham" بأن "تنمية المجتمع المحلي تتمثل في الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعهم المحلية وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتسيير الذاتي وتكامل الجهود فيما يتصل بشؤون المجتمع المحلية ".[3]

من خلال هذا التعريف نجد أن آرثر ركز على إلزامية تعبئة و تنسيق المجهودات الذاتية للمواطنين وحثهم على المشاركة و التسيير الذاتي من خلال المساعدات الفنية الحكومية ، وهذا لتنفيذ المشاريع التنموية التي تعمل على تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع .

أما " لودار ميلك و لاتوس " فيعرفان التنمية المحلية التي يطلقان عنها مفهوم التنمية الريفية على أنها " عملية مستمرة في التغيير المخطط في الأبنية أو الهياكل الاجتماعية و المنظمات الريفية و الحضرية ، و ذلك في جوانبها الاجتماعية و السياسية والاقتصادية و التي توفر الدوافع ، وتحرك الإمكانات الإنتاجية ، وتهيأ الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحراز مستويات أفضل من المستوى المعيشي و المعارف و المهارات ، كما وتساعد التنمية الريفية على تحسين بيئتهم الطبيعية والاجتماعية ، وتحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي يساعد في وضعها وتنفيذها فقراء الريف عبر الزمان ".[4]

1- أحمد جميل الجويد : مسار تنمية الادارة المحلية و معوقاتها في الجمهورية اليمنية ، دراسة تحليلية عن وضعية الادارة المحلية في الجمهورية اليمنية (1990-2000) ، الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 43 .

2- بسمة عولمي : دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر ، دراسة حالة بلديات تبسة ، الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص مالية ، المركز الجامعي ، الشيخ العربي التبسي ، 2004 ، ص 53 .

3- حسين عبد المجيد أحمد رشوان: مرجع سابق ، ص 199.

4- محمد نبيل جامع : التنمية في خدمة الأمن القومي ، مصر ، منشأة المعارف ، ط1 ، 2000 ، ص54 .

ونستنتج من خلال هذه التعاريف أن التنمية المحلية تقوم على فكرتين :

فكرة المشاركة و التعاون فيما بين أفراد المجتمع المحلي والحكومة للارتقاء بمستويات المعيشة_ فكرة المكان أو المحلية حيث يقول " Marcel methot"، في تعريفه لفكرة "المحلية" : "بأنها المكان الأفضل للتدخل العمومي من أجل التسيير بطريقة مرنة و إنجاز الخدمات العمومية ، كما أن المحلية هي المستوى الوحيد الذي تتم فيه العملية التضامنية بين المواطنين بصورة جيدة ، بشرط توفر الوسائل و الحكمة المحلية .[1]

المطلب الثاني: ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر

للتنمية المحلية مكانة مميزة جعلتها تحتل موقعاً بارزاً في استراتيجية وسياسة التنمية في الجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها ، سواء في ظل نظام التخطيط (1967-1989) أو في إطار الإصلاحات والتّحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ 1990 م ، ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها والمتمثلة في البرامج القطاعية غير المركزة (PSD) أمر تسييرها للولايات و البرامج البلدية للتنمية (plans communaux (PCD de développement المناط إدارتها بالبلديات وحجم الاستثمارات المنفذة التي تجاوزت 3687.742 مليار و أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات الآتية المحلية للسكان .[2]

ونظراً لهذه الأهمية التي تميزت بها التنمية المحلية ، فإن الجزائر اعتمدت مجموعة من الركائز السياسية كمنطلق للمضي قدماً في عملية التنمية المحلية منها ما يلي:

- **تدخل الدولة** : إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وطنياً ومحلياً باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين ، و تعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي و الاجتماعي [3] .

و يعود سبب إسناد هذا الدور الريادي للدولة لما تتميز به من قدرة على تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية المحلية ، و ذلك بفضل الإمكانات المادية و البشرية و المالية التي تمتلكها ، كما أنها تعد القوة السياسية الوحيدة

1 -Marcel mèthot:le développement local au risque de l'utopie ,vers une interprétation des enjeux du développement local au 21esiècle , Québec ; université de doctorat en développement régionale , octobre 2002 ,pp (223 -224) .

2- مجلة علوم الاقتصاد و التسيير والتجارة : مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة بن يوسف بن خدة _ الجزائر ، العدد 19 -2008 ، ص 41 .

3- سعد طه علام : التخطيط مع السوق ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق سورية ، ط1 ، 2005 ، ص 42 .

القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي و الأجنبي ، وكذا لقدرتها على حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية و توجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع .

– المشاركة الشعبية :

يقصد بالمشاركة الشعبية العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي لصياغة نمط حياة مجتمعه في النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و إتاحة الفرص الكافية له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع ، و تصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف. [1]

إن المشاركة الشعبية عملية مهمة لا يمكن الاستغناء عنها ، فبالرغم من أهمية الدور الذي تقوم به الدولة كما سبق الاشارة إلى ذلك ، إلا أنها تبقى غير قادرة على القيام بجميع الأعمال بمفردها ، فهي تحتاج إلى دعم الشعب لها لتحقيق التنمية المحلية . كما أن مشاركة الشعب في عملية التنمية المحلية يضمن تحقق أكبر عدد ممكن من الأهداف المرجوة ، و في وقت أسرع لكون الشعب أدرى من غيره لمل يصلح لمجتمعه و كذا أحرص على الوصول إلى الأهداف في أقرب وقت ممكن .

– التخطيط :

يمثل " التخطيط منهجاً علمياً و أداة فعالة و حيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني و المحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع ، فهو عملية تغيير اجتماعي و توجيه و استثمار طاقات المجتمع و موارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء و أفراد الشعب و قادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الأيديولوجية و الحقائق العالمية و القيم التي يمكن استخدامها و توظيفها في إحداث التغيير المطلوب ". [2]

إذن تحتاج عملية التنمية كغيرها من البرامج إلى مخطط تسير وفقه ، ويضبط أهدافها ويحدد مساعيها "....لذلك وقع اختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنياً ومحلياً من خلال تطبيق التخطيط المركزي في

1- منال مودع : تمويل التنمية المحلية في ظل الاصلاحات الجبائية ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر 2011/2010 ، ص 18 .

2- موسى خميس: مدخل إلى التخطيط ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص 13 .

صورة برامج ممركزة .Plans sectorielles concentres psc التخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير مركزة psd و المخططات البلدية للتنمية pcd.[1]

– اللامركزية:

من الركائز و الأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة جهوياً و إقليمياً و القاعدية منطلقاً ووجهة لذلك .نصت المادة السادسة من المخطط الرباعي الثاني على أنه " يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللامركزية ، خصوصاً عبر تطبيق المخططات البلدية ، بتحقيق سياسة التوازن الجهوي عن طريق البحث عن الاستعمال الكامل للطاقات البشرية و موارد البلاد ".كما أوصى المؤتمر الخامس للحزب سنة 1983م بأن اللامركزية إطار تنظيمي يمكّن المواطنين على مستوى القاعدة الشعبية سواء كانت مؤسسات اقتصادية أو تعاونية فلاحية أو مجالس محلية منتخبة أو هيئة حزبية أو منظمات جماهيرية بإبداء الرأي حول قضايا التسيير و التنظيم و تقييم مسيرة العمل والإنتاج والتعبير عن المشكلات القائمة و حلولها و الأهداف المرغوبة كأطراف معنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها .[2]

ونصت على ذلك برامج الحكومات المتعاقبة منذ 1990 إلى يومنا هذا حيث جاء في برنامج الحكومة المصادق عليه في 2004/05/22 على أن اللامركزية هي إحدى الخيارات الإستراتيجية الذي اعتمدته الجزائر منذ عشرات السنين ، وضرورة أكثر من أي وقت مضى لمرافقة حركة تحرير الطاقات في البلاد .

إن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم و العمل له ما يبرره:

1) اللامركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدّافعية و الانتمائية .
2) العلاقة القوية والمباشرة بين التّنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التّخلف وطموحات و أولويات كل إقليم ومجتمع محلي .
3) تحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية.
4) تخفف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسؤولية لدى المسؤولين المحليين وأفراد الشعب .

1- مجلة علوم الاقتصاد و التسيير والتجارة ، مرجع سابق ، ص 47.
2- مجلة المجاهد " اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني" العدد 1283 مارس 1985، ص 14.

5) تسهم في تفّعيل وتجنيد وتحريك الإمكانيات المحلية.

6) تحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني وأعباء الجباية لأن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب. [1]

– التوازن الجهوي :

شكلت سياسة التوازن الجهوي محوراً رئيسياً في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر ، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التّقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال " نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمواً متوازناً ومتزامناً ، عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية :

1) تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي و الحضر والحفاظ على العقار الصناعي.

2) كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر طبيعية كبرى .

3) تحقيق استقرار السكان و خاصة في المناطق الداخلية والجنوبية وعكس تيار الهجرة الداخلية نحوها عبر نشر وتعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية و المرافق الخدمية .

4) تشجيع الاستثمار العمومي والخاص المحلي والأجنبي في مختلف جهات القطر عن طريق التشريعات التّحفيزية المالية والنقدية و مشاريع البنية التحتية وتطوير قطاع الخدمات .[2]

– فسح المجال أمام إسهام القطاع الخاص

إن المتطلع على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر سابقاً يجدها لم تولي اهتماماً كبيراً للقطاع الخاص ، بالرغم من أهميته في عملية التنمية الوطنية والمحلية .بينما عرف في السنوات الأخيرة خاصة في ظل نظام اقتصاد السوق تطوراً كبيراً من خلال عملية الخوصصة التحويلية و الإنشائية وأيضاً سياسة التنمية التي ترمي إلى التركيز على المبادرة الفردية الوطنية و الأجنبية و خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بهدف القضاء على أزمة البطالة ورفع مستوى المعيشة و الدخول الفردية .

1- عماد صلاح الدين عبد الرزاق داود : "الفساد والاصلاح " اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2003 ، ص17 .

2- مجلة علوم الاقتصاد و التسيير والتجارة ، مرجع سابق ، ص 49 .

مراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر

1 مـــرحلة التـخطـيط (1967-1989)

حيث اعتمدت الدولة على الاقتصاد المخطط كركيزة تنظيمية لسير عملية التنمية الشاملة في فترة ما قبل الإصلاحات ، و أداة الدولة لتحقيق أهداف الاشتراكية ، وقد شرعت الجزائر في اعتمادها هذا الأسلوب سنة 1967 بتطبيق أول مخطط ثلاثي.[1]

ثم تبعته سلسلة من المخططات و هي كالآتي:

- المخطط الرباعي الأول (1970-1973)
- المخطط الخماسي الأول (1980-1987)
- المخطط الخماسي الثاني (1987-1989)

وقد أعطت هذه المخططات أولوية للقطاعات الآتية:

1 – القطاع المنتج مباشرة :

يمثل هذا القطاع القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية لذلك فقد احتل الصدارة في جميع المخططات. و يشمل الزراعة، و الري، و الغابات، و المحروقات، و الصناعات التحويلية، و الأساسية، و الطاقة و المناجم، و الأشغال العمومية، و البناء.

2 – قطاع البنية التحتية :

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية في أولويات المخططات و دوره لا يقل أهمية عن دور "**القطاع المنتج مباشرة**" فله دور أساسي في التنمية المحلية و يمكن القول إنه يمثل الركيزة التي تستند إليها باقي القطاعات الأخرى حيث يقوم بتزويدها بالإطارات و اليد العاملة المدربة و المؤهلة (التربية والتعليم والتكوين). كما يساهم في تلبية مختلف احتياجات السكان و يعمل على توفير مختلف الخدمات و المرافق الضرورية لهم مما يحق استقرارهم و يخفف من حجم الهجرة نحو المدن .

1- محمد بلقاسم و حسن بهلول : سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الأول ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ص 42 .

و يتضمن هذا القطاع شبكة النقل (الطرق و السكة الحديدية و الموانئ و المطارات) و المناطق الصناعية ، و السكن و التهيئة العمرانية و التربية و التكوين و الصحة و الثقافة و الرياضة و الحماية الاجتماعية و الماء و الكهرباء و الغاز و الإنارة العمومية

3 -قطاع الخدمات :

قطاع الخدمات هو أيضاً قطاع لا يقل شأنه عن باقي القطاعات السابقة ، و يعد حلقة وصل بين الانتاج و التداول لما يقدمه من خدمات كالتوزيع و تقديم المعلومات عن حالة السوق و حجم العرض و الطلب .

استطاعت هذه البرامج على ضخامتها أن تحقق بعض النتائج الإيجابية نسبياً ، المتمثلة في التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان و تحقيق نوع من التوازن الجهوي و استقرار السكان و إيجاد قاعدة مادية واسعة من الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة خلال فترة (1967-1984) ، غير أنه واجهتها العديد من الصعوبات و صاحبتها الكثير من السلبيات أثناء تنفيذها ، لم تستطيع معها تحقيق ما كان مأمولاً منها على أكمل وجه . تمثلت فيما يلي :

-المركزية الشديدة في اتخاذ القرار و تسيير البرامج .

-نقص و غياب المؤشرات الكافية لتحديد و ترتيب أولويات الحاجات الاجتماعية و الاقتصادية للمواطنين .

-تهميش المشاركة الشعبية و القطاع الخاص مما أدى إلى نقص الكفاءة و الفعالية و غياب التنافسية .

-ضعف و انعدام التنسيق و التكامل بين مختلف المتدخلين في إ عداد و تحديد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النظرة القطاعية المفرطة مما أدى إلى التناقض و التكرار في العمل و تدخل الصلاحيات .[1]

2 -مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990)

بدأت عملية التّحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات من القرن العشرين في الجزائر و غيرها من البلدان الاشتراكية ، التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الإدارية ، تمثلت في :

1 - إعادة هيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية 1982م

2 - إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984م

1- محمد بلقاسم و حسن بهلول: مرجع السابق ، ص 59 .

3 - إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986.

4 - صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989.

ومع صدور دستور 1989 م ، دخلت الجزائر مرحلة جديدة و بداية تحول تاريخي في مسار الدولة و المجتمع على جميع الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلاً وميسوراً ، بل تميز بأزمة عميقة و شاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف و العديد من المدن و حركة واسعة من النزوح الريفي اتجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي و إطارها العمراني.

ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي و الأمني نسبياً بدرجة عالية سنة 1997 م شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءً من 1998 م.[1]

- البرامج العادية : بلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار دج .
- برنامج الإنعاش : يغطي الفترة (2001-2004) بغلاف مالي قدره 525 دج منها 114 مليار دج للتنمية المحلية.
- برنامج دعم النمو : يمتد من (2005-2009) يبلغ حجمه الاستثماري الحالي 9000 مليار دج خصص 1908.5 دج للبرامج المحلية.[2]

1- محمد بلقاسم و حسن بهلول : مرجع السابق ، ص 60 .

2- مجلة علوم الاقتصاد و التسيير والتجارة ، مرجع سابق ، ص 50.

المبحث الثالث : دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في ظل الشراكة كتوجه جديد

المطلب الأول: مفهوم الشراكة و متطلباتها البنيوية

أولا : تعريف الشراكة

طرح مفهوم الشراكة في التسعينات من القرن العشرين وذلك في الخطاب العالمي للأمم المتحدة و المؤتمرات العالمية مثل مؤتمر البيئة في البرازيل سنة 1992 و مؤتمر القاهرة للسكان و التنمية سنة 1994 و غيرها من المؤتمرات التي أكدت على أهمية الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص...[1]

و بذلك فالشراكة تعني تضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص على المستوى الوطني و المحلي في أي مشكلة من خلال الاتصال الفعال للوصول إلى اتفاق مع التعاون لإيجاد صياغة مقبولة لهذه الشراكة سواء كان هذا الأمر ملزماً بعقد شراكة رسمي أو تعاون ملزم بقيم غير رسمية و تأتي الشراكة الفعالة في التنفيذ الفعلي لإعداد و تنفيذ و متابعة السياسات و الأهداف و البرامج و الأنشطة .

كذلك الشراكة تعني التعاون و الاهتمام بتبادل الأفكار وصولاً إلى بناء علاقات تعاونية يتشارك فيها جميع الشركاء.[2]

و قد عرفها آخرون " بأنها تكوين علاقة تعاونية بين شريك أو أكثر من الجهات الحكومية مع شريك أو أكثر من القطاع الخاص ، كما أن الشراكة قد تكون من خلال تنظيم الأدوار بين الدولة و القطاع الخاص بحيث يكون لكل شريك دور خاص به ، و لكن يكمل بعضهما الآخر في إطار تنموي واحد ". [3]

و يتبين من التعريف أن مفهوم الشراكة ، متعدد الأوجه ذو أهمية متزايدة ، و هو مرتبط بأبعاد عديدة يبرز منها البعد الإداري ، و التنظيمي ، و التعاوني ، و الاقتصادي ، و الاجتماعي ، و القانوني ، و هو يعني العلاقة

1- محمد عبد الوهاب : دور الإدارة المحلية و البلديات في ظلإعادة صياغة دور الدولة (ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الخامس حول " الإدارة المحلية و البلديات في الوطن العربي ، الإمارات العربية 2007) ، ص 48 .

2- نادية عاشور : العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية (ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الحكم الراشد و استراتيجية التغيير في العالم النامي ، جامعة سطيف ، الجزائر ، المنعقد يومي : 08/09 أفريل 2007) ، ص 24-25 .

3- أحمد هاشم سماحة : متطلبات تحقيق الشراكة الجيدة مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات البلدية ، ندوة الشراكة بين الأجهزة و القطاع الخاص 2004 ، ص 19 .

بين الجهات الحكومية ، و القطاع الخاص و هناك عدة مبادئ يجب توفرها بين الشركاء [1]– و الموضحة بالشكل (1) لإنجاح و لتحقيق عملية الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص ، و هي :

❖ **الالتزام و التعهد commitment**:

و هو أن يتم إنجاز و تنفيذ القرارات التنموية و فقاً لمنهجية و أهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل .

❖ **الاستمرارية continuity**:

غالباً ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص إلى فترات طويلة و خلال هذه المدة من المحتمل أن تتغير سياسات الدولة مما قد يؤدي بدوره إلى إلغاء مشروعات الشراكة ، لذا يجب الأخذ في الاعتبار المدة الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية ، كما يجب تحديد الإطار العام و منهجية الإدارة في ظل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة .

❖ **الشفافية Mtransparency** :

و تعني التنسيق بين الشركاء من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كل شريك لتنفيذ الأهداف الموضوعة ، مع التعامل بصدق و وضوح مع المتغيرات الداخلية و الخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة .

شكل رقم (1) : أسس الشراكة الناجحة بين القطاع العام و القطاع الخاص .

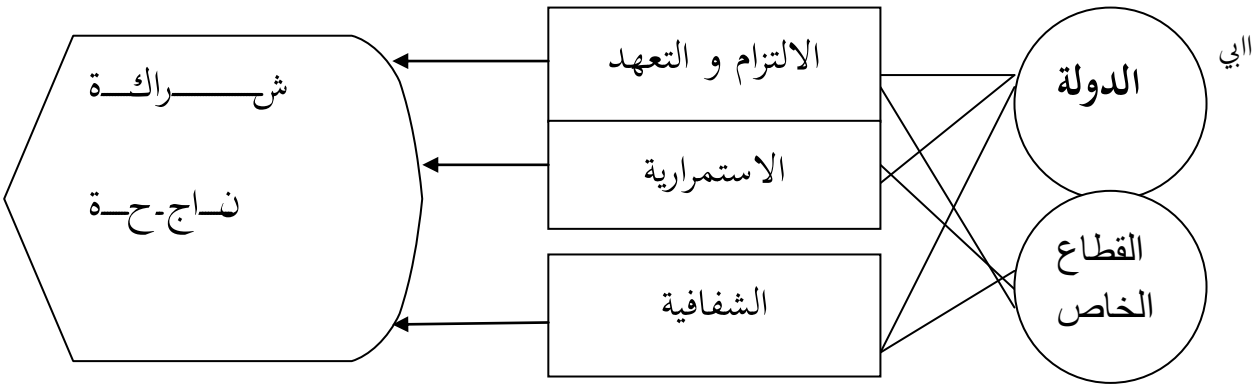

1– أحمد هاشم سماحة : نحو إدارة حضرية فعالة في مصر – الخصخصة في إطار مشروعات البنية الأساسية ، رسالة دكتورة ، 2003 ، ص 32 .

إذن فالمقصود من الشراكة هو تفاعل بين طرفين أو أكثر يجمعهما مصلحة ما أو عمل مشترك و تربطهما علاقة اتحادية تكاملية بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة ، ويكون أساس هذه الشراكة عقد يتضمن أسس الاتفاق و الاستمرارية و تحديد القضايا و المسائل المشتركة و الأهداف المقصودة مع تحديد الأولويات لتحقيق المنفعة المشتركة .

ثانيا :المتطلبات البنيوية للشراكة :

هذه المتطلبات تشكل العوامل المرتبطة بالنظام العام و ما ينبثق عنه من أنظمة فرعية سياسية و إدارية و مجتمعية و التي يصبح من دونها أي نمط من الشراكة تعبير عن مصالح ضيقة و هذه المتطلبات هي :

أ –البيروقراطية العضوية :

يعد مصطلح البيروقراطية العضوية ترجمة مباشرة لمصطلح ازداد شيوعاً في الأدبيات التنموية هو و يعني حسب تعبير " **Peter Evans - Embedded bureaucracy** - " الجمع بين مبادئ البيروقراطية التقليدية التي طرحها " ماكس فيبر " و نموذج المنظمة– المجتمع أي الجمع بين النظام و الانفتاح على نحو يمثل ترجمة إدارية يومية لعلاقة الشراكة و الاعتماد المتبادل بين الدولة و المجتمع . فالنموذج التقليدي للبيروقراطية الذي وضعه عالم الاجتماع الألماني" **ماكس فيبر** " يقوم على جملة من المقولات الأساسية هي الهيراركية و اللاشخصية و الحياد السياسي و المساءلة من أعلى.....أما نموذج المنظمة – المجتمع ، فيستند إلى مقولات تكاد تكون عكسية للنموذج التقليدي مثل التضامن بدلاً للهيراركية ، و الالتزام الشخصي ، و التعامل مع احتياجات المجتمع المتغيرة بدلاً للائحية، و التجديد في مواجهة المشكلات بدلاً من النمطية ، و المرونة في التعامل مع احتياجات المجتمع المتغيرة بدلاً من الحياد في مواجهة الضغوط الصادرة من البيئة و المساءلة من أسفل .

وكشفت الدّراسات أنه يصعب – و لاسيما في حالة ال دول النامية – الركون إلى أي من النموذجين في صورتهما المطلقة ، نظراً لأن كل منهما يحمل بين طياته عوامل إيجابية و أخرى سلبية ، فقد يؤدي الركون إلى النموذج الأول فقط إلى حالة من الجمود و غياب المبادرة ، و قد يقود الاعتماد الكامل على النموذج الثاني إلى حالة من السيولة تتسبب في إيجاد نموذج يجمع بين الجوانب الايجابية في النموذجين . [1] يعد مثل هذا النموذج

1 – سامح فوزي : البيروقراطية العضوية ، نحو علاقة شراكة بين الدولة و المجتمع ، بين الإدارة و المواطن ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر " الإدارة العامة و المواطن في القرن الحادي و العشرين ، القاهرة ، 2002 .ص 40.

المبتغى ضرورة أساسية في حالة إرساء أشكال تشاركيه في التنمية بين الحكم المحلي و المنظمات غير الحكومية من خلال الحفاظ على النظام (النموذج التقليدي) و الانفتاح على المجتمع (نموذج المنظمة – المجتمع)، و هو ما يطلق عليه مفهوم البيروقراطية العضوية **Embedded bureaucracy**.[1]

ب – رأس مال اجتماعي حقيقي :

يقوم مفهوم الشراكة على افتراض رئيسي هو وجود رأس مال اجتماعي ، و ليس مجرد تكوينات مدنية. و هناك العديد من التعريفات لمفهوم رأس مال اجتماعي أبرزها التعريف الذي قدمه " **pierre Bourdieu**"و ذهب إلى أن المفهوم يعني " تجميع الموارد القائمة أو المحتملة في سياق شبكة من العلاقات المؤسسية على أساس من الاعتراف المتبادل ".

في حين نظر " **كولمن jamescolman**" إلى المفهوم من منظور مؤسسي بوصفه علاقات مؤسسية تساعد على التفاعل بين مختلف الفاعلين .

وذهب " **روبرت بوتنام putnam** " إلى أن رأس المال يعني الروابط التي تجمع بين الأفراد و الشبكات الاجتماعية بمثابة " المادة الخام" على حد وصف " **كولمن**"التي يجب أن تجمع أوصال أي تكوين غير حكومي و في حالة ضعف أو غياب وجوده فإن قدرة منظمات المجتمع المدني على إنجاز المهام المنوطة بها تتسم بالمحدودية و تنبع أهمية رأس المال الاجتماعي من اعتبارات عديدة أبرزها بناء الثقة ، و الاعتماد ، و الاحترام المتبادل بين الأفراد المشاركين في نفس المنظمة ، و هو ما يساعد على انجاز العمل بكفاءة و يقلل إلى حد بعيد مما يعرف باسم **Transaction costv** و هي تمثل تكاليف الاتصال و الإدارة التي تمثل عبئا اقتصاديا و تنظيميا على العمل في حالة فقدان الثقة وسعي كل طرف إلى توفير المصلحة الشخصية على حساب العمل . فضلاً عن أن القيم الأساسية التي يتضمنها مفهوم رأس المال الاجتماعي ، تؤدي إلى خلق بيئة مجتمعية بصفة عامة ، و بيئة تنظيمية بصفة خاصة أكثر ملائمة لإنجاز العمل بكفاءة و فعالية . و من هنا يرتبط مستوى رأس المال الاجتماعي بقدرة المنظمة على الإنجاز .

1 – سامح فوزي : مرجع سابق، ص.41.

ج- **المسؤولية الاجتماعية لرأس المال :**

هناك مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق رأس المال في أي مجتمع بخلاف الدور الأساسي المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و يقصد بالمسؤولية الاجتماعية **Sociale responsabilité** اتجاه المجتمع العمل على تطوير جودة الحياة في البيئة التي يمارس فيها رأس المال نشاطه ، و تاريخياً فإن كبريات المشروعات في شتى الميادين قامت على أكتاف الرأسمالية في أرويا حتى أن بعض المنظمات غير الحكومية و ما نتج عنها من مشروعات اجتماعية لا تزال تحمل أسماء الرأسماليين الذين قاموا بإنشائها .

و الدافع الرئيسي الذي يبرز لدى رجال الأعمال هو إيجاد بيئة آمنة اجتماعيا تسمح بنمو رأس المال ، و هذا ليس من السهل تحقيقه دون التغلب على مشكلات أساسية كالفقر ، و البطالة ، و الجهل ، و ضعف الرعاية الصحية فإذا تركزت هذه المشكلات و غيرها في البيئة الاجتماعية المحيطة برأس المال جعلت من عوامل التهديد الاجتماعي أسباباً لخنق فرص تحقيق الربح. [1]

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في إدارة الشأن العام

أولا: دور القطاع الخاص في ظل الشراكة

إن الشراكة – كما تطرقنا – تعني تضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص على المستوى الوطني و المحلي في مواجهة أي مشكلة من خلال الاتصال الفعال للوصول إلى اتفاق مع التعاون لإيجاد صياغة مقبولة لهذه الشراكة ، و بهذا " فالدولة ليست الوحيدة في مجال إدارة الفعل العام بل هناك شركاء لابد من أخذهم في الاعتبار في هذا المجال و أحدهم القطاع الخاص . ففي معظم دول العالم هناك تحول واضح نحو الاعتماد على القطاع الخاص و اقتصاديات السوق ، وهذا نظراً لازدياد الوعي بأهمية القطاع الخاص كمحور رئيسي للفرص التي تفتح المجال لتشغيل الأيدي العاملة و تأهيلها لتحقيق الإيجابية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية [2]

بالإضافة إلى ذلك يؤدي التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة .

1- سامح فوزي : المرجع السابق ، ص 42-44 .

2- حسن كريم : مفهوم الحكم الصالح ، في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص 47 .

و بالتالي يولي هذا التحول الأهمية الكبرى في هذا التطور للقطاع الخاص بشكل أساسي و يقلص و يغير من دور الحكومات فكما يذكر البروفيسور " مايكل بورتر" في تقرير التنافسية الدولي ، بأن تطوير تنافسية الدول ينقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية و بأن للحكومة أدوار إيجابية مختلفة يجب أن تلعبها في كل مرحلة من هذه المراحل و كلما تقدمت الدولة في هذه المراحل يقل الدور المباشر للحكومة تدريجياً و يتعاظم بالمقابل دور القطاع الخاص في قيادة عجلة الاقتصاد و التنمية بشكل عام ، حيث في المرحلة الأولى يتمثل دور الحكومة في الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية بتوفير الاستقرار السياسي و الاقتصادي على المستوى الكلي ، وتفعيل سياسة السوق بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، أما في المرحلة الثانية و هي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الاستثمار فيتمثل دور الحكومة بأن عليها عمل ما بوسعها ، إضافة إلى المؤسسات و الأفراد للانتقال من الاعتماد على عوامل الانتاج الأساسية إلى عوامل الإنتاج المتخصصة ، فعن دور الحكومة يتمثل في أن تركز أولوياتها على البنية التحتية و نوعيتها (الموانئ ، الاتصالات ، الطرق ، ووضع التشريعات اللازمة للانخراط في الاقتصاد العالمي). [1]

لقد تم طرح مفهوم جديد لتسيير الشأن العام تمثل في الحكم الراشد الذي جاء لتقديم حلول لمشكلة الشرعية و الفعالية التي عرفتها الديمقراطية الغربية و الإجابة على أزمة القابلية للحكم . و هكذا فإن الحكم الراشد مرادف لعملية الإصلاح العميقة للدولة ، في سبيل إيجاد نمط جديد للحكم قائم على إعادة تعريف العلاقات بين السلطات العمومية و القطاع الخاص .

إن الحكم الراشد يهدف لتحقيق الاستفادة من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة مسؤولية مستمدة من الطابع الاختياري و المرن و الشامل للقطاع الخاص بما يسمح و يشجع كل مؤسسة خاصة أياً كان نطاق عملها بأن تنتهج ما تراه مناسباً و ملائماً من الإجراءات و الممارسات وفق إمكانياتها و قدرتها المادية و بما يتجاوب مع حقائق السوق و متطلباته ، ففي هذا المجال طرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة" **كوفي عنان** " في الملتقى الاقتصادي في " **دافوس** "بسويسرا سنة 1999 ما يعرف بشعار توجيه قوى السوق من أجل دعم المثل العالمية و تم الإجماع على ذلك من قبل ممثلي القطاع الخاص في مختلف دول العالم بحيث يؤم هذا الإجماع على تكريس احترام عناصر المشاريع التجارية لمدونات ثلاث من الصكوك الدولية و هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1998 و إعلان ريو الصادر عن مؤتمر قمة الأرض سنة1992 . [2]

1- زهير عبد الكريم الكايد : الحكمانية قضايا وتطبيقات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003 ، ص 69 .

2- الأخضر عزي ، غانم جلطي : التنمية البشرية للحكم الراشد ، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/11

hTTp://www.startimes.com/ ?T=21878644

القطاع الخاص نشط في المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و على مختلف العصور و الأحوال ، فدور القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية إذا ما وجد له المناخ الملائم في الاستثمار هو دور مهم يشمل التنمية الاجتماعية في مختلف مجالاتها ، سواء كان ذلك في مجال الخدمات الصحية و التعليمية و الثقافية و العلمية و المحافظة على البيئة وتنمية الموارد البشرية و تأهيلها فنيا و علميا ، ووضع الدراسات و البحوث المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية المختلفة واقتراح الحلول لها مثلا مشاكل الإسكان و الأمومة و الطفولة و كذلك يشارك القطاع الخاص بدور مساعد في مساعدة الجمعيات الخيرية و الجمعيات غير الحكومية الأخرى و غيرها من الأعمال و الإسهامات الاجتماعية. [1]

و من ثمة فقد استطاع القطاع الخاص أن يثبت وجوده ، و أن يحتل مكانة مميزة ، حيث ازداد دوره و تأثيره ، مما فسح المجال أمامه ليصبح شريك للدولة ، و كان الهدف من هذه الشراكة جمع القوى و التفاعل و التعاون بينهما من خلال الاعتماد على الإمكانات البشرية ، و المالية و الإدارية ، و التنظيمية ، و التكنولوجية لتحمل مسؤولية الأعمال المشتركة و الوصول إلى الأهداف المقصودة .

و تنتهج هذه الشراكة أساليب متعددة لتقديم الخدمات العامة و هي :

1 -عقود الخدمة

يعتبر عقد الخدمة من أنواع الاتفاقيات الملزمة بين طرفين و يتم بين هيئة حكومية و شركة أو أثر من القطاع الخاص ليقوم الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه و مدة هذه العقود قصيرة تتراوح بين ستة أشهر إلى سنتين ، هذا الأسلوب يستخدم على نطاق أوسع في مختلف الدول لتقديم خدمات عديدة مثل إصلاح و صيانة شبكات مياه الشرب .

2 عقود الإدارة

و هو اتفاق تعاقدي من خلال هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة . و في هذه الحالة تحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة و ليس حقوق الملكية و تحصل الشركة على رسوم مقابل خدماتها و تبقى المؤسسة العمومية مسؤولة عن نفقات التشغيل و الاستثمار مدة هذه العقود تتراوح بين ثلاثة إلى خمسة سنوات .

1- محمد فاضل الربيعي : مرجع سابق ، ص 70 .

3 -عقود الإيجار

و هو عقد يمنح من خلال مالك الأصول (الحكومة) إلى شر كة خاصة حق استخدام هذه الأصول و الاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها مقابل دفع إيجار معين و في هذا العقد تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية لكن تبقى الدولة مسؤولة عن الاستثمارات الثانية و خدمة الدين

4 -عقود الامتياز

عندما تمنح الدولة عقود امتياز للقطاع الخاص فإنها تحول بذلك حقوق التشغيل و التطوير إلى الجهة المستفيدة أي الشركة الخاصة فيما تعود الأصول إلى الدولة بعد نهاية فترة الامتياز التي تتراوح ما بين خمسة عشر سنة إلى ثلاثين عاماً

5 -البناء و التشغيل و نقل الملكية

و في هذا الأسلوب تمنح الدولة لفترة محدودة من الزمن أحد الاتحادات المالية الخاصة و التي يطلق عليها اسم شركة المشروع التي لها الحق في تصميم و بناء و تشغيل و إدارة مشروع معين و تمنح الشركة حق الاستغلال التجاري لعدد من السنوات تكون كافية لاسترداد تكاليف البناء و تحقيق أرباح مناسبة في الشروع لصالح شركة المشروع و ذلك بالإضافة إلى مزايا أخرى ضمن عقد ر هذا الاتفاق . و تعود جذور هذا الأسلوب إلى ما يعرف بعقود الامتياز التي كانت منتشرة في أواخر القر ن التاسع عشر في فرنسا حيث استخدمت هذه العقود لتنفيذ مشروعات السكك الحديدية و محطات الكهرباء .[1]

6 -البناء و التملك و نقل الملكية

في ظل هذا الأسلوب تقوم الدولة بمنح مستثمر القطاع الخاص الحق في إقامة أحد المشروعات الخدمية و تمويله على نفقته الخاصة و تملك أصوله و تشغيل المشروع و صيانته و تحصيل مقابل الخدمة لسداد أعباء التمويل و تحقيق فائض ربح مناسب لمدة زمنية متفق عليها على أن تؤول ملكية أصول المشروع للدولة في نهاية تلك الفترة الزمنية ، و يختلف هذا الأسلوب عن الأسلوب السابق ، لأنه يعد تطبيقاً بارزاً لنظام المشروعات الخاصة ذات المنفعة العامة ، حيث تكون ملكية الأصول خلال مدة المشروع خالصة للقطاع الخاص.

1- أمجد غانم : دراسة حول الشركات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة و البلدية على مستوى الهيئات المحلية ، شركة النخبة للاستشارات الإدارية ، رام الله ، فلسطين ، 2009 ، ص 11 ، 12

7 -البناء و التملك و التشغيل

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب الخصخصة الكاملة و التي يتم فيها إعطاء القطاع الخاص مسؤوليات البناء و التشغيل و الإدارة بكاملها بالإضافة إلى ملكيته المطلقة لأصول المشروع فلا يكون عليه الالتزام بنقل تلك الأصول إلى الدولة .[1]

ثانيا: إشكاليات الشراكة

مفهوم الشراكة بالصورة التي يجري عليه إنتاجه و تسويقه يحتاج إلى نقد جاد في ضوء خبرة الدول النامية و يفتح ذلك الباب أمام نقد الأسس البنيوية التي تستند إليها الدولة بمختلف مؤسساتها و أجهزتها و يمتد النقد ليشمل أسس الشراكة الأخرى .

أولا: غياب مقومات الدولة الحديثة

عند بحث مفهوم الشراكة هناك افتراض ضمني أساسي هو وجود مقومات الدولة الحديثة التي تستند إلى حكم القانون ، و المساءلة ، و المواطنة ، و احترام حقوق الإنسان .

و إن أبرز أهم مقومات الدولة الحديثة هو وجود خطوط فاصلة بين العام و الخاص ، على نحو تكون فيه ميادين العمل و النشاط واضحة بين مختلف الفاعلين الحكوميين ، حتى تتحول أي شراكة حكومية – غير حكومية – إلى عملية بنائية من أجل ترشيد أفضل للموارد في العمل التنموي ، وتشهد الدول النامية و بدرجات متفاوتة بشكل عام و الجزائر بشكل خاص ظاهرة الإقطاع السياسي patrimonalism. حيث تضع الخطوط الفاصلة بين العام و الخاص ، و تدير النخب المسيطرة مختلف المهام بآليات الدولة الحديثة ، و لكن بهدف تحقيق منافع شخصية ، و تصبح بذلك إدارة الدولة برمتها قائمة على إدارة فساد منظم Systmatic وتتحول بالتالي العلاقة بين المواطن و الدولة في كافة المواقع و المؤسسات ، من علاقة مواطنة إلى علاقة المولى بالتابع و تصير الأطراف الحكومية و غير الحكومية – ضالعة بصورة أو بأخرى في إدارة قائمة على منطلقات إدارة السياسة في عصر ما قبل الدولة الحديثة .[2]

1- نفس المرجع : ص 12 ، 13 .

2 -Samehfawzy : the political Reconstruction in Somalia and somaliland.Acomparison,apoperpresentedat the Institute of Devlopmentstudies, IDS , university of sussex , UK , 2001 .

ثانيا :غياب الخطوط الفاصلة في الأدوار و المسؤوليات

يفترض من مفهوم الشراكة أن هناك خطوطاً فاصلة بين الفاعلين الحكوميين و غير الحكوميين في المجتمع من حيث توزيع الأدوار و المسؤوليات في ظل عقد اجتماعي واضح المعالم ، وهي حالة غير قائمة في العديد من الدول بشكل عام . فمن جهة يفترض مفهوم الشراكة – على سبيل المثال- أن تتضمن الحكومة على صياغة التعددية الثقافية ، و الاجتماعية ، و السياسية ، إلا أن ذلك لم يحدث في العديد من الدول النامية ، نظراً لأن تكوين النخب الحاكمة ذاتها لم يأت تعبيراً عن توافق عام ، أو من خلال آليات ديمقراطية ، و هو ما قاد إلى صيانة العقد الاجتماعي للدولة على نحو يجحف بحقوق المواطنين في هذه الدول .

و من جهة أخرى يتضمن مفهوم الشراكة تركيزاً على دور القطاع الخاص في النهوض بالاقتصاد من خلال توفير الوظائف و القيام بالمشروعات ، وهذه هي خبرة الدول المتقدمة التي يؤدي فيها القطاع الخاص دوراً أساسياً في الاقتصاد في ظل قوانين تحافظ على رشادة الحياة الاقتصادية ، وتحمي المواطن من تعسف السوق و الرأسمالية ، غير أنه ا في المجتمعات النامية لا يستطيع القطاع الخاص أن يؤدي دوراً نهضوياً في مجتمعاته في ظل غياب القوانين الرادعة التي تحمي العمال من التعسف .[1]

ثالثا: غياب الأساس البنيوى للمواطنة

يذهب فريق من الدارسين إلى أن غياب الأساس البنيوي لمفهوم المواطنة في العديد من الدول النامية – و بخاصة في المنطقة العربية – يجعل من الصعب بناء صيغة للحكم الجيد تقوم على شراكة فعلية بين فاعلين حكوميين و غير حكوميين . و في هذا الصدد قدم " **ماك مور Mick Moor** " أستاذ التنمية بجامعة ساسكس بالمملكة المتحدة أطروحة مهمة مفادها أن الدول التي تعتمد في دخلها أساساً على فوائد نفطية و منح خارجية ، ليس في إمكانها تأسيس حكم يقوم على المشاركة في صنع و تنفيذ السياسة العامة ، بل يؤدي ذلك إلى الانفصال بين المواطن و الدولة ، و بروز حالة من عدم الرضا من ناحية ، و حالة من الاستعلاء من جانب أجهزة الدولة من ناحية أخرى ، بعكس الدول التي تعتمد في دخلها أساسا على نظام ضريبي عادل يجعل من التواصل

1- سامح فوزي: المرجع السابق، ص 47 -48.

مع المواطن شرطاً أساسياً لانتظام العمل . و يترتب على اعتماد الدول في دخلها على عوائد نفطية و منح خارجية نتائج سلبية أبرزها: [1]

- ظهور ما يمكن تسميته بالاستقلال السلبي لجهاز الدولة عن المواطن ، و عدم رغبة النخبة الحاكمة في الاستماع إليه . نظراً لأن جهاز الدولة يستند إلى عوائد مالية لا يسهم فيها المواطنين.
- غياب معايير الشفافية في الاتفاق العام نظراً لأن النخب المتحكمة في الاقتصاد الريعي تكون وحدها صاحبة الحق في السيطرة على الموارد المالية المتوفرة ، دون إعطاء أي قدر من الأهمية سواء للمؤسسة البرلمانية أو المنظمات غير الحكومية التي تمارس في النظم الديمقراطية أدواراً في مساءلة النخب الحاكمة .
- غياب أي مفهوم حقيقي للعمل المدني نظراً لشعور المواطن بأن ما يقوم به من جهد أو اتصال لن يسهم في إحداث تغيير حقيقي طالما أن المجتمع السياسي برمته لا يستند إلى مفهوم المواطنة.

رابعا: المخاوف الموروثة بين الفاعلين الحكوميين و غير الحكوميين

من المفترض أن مفهوم الشراكة يدعو إلى وجود توافق بين الحكومة و المنظمات غير الحكومية ، بينما في الدول النامية العلاقة بينها تحكمها مخاوف و شكوك موروثة نذكر منها: [2]

_ الحكومة تهتم دائما – أو يجب – أن تهتم بما يساهم " الصالح العام"، أي مصالح المجموع العام من المواطنين في عملية صنع السياسة أو بالتالي تخشى أن تتحول هذه العملية إلى مساحة لتنافس مجموعات متعددة تسعى للحصول على مكاسب فئوية ضيقة.

_ الأجهزة الحكومية – بحكم عملها – تسيطر على كم هائل من المعلومات ، البعض منه يمكن الاطلاع عليه ، و البعض الآخر يخضع لمبدأ السرية حرصا على مصالح الوطن أما المنظمات غير الحكومية فإن ما يتوفر لديها من معلومات يسهل الاطلاع عليه، فهي بحكم تكوينها لا تعرف السرية ، بل إن من قواعد العمل بها مبدأ نقيض هو الشفافية .

و بالتالي تخشى الحكومة أن لا تراعي المنظمات غير الحكومية المشاركة في صنع السياسة مبدأ السرية بشأن بعض المعلومات التي ستطلع عليها حتماً خلال المراحل المختلفة التي تمر بها عملية صنع السياسة العامة.

1- المرجع السابق، ص 50-51 .

2- سامح فوزي: المرجع السابق، ص 52-53.

و من ناحية أخرى هناك مخاوف تساور المنظمان غير الحكومية عند الإقدام على تحقيق أي شراكة حقيقية مع الحكومة في مجال التنمية يمكن إيجازها فيما يلي :

- ما يميز المنظمات غير الحكومية Autonomy و بالتالي تكون مستقلة في طرح الرؤى ، و تخشى أن تفقد استقلاليتها إذا اشتركت في صنع السياسة العامة ، حيث إن قربها من مراكز صنع القرار قد يؤدي إلى إلحاقها بالحكومة مما يفقدها الاستقلال .
- تتعدد المنظمات غير الحكومية ، و أصبح من الصعب حصرها بدقة ، و هو ما يعني أن هناك منظمات سوف تقترب من دوائر صنع السياسة العامة ، و أخرى ستظل بعيدة و هو ما قد يشغل المنافسة بين المنظمات غير الحكومية ، و تخشى هذه المنظمات أن تؤدي المنافسة إلى نتائج سلبية على العمل غير الحكومي بوجه عام .
- المنظمات غير الحكومية مختلفة في رؤاها و أسلوب عملها ، و يجب أن تظل مختلفة و لكن الحكومة تنظر إليها جميعا على أنها " منظمات غير حكومية " دون أي اعتبار للاختلافات بينها ، و تخشى هذه المنظمات أن يؤدي ذلك إلى إلغاء تفردها و محاولة تنميط أي أسلوب عملها ، و هو ما قد يؤثر سلباً على نظرة الجمهور لها .

الفصل الثاني : العلاقة بين القطاع الخاص والتنمية المحلية في الجزائر .

المبحث الأول: نظرة عامة حول القطاع الخاص في الجزائر

المطلب الأول : الخوصصة في الجزائر

المطلب الثاني:مميزات وخصائص القطاع الخاص في الجزائر

المطلب الثالث:مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر

المبحث الثاني: إسهامات القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: دور القطاع الخاص كشريك أساسي في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر

المطلب الثاني :التحديات التي تواجه القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

القطاع الخاص خلاق للثروة التي هي أحد آليات تفعيل التنمية في بعديها الوطني والمحلي، فكلما ازدادت قوته وحضوره في الإنتاج وخلق الثروة زادت فرص نجاح هذه التنمية، ولذا كان القطاع الخاص هو الأداة الأكثر مساهمة في تحقيق الرقي والتقدم في الجانب الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحسين الظروف المعيشية للمواطن، وهذا لكونه يوفر مناصب الشغل ورأس المال الذي هو ضروري للتنمية، وعليه اعتماد القطاع الخاص أساسا للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهو عماد للتنمية.

المبحث الأول: نـظرة عامة حول القطاع الخاص في الجزائر

إن الجزائر وعلى غرار أو لنقل الكثير من الدّول النامية التي نالت استقلالها، كانت تنظر للقطاع الخاص بنوع من الريبة، والحذر معتبرة إياه ناهباً للثروات ولسيادة البلاد. فهو مرادف للإمبريالية و عودة الاستعمار، و هذا ما جعلها تتبنى الخيار الاشتراكي دون تفكير ولا تردد، و إن كانت الجزائر لم تقضي على القطاع الخاص كليةً فإن اقتصاد الجزائر حصره في بعض الصناعات الحرفية، والورشات التقليدية الموروثة. وهذا ما جعل القطاع الخاص محايداً على هامش التنمية سواء كانت الوطنية أو المحلية ، وهذا للأسباب التالية نذكر منها :

- الخلفية الذهنية للساسة آنذاك بأن القطاع الخاص هو مرادف للإمبريالية وعودة للاستعمار
- سيادة القطاع العام ، وهيمنته على الاقتصاد.

واستمر الحال بما هو عليه إلى غاية أواخر الثمانينات حيث كانت بداية التغيير، فشملت المجال السياسي، و الاقتصادي، ففي المجال الاقتصادي من أبرز أسباب التغير فيه نذكر ما يلي:

- فشل فكرة التنمية من خلال المخططات الإنمائية.
- لقد اعتمدت الجزائر في تنميتها على القطاع الصناعي ، وخاصة الصناعات الثقيلة منها ، وتناست دور القطاع الفلاحي، ودور الصناعات الصغيرة ، والمتوسطة في التنمية المحلية .
- تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية، واعتماد فكرة التنمية على عائدات المحروقات.

المطلب الأول : الخوصصة في الجزائر

أولاً : سياسة الخوصصة

مر الاقتصاد العالمي بتغيرات مختلفة ، انعكست إيجابيا على الاتجاه الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ويتجلى هذا الاتجاه في مظاهر عديدة ، منها نظام الخوصصة ، هذا النظام ساد بسرعة منذ مطلع الثمانينات ليحتل مكانة كبرى في معظم الدول ، وأصبح بذلك ظاهرة عالمية بحيث لم تبقى مقتصرة على الدّول الصناعية فقط كبريطانيا والتي قررت حكومة المحافظين البريطانيين في عام 1979 بقيادة " مارجريت تاتشر" القيام بأهم و أكبر برنامج للخوصصة ، فلقد تضمن البرنامج تحويل مشروعات و أنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص.[1]

والجزائر كغيرها من الكثير من الدّول النامية ، توجهت وانفتحت عن الخوصصة ، خصوصاً بعد الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الوطني الجزائري في الثمانينات ، والتي ألزمت الدّولة إلى الاعتراف بضرورة تغيير أسلوب قيادة الاقتصاد الوطني ، وجعله أكثر تحرراً ، ومن أجل هذا فضلت الدّولة سياسة التدرج في الانتقال إلى الاقتصاد الحر بدءاً بإدخال بعض من خصائصه ، وهذا ما يتجلى واضحاً في المجال السياسي ، و الاقتصادي بما في ذلك الانسحاب التدريجي من الحياة الاقتصادية إلى غاية الإعلان الرسمي عن تغيير الاتجاه الاشتراكي ليحل محله الاتجاه الليبرالي ، والخضوع فيما بعد إلى برنامج التصحيح الهيكلي ، وعليه يمكن تصنيف العوامل التي أدت بالدولة الجزائرية إلى الخوصصة إلى عوامل داخلية ، وأخرى خارجية .[2]

1 -العوامل الداخلية:

على إثر إخفاق المؤسسة العمومية في تحقيق الأهداف المنشودة منها و إظهار عدم الكفاءة لهذه المؤسسة العمومية في ظل تدخل الدولة المكثف في الحياة الاقتصادية.

- ✓ ضعف كفاءة القطاع العام في التخطيط و التسيير.
- ✓ ارتفاع النفقات العمومية نتيجة تحمل الدولة لخسائر المؤسسات العمومية.

1- منير إبراهيم هندي : مرجع سابق ، ص 5 .

2- عيساوي نادية : تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة : دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، السنة الجامعية 2004-2005 ، قسنطينة ، ص 19.

- ✓ انخفاض الإيرادات العمومية للدولة نتيجة نقص التحصيل الضريبي و اعتمادها أساساً على الجباية البترولية.
- ✓ رغبة الحكومة في المساهمة في ترشيد إنفاقها ، وهذا من خلال التّخلص من أعباء الدّعم المادي الذي تتحمله لمنتجات و خدمات المرافق ، والشركات العامة ، وتوفير مصدر آمن للأموال يمكن أن يساهم بدعم الموازنات وتغطية الحجوزات .

وكنتيجة لهذه الأسباب التي كانت نتيجة حتمية للسياسة الاقتصادية التي أتبعتها الدولة في قيادة الاقتصاد الوطني، والتي نرجعها كذلك الاختيار الإيديولوجي (الاشتراكي) ، والذي لم يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ولا في مواجهة أزمة الثمانينات مما أدى بالدولة إلى التّخلي عن هذا الخيار و انتهاج النهج الليبرالي الذي يفرض على الدولة الانسحاب من الحياة الاقتصادية .

2 -العوامل الخارجية:

- ✓ المديونية، حيث تراكمت على الدولة ديون خارجية بسبب الاستدانة المكثفة لمواجهة الطلب المحلي، وهذا ما حتم عليها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، رغبة في الحصول على قروض إضافية.
- ✓ فرض صندوق النقد الدولي على الدولة الجزائرية برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل تسد يي ديونها، بمعنى الخضوع إلى سياسة الخوصصة، والتي تعد عنصراً أساسياً من عناصر الإصلاح الاقتصادي .

ثانيا:مجالات الخوصصة

المجالات التي سمحت للدولة بخوصصتها، حيث شملت بعض القطاعات وهي :

- قطاع البناء والأشغال العمومية.
- الصناعات التحويلية.
- النقل والتأمينات.
- الخدمات الخاصة بالموانئ، والمطارات، وكذلك المؤسسات المحلية الصغيرة، والمتوسطة.[1]

1-عيساوي نادية : مرجع سابق ، ص 25.

ويمكن إرجاع هذا التصرف إما لتخوف الدولة من نتائج توسيع نطاقها ، أو إلى أنها فضلت استخدام سياسة التدرج مبتدئة بالقطاعات التي تسود فيها المنافسة خوفاً عليها من الزوال " وقد سمح القانون الصادر في 2001 الأمر 04/01 بخوصصة كل مؤسسات القطاع العام ، وبالتالي توسيع نطاق الخوصصة " .[1]

ورغم أن الانطلاق الحقيقي ، والرسمي للخوصصة كان سنة 1995، إلا أنه تم تسجيل صدور قوانين مع إصلاحات النصف الثاني من الثمانينات تعكس رغبة الدولة في الانسحاب من القطاع العام مثل قانون 14/86 الصادر سنة 1986 الذي فتح قطاع المناجم ، والمحروقات للشراكة الأجنبية.[2]

فالذهاب إلى الخوصصة لا يعني الأمر فقدان التّحكم فيها ، فمن هذه الجهة الدولة يمكن أن تتدخل بطريقتين :

-إما بإبقائها لحقها في المؤسسة كأي مساهم خاص.

-إما باختيار أي الأساليب الأنسب في خوصصة كل مؤسسة على حدا .

لقد اعتمد برنامج الخوصصة في الجزائر بصفة رسمية ، ومباشرة منذ سنة 1995 ، كما ذكرنا ، وذلك بعد صدور قانون 22/95 وبعد أن وزعت أسهم مجموع المؤسسات العمومية على 11 مؤسسة قابضة ، تمهيداً لإعادة هيكلتها أو خصخصتها ، وبحلول سنة1997 أعدت الحكومة تقرير تعلق بخصخصة نحو 100 مؤسسة عمومية (أنظر الجدول) بعدما كانت قد عاينت سنة 1995 . وفي إطار هذا القانون المذكور أعلاه نحو 250 مؤسسة عمومية و اعتبرتها جميعها مؤسسات ميؤ وس من إصلاحها إلا عبر تصفيتها ، والمقسمة حسب الجدول الآتي:

1- عيساوي نادية : مرجع سابق ، ص 25 .

2- نفس المرجع ، ص 26 .

جدول رقم (1) :المؤسسات العمومية المعروضة سنة 1997 للخصخصة

مجال النشاط	رقم الأعمال1997	عدد العمالة	عدد المؤسسات
صناعة غذائية	131.7مليار دج	38.000	14
خدمات	74.8 مليار دج	48.247	37
البناء والسكن	65.7مليار دج	_ _	70
صناعة كيمياوية	48.0مليار دج	25.567	_ _
حديد وصلب	41.8 مليار دج	_ _	2
صناعة زراعية	40.7 مليار دج	– –	9
صناعات ميكانيكية	30.0 مليار دج	36.000	18
صناعات تحويلية	29.7 مليار دج	43.359	_ _
الكترونيك واتصالات	27.0 مليار دج	21.000	8
معادن	6.5 مليار دح	11.000	_ _

المصدر : عيساوي نادية :تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة : دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته1

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكثر المؤسسات التي طبقت عليها الخوصصة هي مؤسسة البناء والسكن ، و هذا راجع لعجز الدولة الجزائرية على تلبية حاجيات المواطنين من السكن بواسطة مؤسساتها العمومية ، مما أدى إلى خصخصتها والاعتماد على القطاع الخاص المحلي والأجنبي في ذلك حيث فتحت الجزائر منذ سنة 2000 مجال الاستثمار واسعاً أمام المستثمرين الخواص ، و الأجانب من الصين ، ودول الخليج، وذلك من أجل الاستثمار في بناء مليوني وحدة سكنية [2]. بعدما عجزت الدولة عن تنفيذ برنامجها الخاص ببناء 60.000 وحدة سكنية.

المطلب الثاني:مميزات وخصائص القطاع الخاص في الجزائر

إن أهم ما يميز القطاع الخاص في الجزائر،كونه يسير وفق نظام التّداول بين أفراد العائلة الواحدة ، و تبقى محتكرة في الإطار العائلي و يتوارثها الأجيال فيما بينهم " يغلب على المؤسسات الخاصة الجزائرية الطابع العائلي أين تعود ملكية المؤسسة لرب العائلة ثم الأبناء ثم الأقارب و بالتالي تبقى الملكية محدودة في الإطار العائلي و غالباً

1- عيساوي نادية : مرجع سابق ، ص 34.

2- كمال مرداوي : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة ، حالة الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة دولة في علوم الاقتصاد ، فرع الاقتصاد السنة الجامعية 2003، 2004 ، ص 355 .

ما يكون المحاسب هو الشخص الوحيد الأجنبي عن العائلة ،وهذا الطابع يؤثر على نمط تسيير المؤسسات الخاصة ، حيث إن نظام اتخاذ القرار يقوم على استشارة العائلة حتى خارج المؤسسة ، كما أن مصدر تمويل المؤسسات يبقى عائلي بالنسبة لعدد كبير منها ".[1]

أيضاً مما يميز القطاع الخاص الجزائري الشكل القانوني للمؤسسة الذي يعد مرآة تعكس الكيفية التي تسير بها المؤسسة "حيث تختلف طبيعة التسيير من الشركة ذات المؤسسة المحدودة إلى شركة التضامن إلى الشركة المجهولة .....و الملاحظ أن الشكل القانوني للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة sarl قد أخذ أهمية خاصة و انتشار واسع إذ أن أكثر من 50% من المؤسسات الخاصة قد اختارت هذا الشكل و هذا حسب تقرير المركز الوطني للسجل التجاري ". [2]

أما الميزة الثالثة التي تميز القطاع الخاص في الجزائر هي توجه المؤسسات الخاصة إلى النشاط داخل القطاع الموازي " ....حيث إن العديد من المستثمرين و المؤسسات الخاصة يلجئون إلى النشاطات غير الرسمية و هذا تفادياً لجملة الصعوبات و المشاكل التي تعترضهم عند ممارسة نشاطاتهم رسمياً. و في هذا الإطار شهدت النشاطات الموازية تطوراً ملحوظاً في السوق الوطنية و تخص العمال المؤقتين الحرفيين، الصناعيين الصغار....و قد تم تعداد أكثر من 500 سوق موازي تغطي مساحة قدرها 1,3 مليون م2ينشط بداخلها 65,000 متدخلاً من بينهم أكثر من 50% لا يملكون سجلاً تجارياً ".[3]

ويتميز القطاع الخاص الجزائري بمجموعة من الخصائص و هي: [4]

-من حيث تسيير قوة العمل

تمثل قوة العمل العنصر الفعال في تسيير المؤسسات الخاصة من حيث الاستهلاك و الاستغلال، وهنا نجد غياب آليات الرقابة و المتابعة من طرف أجهزة الدولة ، وعدم وعي الطبقة العمالية بظروفها و مصالحها بسبب انغلاق هذه المؤسسات على نفسها .

1 -Abellatif Benachenhou .les entrepreneurs algériens , Alger , alpha design , 2007 , p 20

2 -centre national du registre de commerce.

3- مراد بن زروق : مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2000-2001 ، ص 188 .

4- صفية جداولي : مبادئ الإدارة الرشيدة و القطاع الخاص في الجزائر (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول " الحكم الراشد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي) سطيف ، الجزائر ، 08-09-2008 ، ص 435 .

–من حيث علاقات العمل

تقدم لنا شبكة العلاقات صورة البنية الاجتماعية لأي مؤسسة اقتصادية ، وتساهم طبيعة العلاقات بين العمال بشكل كبير في تحفيز أو كبح عملية الإنتاج ، ونجد القطاع الوطني الخاص في الجزائر يتميز بالاهتمام الفعال الاقتصادية في مقابل الإهمال في تثمين موارد البشرية ، كما يتميز بالانضباط و التزام العمال بالنظام المعمول به في ممارسة النشاط ، و إخفاء التذمر من ظروف العمل .

–من حيث المستوى التعليمي للعمال

يعد المستوى التعليمي للعامل الجزائري في القطاع الخاص جد منخفض، إذ تأتي نسبة الأمية في هذا القطاع في المقدمة، مما يبقي بالتالي مشك لة التكوين و ثقافة المؤسسة و الوعي النقابي و غيرها من المتطلبات للازمة لاستمرارية و تطور ونجاح أي مؤسسة اقتصادية أو صناعية.

المطلب الثالث :مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر

1 –مرحلة ما قبل التسعينات

رغم تبني الجزائر مباشرة بعد الاستقلال الاختيار الاشتراكي كأسلوب للتنمية ، إلا أن ذلك لم يمنع القادة الجزائريين من الحديث عن القطاع الخاص و الدور الذي يمكن أن يلعبه في ظل ظل اختيار اقتصاد اشتراكي تلعب فيه الدولة دور المهيمن ، وتبعا لذلك اعتبر القطاع الخاص و استثماراته بمثابة الشر الذي لابد منه [1] ولقد قامت الدولة بعد ذلك و تحديداً سنة 1963 بإصدار أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة (قانون رقم 63-277 المؤرخ في 27 جويلية 1963 والمتعلق بالاستثمارات) و كان موجها أساساً للمستثمرين الأجانب حيث أقر بحرية الاستثمارات بالنسبة للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب [2]. و لم تتم الإشارة للمستثمرين الوطنيين أو القطاع الخاص الوطني بإمكانه أن يساهم مع الدولة في إنشاء المؤسسات المختلطة و هي الوسيلة الوحيدة التي تمكنه من الحصول على بعض الامتيازات ، فقد كان ينتظر من القطاع الخاص الوطني أن يبادر بالاستثمار بدافع

1 -Hocine Benissad ,Algerie :de la planification socialliste à economie de marché ,alger , ENAG éditions , 2006 p 54 .

2– اكرام مياسي : مرجع سابق ، ص 110 .

الوطنية و الواجب نحو الأمة و التضحية من أجل المنفعة العامة [1]. وفي سنة 1966 صدر الأمر رقم 66- 248 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 و الذي يشكل مع النصوص التي يستند إليها قانون الاستثمارات ، وقد جاء هذا الأمر لسد الثغرات التي تميز بها القانون السابق من خلال توسيعه ليشمل الرأس مال الوطني و كذا تحديد دور ومكانة القطاع الخاص و الضمانات الشرعية الواجب منحها إياه سواء كان أجنبياً أو وطنياً [2]. ثم جاء أول ضمان قانوني خاص بترقية المبادرة الخاصة الذي تضمنته القانون 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 ، وكانت إرهاصاته الأولى قد ظهرت مع بداية الثمانينات أثناء انعقاد المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد من 15 إلى 19 جوان 1980 .و اعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقطاع الخاص الوطني و الذي جاء لتوضيح و تنظيم تدخل القطاع الخاص الوطني و ذلك بإزالة الغموض المتعلق بحق الحصول على الرخصة ، الحد الأقصى للاستثمار و تحديد المهام المخصصة للقطاع الخاص الوطني .....و قد ذكر القانون 82-11 المهام الجديدة التي أوكلت للاستثمار الخاص و ما كان ينتظر من مشاركة القطاع الخاص و التي تمثلت فيما يلي :

- المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية للأمة و تجنيد الادخار.
- خلق مناصب شغل .
- إشباع حاجيات المواطنين من الخدمات و السلع .
- تحقيق تكامل مع القطاع العمومي عن طريق مشاركة القطاع الخاص في النشاطات الصناعية التحويلية في مرحلتها الأخيرة .
- المساهمة في سياسة التنمية الجهوية المتوازنة وتثبيت السكان في مناطقهم عن طريق إقامة مشاريع في المناطق المعزولة و استعمال اليد العاملة و الموارد المحلية .[3]

و بعده جاء القانون رقم 88-25 المؤرخ في 21 جويلية 1988 تعززت مكانة المبادرة الخاصة والذي نص صراحة على تشجيع القطاع الخاص ومنحه تسهيلات .

1- Mustapha BABA AHMED, l'Algerie entre splendeurs et pesan-leurs , Alger, édition Marioor 1997 , p 148 .

2- اكرام مياسي : مرجع سابق ، ص111 .

3 -Rachid TELEMCANI : Etat , bazar et Globalisation , Alger , les éditions EL-Hikma , 1999 , p 45 .

ومع صدور دستور 1989 تعززت مكانة المبادرة الخاصة وتجسد اهتمام الدولة بجلب الاستثمارات الخاصة وتحفيز المستثمرين من خلال الأدوات القانونية المتبناة لاحقا .

2 – مرحلة التسعينات

تميزت هذه المرحلة بصدور القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 وقد نص هذا القانون على امتيازات لصالح القطاع الخاص حيث جاء فيه إلغاء التمييز و إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة و العامة في الحصول على الائتمان و إعادة التمويل من البنك المركزي ، كما جاء القانون رقم 91-19 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية و الذي يضمن حرية التجارة الخارجية و يخضع القطاعين (العام و الخاص) لنفس المعايير و الشروط .[1]

وفي بدايات الألفية الثالثة تم تصحيح هذا القانون من خلال صدور الأمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 ، ويمكن القول أن هذا الأمر و بالنظر إلى التحفيزات و التجديدات التي حملها ، قد أصبح يضاهي نظرياً أكثر القوانين ليبرالية وتفتح ، حيث وضح المكانة والدور الذي أصبحت تحتله استثمارات القطاع الخاص وسمح لها باقتحام كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء .

و فيما يخص إجراءات السياسات العاجلة فقد تضمن البرنامج جملة من الإجراءات المساندة لتطور المؤسسات الخاصة و ذلك من خلال دعم المحيط المباشر الذي تعمل ضمنه المؤسسة.[2]

-تطوير و تحسين خدمات مصلحة الضرائب.

-إنشاء مراكز تهتم بتقديم إرشادات في ميدان التسيير و القضاء.

-مواصلة تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية و الهيكلية الضرورية لبروز محيط يسمح بعمل فعال لقوى السوق أين تلعب الدولة دورها في تأطير و تنظيم المجال الاقتصادي .

-إعداد برنامج للإصلاح الضريبي يهدف إلى الحد من التهرب الضريبي و ذلك بالاعتماد أساساً على تخفيض قيمة مختلف النسب و الرسوم التي تفرض على المؤسسات.

1- إكرام مياسي : مرجع سابق ، ص 117-118 .

2- مراد بن زروق : مرجع سابق ، ص 69 .

-تهيئة المناطق الصناعية و اتخاذ كل الإجراءات الضرورية التي من شأنها تقليص مدة تنفيذ المشاريع و بالخصوص ما يتعلق بمشكل العقار الصناعي .

المبحث الثاني: إسهامات القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: دور القطاع الخاص كشريك أساسي في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر

لقد تأكدت الحكومة الجزائرية من أهمية القطاع الخاص و دوره في عملية التنمية المحلية لذلك ارتأت جعله شريك لها . و من ثمة ساد مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص و القطاع العام في الجزائر .

وتشكل الدولة بمختلف أجهزتها أكبر قوة في تحقيق التنمية ، غير أنها ليست بمفردها في هذا المجال ، فهناك تحول واضح في أغلب دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص و اقتصاديات السوق من أجل أن يكون للقطاع الخاص دور في تحقيق التنمية ، فأصبحت بذلك معظم الدول تعول عليه في المساهمة في تنمية المجتمع و رفع مستوى المعيشة للمواطنين .[1]

و من هنا أصبح للقطاع الخاص دور فعال في المشاركة في عملية التنمية بجانب الحكومة ، غير أن الجدير بالذكر أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لا يمكن تحقيقها في ظل غياب حكومة فاعلة تدعم و تطور القطاع الخاص و تعمل على استمرار يته في المشاركة في عملية التنمية من خلال :

- خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة
- إدامة التنافسية في الأسواق
- توفير فرص متساوية أمام الجميع – خاص الفقراء و الفئات ذات الفرص و الإمكانيات البسيطة – في الحصول على التسهيلات المالية و الفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع و تحسين مستوى دخلهم و معيشتهم.
- تعزيز المشاريع التي تتيح و تخلق فرص العمل .
- استقطاب الاستثمارات و المساعدة في نقل المعرفة و التكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص.
- تنفيذ القوانين و الالتزام بها.
- التحفيز المستمر لتنمية الموارد البشرية .

1- صلاح الدين فهمي محمود : دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية ، القاهرة ، قسم الاقتصاد ، د س ن ، ص 8 .

و بذلك يتضح أن الحكومة تعطي دوراً كبيراً للقطاع الخاص في إحداث النقلة النوعية على نطاق المجتمع ككل، و ذلك من خلال التفاعل و التكامل بين دور الحكومة و دور القطاع الخاص بشكل متكامل. [1]

و ما تجدر الإشارة إليه أن القطاع الخاص له دور رئيسي في اللامركزية من خلال تشجيع الأعمال الخاصة و دعم عمليات الادخار و الاستثمار و التوظيف و الصادرات ويجب أن يصبح منتجو القطاع الخاص على المستوى المحلي من أصحاب المصلحة الرئيسيين في تحقيق توازن بين قوى السوق و قيام الحكومة بتقديم الخدمات العامة .[2]

و إذا كانت الدولة هي الفاعل الأساسي في عملية التنمية فلقد أدركت العديد من الدول أهمية القطاع الخاص في المساهمة في التنمية المحلية ، و رفع مستوى معيشة المواطنين ، وتوفير فرص العمل و تحسين مستوى الخدمات لهم ، خاصة و أن القطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار و التجديد و تقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة. [3]

وقد تزايد دور القطاع الخاص و أصبح بالفعل قوة رئيسية و ذلك لما يوفره من خبرة و مال و معرفة لازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي ، أو أجهزة الدولة الرسمية ، أو منظمات المجتمع المدني . و كمثال على ذلك الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تأمين القروض للإسكان ، ولتأمين التدريب و التعليم و المنح التعليمية. [4]

و ترتبط أهمية دور القطاع الخاص بالتنمية المحلية بمدى إسهامه في معالجة القضايا و الموضوعات الاقتصادية و الاجتماعية المحلية، و التي يأتي على رأسها البطالة ومستوى الدخل و التلوث....ولا يمكن لأي مجتمع مواجهة هذه التحديات بالاعتماد على قطاع دون الآخر ، بل إن ذلك مرهون بتعاون كل من القطاعين العام و الخاص و قد بقي القطاع الخاص في الجزائر يحتل مكانة مميزة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية سواء في ظل نظام التسيير المركزي أو في نظام اقتصاد السوق ، نظراً لدوره المهم في التنمية الوطنية و المحلية ، و عرف هذه السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً من خلال عملية الخوصصة التحويلية و الإنشائية ، ومن خلال سياسة التنمية التي ترمي إلى التركيز على المبادرة الفردية الوطنية و الأجنبية و خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من أجل مواجهة مشكلة

1- صلاح الدين فهمي محمود : مرجع سابق ، 09 .

2- معهد التخطيط القومي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر، 2004 " اختبار اللامركزية من أجل الحكم الراشد،ص 11 .

3- محمد عبد الوهاب : مرجع سابق ، ص 50 .

4- حسن كريم : مفهوم الحكم الصالح ، مقال منشور بمجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 309 ، السنة السابعة و العشرون نوفمبر 2004 ، ص25 .

البطالة و رفع مستوى المعيشة و الدخول الفردية الضرورية للتكوين الرأسمالي من أجل استخدامه في تمويل برامج و مشاريع التنمية .[1]

إن تجسيد شراكة حقيقية بين الهيئات المحلية و القطاع الخاص في الجزائر من شأنه أن يحقق مكاسب كبيرة في مجال التنمية المحلية بالجزائر ؛ و ذلك لما يوفره من مشاريع تعاونية تنموية التي تعمل على تشجيع المبادرة الحرة بالاعتماد على خبرة كلا الشريكين .

المطلب الثاني :التحديات التي تواجه القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم و ترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار و ذلك من خلال سن القوانين و التنظيمات و اللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية و الأجنبية ، إلا أن الواقع العملي و وضع الجزائر في المؤشرات الدولية و الإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار يكشف عن وجود الكثير من العراقيل و المعوقات التي تحول دون نمو الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية .

و لقد بدأت الجزائر في معالجة عدد من القيود و المعوقات – حسبما أبرزها مسح استقصائي لمؤسسات الأعمال و تقييم لمناخ الاستثمار _ باعتبارها عقبات رئيسية أمام تنمية القطاع الخاص ، و هي : سيطرة القطاع العام الكبير على النشاط الاقتصادي ، و صعوبة الحصول على العقارات الصناعية ، و صعوبة تعبئة و إتاحة رأس المال ، و الحواجز الإدارية الكبيرة و محدودية القدرة على الحصول على المهارات ، و عدم كفاية البيئة الأساسية ، و عدم كفاءة الإطار القانوني و القضائي ، ويمكن إجمالا تصنيف تلك المعوقات فيما يلي :

أ – مشكل التمويل و مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص

تعتبر مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام أحد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي.

يبين لنا الجدول الآتي تطور نسبة ما يحصل عليه القطاع الخاص من قروض مقارنة بالقطاع العام.

1- مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة : مرجع سابق ، ص 52 .

جدول رقم (03): تطور القروض حسب القطاع القانوني بالنسب %

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع العمومي	80 .0	80.0	70.6	68.7	56.5	57.4	56.02	50.39
القطاع الخاص	19.0	19.2	29.4	31.3	43.5	42.6	43.97	49.90
القروض إلى القطاع الخاص %pib	6.09	6.08	7.11	7.93	12.14	11.17	11.02	11.73

المصدر : بنك الجزائر ، إحصائيات 2005/2004/2000

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في مجال التمويل حيث أن نصيب القطاع العام من مجمل القروض الممنوحة خلال الثماني سنوات الأخيرة أكبر من نصيب القطاع الخاص لكنها في تراجع و وصلت هذه السنة إلى 80% في سنة 1998 . في المقابل تسجل ارتفاع لنصيب القطاع الخاص من القروض فمن 19% خلال سنتي 1998 و 1999 قفز إلى حوالي 43% خلال سنوات 2002، 2003 ، 2004 . أما في سنة 2005 فقد وصلت النسبة إلى 50% تقريبا.

أما عند تحليلنا نسبة التغيير للقروض الموجهة للقطاع الخاص بين سنتي 2002 و 2005 سنجد أنها عرفت ارتفاعا هاما ، حيث تجاوزت 63% في سنة 2003 كما بلغت النسبة 30% في سنة 2005 . بينما سجل القطاع العام تراجعا بنسبة 3% في سنة 2003 .

و بشكل عام نلاحظ تقدما ملموسا للقطاع الخاص و تراجعا للقطاع العام . أما بالنسبة للقروض الموجهة إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام قد تضاعفت . إذ انتقلت من 6% في سنة 1998 إلى حوالي 12%في سنة 2005 و تبقى هذه السنة ضعيفة إذا ما قورنت بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط و التي تصل فيها إلى 40% في الدول المجاورة حيث تصل إلى 56% في المغرب و 61% في تونس .[1]

1- بونوة شعيب ، و مولاي لخضر عبد الرزاق : دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية ــ دراسة حالة الجزائر ــ مجلة الباحث ، العدد 07 ، 2010/2009 .، ص 146.

و من جهة أخرى أصبحت هذه البنوك تبتعد عن زبائنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات مما جعل هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات ذات نسب النمو العالي و التي أصبحت مجبرة على التخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات التشغيل بها ، لذا تعتبر البنوك أهم مصر لإحدى الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات ، في حين نجد أنه في بعض البلدان كتونس مثلا تم القضاء على هذه الصعوبات بفضل وجود بنوك محلية قريبة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذات سلوك تنشيطي أو مهني وهذه العلاقة الوطيدة أدت إلى نجاح وازدهار كل من المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة منها و البنك .[1]

ب -ارتفاع أسعار الفائدة

حاولت الجزائر في إطار عمليات الإصلاحيات الاقتصادية استخدام معدلات الفائدة كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين و الأفراد نحو زيادة نسبة الادخار ، و توجيهها نحو الاستثمار و ما يلاحظ أن معدل الفائدة مرتفعا إذا ما قورن بمعدلات الفائدة التجارية في قبولها للودائع و منحها قروض و يوضح الجدول الآتي معدل الفائدة الأسمى الموجه ، و معدل الفائدة الحقيقي للفترة (1998-2004) .

جدول رقم (04) :تطور معدل الفائدة الأسمي و الحقيقي للفترة (1998- 2004)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل الفائدة الاسمي	10.2	9.3	8.5	8.5	8.5	8.0	7.0
معدل الفائدة الحقيقي	5.2	6.7	8.2	8.2	4.3	5.0	5.0

المصدر : بنك الجزائر إحصائيا 2005/2004/2000

1- بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف : إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول " الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ومخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 16 و17 أفريل 2006 ، ص 324 .

من هذا الجدول يتضح لنا ما يلي :

بالنسبة لمعدلات الفائدة الاسمية الموجهة، بدءا بمؤشر الفائدة في الانخفاض حيث سجل نهاية عام 1998 نسبة قدرها 10.2% ثم 9.3% عام 1999 ، ليستقر عند حوالي 8.5% خلال الفترة 2000-2003. غير أنها انخفضت إلى حوالي 7.5% عام 2004.

أما بالنسبة لمعدلات الفائدة الحقيقية، فقد بلغت سنة 1998 نسبة 5.2% ثم ارتفعت إلى 6.7% و 8.2% عامي 1999 ، و 2000 على التوالي. ثم شهدت انخفاضا عام 2001 لتستقر عند حوالي 5% عامي 2003 و 2004. و نلاحظ عدم استقرار معدلات الفائدة الحقيقية نتيجة ارتباطها بالظروف الاقتصادية غير المستقرة و الارتفاع النسبي في معدلات التضخم، بسبب ارتفاع حجم الكتلة و ارتفاع نسبة معدلات الاستهلاك في الآونة الأخيرة بسبب الانتعاش الاقتصادي[1].

ج-التحديات الإدارية و التنظيمية

يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة تحديات إدارية و تنظيمية أهمها :

تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار و عدم الشفافية، و تعدد الجهات الوطنية.

-تعقد و طول الإجراءات و الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور ب 14 إجراء ، يستغرق 24 يوما و تكلف 21.5% من دخل الفرد مقارنة بتونس و التي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما و لا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد.

-ضعف البنية التحتية و عدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر الخدمات : الماء ، و الكهرباء ، و الغاز ، و خطوط الهاتف ، و قنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار .

- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية، و عدم الوضوح في التطبيق ، و هو ما يترك المجال للتلاعبات و التفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار .

1- بونوة شعيب ، و مولاي لخضر عبد الرزاق : مرجع سابق ، ص 146.

و قد عبر المستجوبين في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من 18 عاملا مقيداً أو معيقاً للاستثمار .

-بطء و بيروقراطية الجهاز القضائي و عدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار، حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاة أكثر من 387 يوماً مقارنة مع 7 أيام في تونس. و قد ذكر 69% من رؤساء المؤسسات في الدراسة التي أعدها البنك الدولي إلى هذه المشكلة و ذكر هؤلاء أن المدة التي يخصصوها لتسوية هذه القضايا تصل إلى 13.6 أسبوع في السنة .

ح_ تحدي الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية و تقلص من فعالية الاستثمار الخاص كما أنها تؤدي إلى تشويه صورة البلد و إبطاء معدل التنمية و اختلاس المال العام ، و عادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية و غياب المساءلة لتمتع كبار المسؤولين و رجال السياسة بحصانة تحميهم . كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعتري نمو الشركات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي 2007 .

فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007. أما تونس فاحتلت المرتبة 63، و المغرب المرتبة 76 و قد أثارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم و الاستفادة من بعض المزايا و الخدمات.[1]

د _ تحدي القطاع الموازي

في الجزائر عددت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري.

و أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية و يبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي 34.1% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة

1 - بونوة شعيب ، و مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق ص 146-147.

(1999- 2000) و ذلك حسب تقديرات البنك الدولي و هي نسبة مرتفعة جداً تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف .

و بالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جداً و أن المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلاً وضعاً مزرياً غير مشجع على الإطلاق[1].

هـ_ تحدي العقار الصناعي

فيما يخص الأراضي المحددة و الموجهة للنشاطات الصناعية، فإن المستثمر الجزائري يواجه عدة مشاكل و صعوبات للظفر بأراضي صناعية ، وقد توقفت العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب القيود البيروقراطية التي بقيت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية و الهيئات المشرفة على التسيير . و هي الأسباب التي تعتبر أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر، بالإضافة إلى طول مدة منح الأراضي مما جعل عدد كبير من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم. وفي استقصاء للبنك العالمي أشار إلى أن 40% من المؤسسات في بحث دائم على أراضي صناعية من أجل تطوير نشاطاتها و تنتظر في المتوسط أكثر من 4 سنوات لتلبية حاجاتها .

و الجدول الآتي يبين فترة الانتظار للحصول على عقار صناعي:

جدول رقم (05) : فترة الانتظار للحصول على عقار صناعي في الجزائر

نوع العقار	محلات إدارية	أراضي صناعية للعينة شاملة	أراضي صناعية للمؤسسات الصغيرة
المؤسسات الباحثة عن عقار	%19.6	%37.7	%42.1
عدد السنوات المنتظرة	3.6	4.9	4.7

Source : Abedallatif Benachenhou, les nouveaux investisseurs .Alger , Alpha design , 2006 ,p 275 .

1- بونوة شعيب ، و مولاي لخضر عبد الرزاق : مرجع سابق، ص 146 ، 147 .

على الرغم من أنه توجد في الجزائر 70 منطقة صناعية تمتدد على مساحة 11.000 ألف هكتار و التي يمكن أن تستقبل 6371 حصة إضافة إلى 477 منطقة نشاط تمتدد على مساحة 7282 هكتار و يمكن تجزئتها إلى 2700 حصة لكن 17% من الحصص غير موزعة و 22% من الحصص الموزعة غير مستغلة أي في المجموع 39% من الحصص غير مستغلة .[1]

و قد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر ب 180 كيلو متر مربع بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون مربع ، ولهذا يتبين أن الأزمة ليست في العقار بقدر ما هي مشكلة فساد و ضعف في التسيير و التنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي[2] .

1 - Abedallatif benachenhou : les enterpreneurs algériens , op.cit , p 217

2- بونوة شعيب ، و مولاي لخضر عبد الرزاق : مرجع سابق ، ص 147.

الفصل الثالث : القطاع الخاص والتنمية المحلية في ولاية المسيلة (الواقع والأدوار وسبل التفعيل)

المبحث الأول: التعريف بوحدة الدراسة

المطلب الأول: التعريف الجغرافي (الموقع والمساحة والتضاريس)

المطلب الثاني : التعريف بالولاية إداريا وسياسيا

المطلب الثالث : التعريف بالمنطقة اقتصاديا وتنمويا

المبحث الثاني: القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية المحلية بالمسيلة

المطلب الأول: الواقع التنموي على المستوى المحلي

المطلب الثاني: واقع ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بولاية المسيلة

المبحث الثالث : تحديات وسبل تفعيل القطاع الخاص في التنمية المحلية بولاية المسيلة

المطلب الأول :تحديات تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بولاية المسيلة

المطلب الثاني: معوقات التنمية المحلية في ولاية المسيلة

المطلب الثالث: سبل تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بولاية المسيلة

في إطار الحديث عن التنمية في الجزائر وما شهدتها من تحولات جذرية في مجالاتها ، خاصة في ظل الأمن المستتب الذي شهدته الدولة الجزائرية بعد العشرية السوداء وكذا التحولات العالمية نحو اقتصاد السوق ودخول القطاع الخاص كشريك أساسي في مجال التنمية المحلية ، حيث أولت الدولة الجزائرية اهتماما وتشجيعا كبيرين خاصة في مجال الاستثمار في ظل انفتاحها على السوق مدعمة إياه بنصوص قانونية وتشريعية لما له من مساهمة كبيرة في إحداث تنمية شاملة متوازنة ، وتنمية على المستوى المحلي لأنه يعتبر الركيزة الأساسية في تنمية الاقتصاد ورفع المستوى المعيشي للمواطن .

وفي إطار هذا التشجيع والاهتمام من طرف الدولة والحركية التي أضافها وإحاطته بالدراسة في ولاية المسيلة بشكل تطبيقي ، وذلك عن طريق التعريف بالولاية جغرافيا و اقتصاديا وكذا واقعها تنمويا وإداريا ، إضافة إلى ذكر أهم وأبرز إسهامات القطاع الخاص في التنمية المحلية بالولاية .

المبحث الأول: التعريف بوحدة الدراسة

إن الخوض في الحديث عن دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بولاية المسيلة ، يوجب علينا أولا التعريف بالمنطقة من جميع النواحي ، جغرافيا عبر تحديد الموقع والمساحة والتضاريس ، وإداريا وسياسيا عبر التطرق إلى واقع الولاية من الناحية الإدارية والسياسية ، وهذا يكون عبر الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة أي من 2010 إلى 2015، واقتصاديا من خلال تتبع أهم المراحل التنموية التي مرت بها المنطقة ، وكذا واقعها الحالي ، ولهذا كان تقسيم الدراسة في هذا المبحث وفق هذا الاختيار ، على اعتبار أن ذلك من شأنه أن يقدم صورة واضحة عن النموذج المختار ، من كافة النواحي ، مع تحديد ما يمكن أن تساهم فيه هذه التعاريف والحقائق باعتبارها متغيرات في تحديد دور ومساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية .

المطلب الأول: التعريف الجغرافي (الموقع والمساحة والتضاريس)

تأسست ولاية المسيلة سنة 315 هـ الموافق لسنة 927 م من طرف أبو القاسم مُحَمَّد بن عبيد الله وأطلق عليها اسم المحمدية ، كما عرفت باسم زابي وهنالك من ربط مدينة المسيلة بقبيلة ماسيليا التي توسع نفوذها حتى شمل ما يعرف قديما بإقليم نوميديا وبزوال هذه القبيلة بقي اسم المسيلة كما تدعى بالحضنة ، وهناك من يرى أن أصل تسمية المسيلة سواء كانت أطلقت من طرف العرب أو البربر يعود إلى أن المدينة على شكل حوض منبسط

أو مجاري مائية وأودية ولم تظهر المسيلة إلا من خلال التقسيم الإداري لسنة 1974 حيث كانت تابعة لولاية سطيف

موقع وجغرافية الولاية

تقع ولاية المسيلة في الوسط الشمالي للجزائر ، لها حدود مع 7 ولايات الشيء الذي أعطى للولاية حركية خاصة ومكانة استراتيجية معتبرة حيث يحدها من الشمال ككل من ولايتي سطيف وبرج بو عريريج ومن الجنوب كل من ولايتي الجلفة وبسكرة أما من الشرق فنجد ولاية باتنة ومن الغرب نجد ولايتي المدية والبويرة ، تبلغ مساحتها 18075كلم^2 ، وتقع الولاية في مفترق الطرق إذ يمر عليها كل قادم من الشرق للغرب وكل قادم من الشمال إلى الجنوب والعكس صحيح ، هذا وقربها من الطريق السيار شرق غرب ، ساهم في إدماجها بشبكة الطرق والمواصلات الوطنية إذ يبعد عنها بـ : 60 كلم فقط ، ويعتبر إقليم الولاية محوريا ومنطقة عبور بين السلسلتين الجبليتين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي .

حيث أن التشكيلة الجغرافية لإقليم الولاية يتميز بـ:

- المناطق الجبلية على جهتي شط الحضنة ، في الشمال والجنوب
- منطقة الوسط المتكونة أساسا من الهضاب والهضاب العليا
- منطقة السخنة الممثلة بشط الحضنة في الوسط الشرقي ومنطقة الكثبان الرملية في الجنوب الشرقي .

ويبلغ معدل ارتفاع ولاية المسيلة عن مستوى سطح البحر حوالي 400 م مما أثر على مناخها ، إذ أن انخفاضها وموقعها القاري جعل مناخها جاف وحار صيفا وبارد وجاف شتاءا ، فمعدل الحرارة يتراوح بين 18° و 20° أما معدل التساقط فلا يتجاوز 150ملم ،وهذا باعتبار الولاية سهبية تقع على سفوح الجبال فإنها لا تعتمد كثيرا على الأمطار بقدر ما تعتمد على الأودية القادمة من سلسلتي جبال الأطلس التلي والصحراوي .[1]

1 – ولاية المسيلة ، دار الثقافة ، مطبوعة بعنوان :الحضنة عبر العصور ،ص 3.

الخريطة رقم (1) : خريطة جغرافية لولاية المسيلة

المصدر : ويكيبيديا الموسوعة الحرة

المطلب الثاني : التعريف بالولاية إداريا وسياسيا

تضم ولاية المسيلة 15 دائرة أهمها بوسعادة ، سيدي عيسى ، بن سرور ، عين الملح ومقرة وأولاد دراج إضافة إلى أنها تتكون من 48 بلدية ، بتعداد سكاني قدر بأكثر من مليون ومائة ألف نسمة حسب الإحصاء السكاني لسنة 2008 (1.126415 نسمة) تنشط بها جميع الأحزاب السياسية المعتمدة خاصة في المواعيد الانتخابية.

يتكون المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة وفق نتائج الانتخابات المحلية لسنة 2012 من 47 عضو يحوز حزب جبهة التحرير الوطني على 15 عضو يليه التكتل الأخضر بـ10 أعضاء ثم يليه حزب الفجر الجديد بـ 09 أعضاء

يليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ 07 أعضاء وأخيرا حزب المستقبل بـ 06 أعضاء أما المجالس البلدية في كل إقليم الولاية فيها عضو. [1]

وهذا التنوع يدل على مدى نجاح التعددية والانفتاح على الديمقراطية في الجزائر ،مما خلق بيئة جديدة للمشاركة حيث تجدر الإشارة هنا مشاركة رجال القطاع الخاص في الانتخابات سواء بترشحهم أو تمويلهم للحملات الانتخابية مما يزيدها زخما لنجاح طرف عن طرف آخر وبهذا يكون لرجال القطاع الخاص تأثير في صنع القرار المحلي .

المطلب الثالث : التعريف بالمنطقة اقتصاديا وتنمويا

تعتبر الولاية فلاحيه بالدرجة الأولى ويعتبر إقليم المعذر 60 كلم عن مقر الولاية وبلدية المعاريف 45 كلم عن مقر الولاية من أكبر المناطق الفلاحية بولاية المسيلة والقطر الجزائري ككل حيث أنه شهد دعما كبيرا أيام الثورة الزراعية وتحت الرعاية السامية من الرئيس هواري بومدين ، ومن أهم محاصيل هذا الإقليم الجزر واللفت والبطاطا والخس والقرنبيط ومن الفواكه المشمش والرمان والعنب والخوخ والتفاح كتجربة جديدة بالإضافة إلى أنواع أخرى ، ويعتبر القمح والشعير من أهم المحاصيل الزراعية بولاية المسيلة بالإضافة إلى أصناف كثيرة من الفواكه كالمشمش بمنطقة مسيف والرمان بمنطقة تارمونت ، فبلدية مسيف تشتهر بوفرة منتوجاتها الزراعية المتنوعة والتي تعتبر الرائدة في هذا الميدان حيث توجد بها أكبر مزرعة لشركة كوسيدار التي تتخصص في إنتاج القطن وكل أنواع الخضر والفواكه النادرة في الجزائر وكذا شهد قطاع الفلاحة لولاية المسيلة في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا كميا ونوعيا من قبل السلطات المحلية بغرس أشجار الزيتون التي تتلاءم مع الظروف المناخية الصعبة لهذه الولاية حيث أنه لا يحتاج إلى كمية كبيرة للمياه .

وتمتاز منطقة المسيلة إضافة للفلاحة بمناطقها الرعوية حيث تشتهر بتربيتها للأنعام ككل والأغنام بشكل خاص ، إذ تتوفر على أكثر من 300.000 رأس غنم وبالولاية أكبر الأسواق الوطنية للمواشي في الجزائر ، هذا لكون المنطقة سهبية مما يوفر أراضي واسعة للرعي خاصة في جنوب الولاية .

1- مقابلة مع قبشي رابح ، نائب رئيس المجلس الشعبي الولائي ، 29 أفريل 2015 الساعة 11:00 إلى 11:45.

جدول رقم (06) :كمية إنتاج أهم المحاصيل بولاية المسيلة للموسم الفلاحي 2011-2012

المحاصيل	المساحة المستغلة (هكتار)	الانتاج(قنطار)
الحبوب	42.000	440.000
الأعلاف	25.500	995.000
الخضراوات	11.240	2.470.000
الاشجار المثمرة	10.530	807.000
المجموع	89.270	4.712.000

المصدر :الموقع الرسمي لولاية المسيلة www.msila-dz.org تم التصفح في 2015/05/05 على الساعة 09:08.

الإنتاج الصناعي :

مازال الإنتاج الصناعي لم يلبي الحاجة بولاية المسيلة وهذا راجع لنقص المصانع والمؤسسات الصناعية ، وما يوجد منها لا يكفي ليغطي الاحتياجات حيث يقتصر الإنتاج على بعض الصناعات الغذائية ولعل أهمها مصنع الحليب ومشتقاته ، وكذا صناعة الأعلاف أو غذاء الماشية إضافة إلى صناعة لوازم البناء كالبلاط والقنوات الإسمنتية والخزف العصري والتقليدي ، إضافة إلى صناعة الأحذية وبعض الأنواع من الملابس وتوجد بالمسيلة وحدات فروع صناعية استراتيجية وطنية نذكر منها : (مصنع أوراسكوم للاسمنت – محطة ضخ البترول الخام – محطة توليد الكهرباء – وحدة الصيانة لسونلغاز – وحدة الصيانة لسونلغاز – وحدة صناعة الألمنيوم ألقال ، مركب الأقمشة الصناعية تيندال ، ووحدتين إنتاجيتين للحبوب ومشتقاته الرياض ....).

أما الصناعة التقليدية والحرف فأهمها :

- صناعة النسيج : الزرابي ، القشابية ، البرنوس.
- صناعة الجلود : صناعة الأحذية التقليدية ، نعال الصيف ، محازم السروج .
- صناعة الخشب : صناعة الأدوات الخشبية منها المهراس التقليدي والغربال وأدوات النسيج والموس البوسعادي .

- صناعة الفضة : مجوهرات فضية بكل أنواعها ، المقايس ، الخلخال ، الخواتم.
- صناعة الفخار : صناعة أواني المطبخ مثل القصعة الطاجين ، القلة وغيرها .

السياحة :

تزخر ولاية المسيلة بعدة مناطق سياحية هامة سواء من الناحية التاريخية أو مناظرها الخلابة أو لارتباطها بمشايخ دينية والتي نعدد أهمها:

قلعة بني حماد التي تبعد عن مركز الولاية بحوالي 28 كلم2 والتي تقع بالضبط ببلدية المعاضيد حيث تأسست هذه القلعة عام 1007 وكان مؤسسها حماد بن بلكين الصنهاجي والتي كانت العاصمة الأولى للدولة الحامدية وأقيمت على سلسلة سفوح جبال الحضنة على ارتفاع (1847م) وهي شمال شرق الولاية وقد صنفت من طرف منظمة اليونسكو كمعلم تاريخي وتشير الإحصائيات إلى أن 50.000 سائح محليا يزور المعلم سنويا.

- مدينة بوسعادة السياحية تحتوي على معالم سياحية كبيرة كما تعتبر قبلة الفنانين كما عنها نصر الدين ديني ، ولإحصائيات الرسمية تشير إلى أن ما لا يقل عن 10.000 سائح يأتي إلى مدينة بوسادة سنويا.
- قصبة بن يلمان التي تعود إلى المؤسس الأول سليمان بن مُحَمَّد الإدريسي الحسني وقد بناها سليمان في القرن الرابع الهجري .
- مدينة كهوف سي موسى ببني يلمان وهي مدينة رومانية عمرها أكثر من 3700 سنة وهي مبنية على قمة جبل كالقصبة تماما غير أن القصبة تعتبر عمارة إسلامية وهذه مدينة رومانية إضافة إلى كهوف سي موسى هناك أم الأصنام ببني سليمان أيضا وهي مدينة رومانية وقديمة جدا.
- زاوية الهامل مركز إشعاع فكري وحضاري تبعد عن الولاية بحوالي 80 كلم جنوبا .
- المدينة الأثرية الرومانية (آراي) تقع ببلدية تارمونت حاليا مؤهلة لتكون منطقة سياحية لما تحتويه من آثار رومانية ، أجريت عليها حفريات خلال فترتين الأولى سنة 1934 والثانية 1936 من قبل المهندس الفرنسي ماصيرا وقد قام بعد هذه الحفريات بتقرير متكامل عن هذه الأبحاث لمعالم هذه المدينة الأثرية يوجد التقرير لدى الجمعية الثقافية للآثار الرومانية لبلدية تارمونت.[1]

1 –ولاية المسيلة دار الثقافة ، مطبوعة بعنوان ، الحضنة عبر العصور ص .13 .

المبحث الثاني: القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية المحلية بالمسيلة

بعد التطرق في المبحث السابق للإمكانيات التي تزخر بها ولاية المسيلة سواء كانت الطبيعية أو البشرية أو المؤهلات الأخرى والتي كانت معتبرة هذا إلى جانب الموقع الاستراتيجي الذي تحتله ككونها مركز عبور لكل الاتجاهات في الوطن سواء للقادم من الغرب إلى الشرق أو الشمال إلى الجنوب والعكس صحيح .

فهذه المؤهلات أكسبتها مكانة هامة على المستوى الوطني ، لذا يمكن من خلالها دعم التنمية الوطنية إذا أحسن استغلال إمكانياتها في دفع عملية التنمية المحلية ومن أجل تجسيد التنمية المحلية سعت الدولة إلى وضع عدة برامج تنموية ترجمت في البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD) ، برنامج البلدية للتنمية (PCD) ، وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (FCCL).

ومن خلال هذا سنقوم بتسليط الضوء على واقع التنمية المحلية في ولاية المسيلة من خلال هذه البرامج والمخططات التي سخرت لخدمة التنمية المحلية في الولاية، والمعوقات التي تعاني منها الولاية والتي تقف في وجه تنميتها .

المطلب الأول: الواقع التنموي على المستوى المحلي

لقد حظيت التنمية المحلية في ولاية المسيلة باهتمام تجسيد في البرامج التنموية المختلفة التي تميزت بالمخطط البلدي للتنمية ، والبرامج القطاعية للتنمية المركزة وغير المركزة ، والتي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وهذا ليس بالمستوى المطلوب الذي يطابق المقاييس العالمية وإنما بما يخدم المتطلبات البسيطة وغير المعقدة للمواطن المسيلي الذي يسعى لتحسين ظروفه المعيشية .

أولا: البرامج التنموية:

1. المخطط البلدي للتنمية (PCD):

تنص المادة 86 من القانون 80-90 بأنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها ، إن هذا المخطط هو أكبر مؤشر يدل على التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية ، وهو عبارة عن مخطط شامل في البلدية يهدف من خلاله إلى دعم القاعدة الاقتصادية وتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ، ومحتوى المخطط عادة ما يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية والتجهيزات ، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية

يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية .

ويتكون المخطط البلدي للتنمية من عدة برامج وهي :

- البرنامج العادي: يكون هذا البرنامج في الحالات الاقتصادية العادية .
- البرنامج الاستعجالي : لا تتم الاستفادة من الأغلفة المالية لهذا البرنامج إلا في الحالات الاستعجالية كحدوث الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل ....الخ.
- البرنامج التكميلي : تتحصل الولاية على أغلفة مالية في إطار هذا البرنامج عند وجود عجز تمويلي في إطار البرامج الأخرى أو في إطار زيارات رئاسية.
- البرنامج الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا : وهو برنامج يهدف إلى تنمية مناطق الهضاب العليا.

ويمكن توضيح تمويل المخطط البلدي للتنمية (pcd) في ولاية المسيلة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (07): تطور تمويل المخطط البلدي للتنمية (pcd) في ولاية المسيلة خلال الفترة (2010-2014)

السنة	رخصة البرنامج (الغلاف المالي)دج	عدد العمليات
2010	829000000.00	169
2011	2496771349.87	204
2012	4753357285.65	253
2013	4718772602.65	254
2014	4747156761.44	142
المجموع	17545057999.61	1022

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معلومات مقدمة من طرف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية .

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها المسيلة في إطار المخطط البلدي للتنمية (pcd) خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 قد بلغت كحصيلة إجمالية مبلغ : 17545057999.61 وهذا يدل على الرغبة في النهوض بالتنمية .

كما يتبين لنا أن هناك تطور مستمر وكبير في الغلاف المالي من سنة 2010 إلى 2012 مع بقاء هذا الغلاف المالي متقاربا بين سنوات 2012.2013.2014 وهذا يدل على زيادة الاحتياجات، كما نلاحظ كذلك التطور في زيادة عدد العمليات إلا أن هناك تراجع في سنة 2014.

2. البرنامج القطاعي غير الممركز (psd):

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق التوازنات الجهوية حيث يتم إدراجه في النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة [1] ، كما تخص هذه البرامج القطاعية برنامج التجهيز المسجلة باسم الوالي ، وتبلغ رخصة رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب برنامج من التوزيع المكلف بالمالية ببرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة ، ويتكون هذا البرنامج من البرامج التالية :

- البرنامج العادي.
- البرنامج الاستعجالي .
- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.
- البرنامج التكميلي : الذي من خلاله استفادت الولاية ببرنامج إضافي قدر بـ: 28590000 والذي نتج عن الزيارة الأخيرة لولاية المسيلة من طرف الوزير الأول عبد المالك سلال وهذا حسب مقدود نور الدين.[2]
- الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب : والذي استبدل بالبرنامج الخاص بتنمية مناطق الهضاب العليا وهو عبارة عن صندوق وطني جاء خصيصا لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها ورفع معدلات التنمية المحلية بهذه الجهة من الوطن لتحقيق نوع من التوازن بين مختلف مناطق البلاد .
- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي .

1 - المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق لـ13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز ، المادة 04، الفقرة ب ، ص 8.

2 - مقابلة مع : مقدود نور الدين : مدير البرمجة ومتابعة الميزانية ، يوم 2015/05/07 على الساعة 10:00-11:00.

وفيما يلي الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار البرنامج القطاعي غير المركز:

جدول رقم (08) : تطور تمويل البرنامج القطاعي غير المركز (psd) في ولاية المسيلة خلال الفترة (2010-2014)

السنة	رخصة البرنامج لكل القطاعات (الغلاف المالي دج)	عدد العمليات في كل القطاعات
2010	5192342000	145
2011	9924320000	137
2012	7648900000	127
2013	7487603000	145
2014	10271499500	69
المجموع	40524664500	623

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معلومات مقدمة من طرف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي الأغلفة المالية التي تحصلت عليها ولاية المسيلة في إطار المخطط القطاعي غير المركز قد بلغت 40524664500 دج وهذا من خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2014

كما يمكن القول أن الغلاف المالي قد تضاعف إلى مرتين في سنة 2011 ثم تناقص قليلا وحافظ على نفس الحصيلة خلال سنتي 2012-2013 ثم أرتفع في سنة 2014 بما يوحي بزيادة المتطلبات المالية للولاية وكذا يبرر الارتفاع وكما ذكرنا سابقا البرنامج الإضافي الناتج عن زيارة الوزير الأول للمسيلة .

3. صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية fccl:

أنشئ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية fccl عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 14-116 والمؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق ل 24 مارس 2014 والذي كان يسمى سابقا بصندوق الجماعات المحلية المشترك الذي أنشئ سنة 1986.

إن من مهام صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية الموضوعة تحت تصرفها وتوزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية ويقوم كذلك بتقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية ومؤسساتها لإنجاز مشاريع تجهيز واستثمار في الإطار المحلي أو في الإطار المشترك بين البلديات وكذا منح إعانات مالية لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي.[1]

كما أن القرار المحلي المؤرخ في 16 صفر 1436 الموافق ل9 ديسمبر سنة 2014 والذي يحدد مدونة العمليات الممولة في إطار إعانات التجهيز والاستثمار لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية والتي تكون كما يلي :

- البنايات والتجهيزات الإدارية
- إقامة الضيوف للولاية– مقر البلدية – الملحقات الإدارية للبلدية – تجهيزات إدارية لمصالح البلدية
- الشبكات المختلفة.
- التطهير المياه الصالحة للشرب — الكهرباء – شبكات التكنولوجيا الجديدة
- التهيئة والتجهيزات الحضرية
- الإنارة العمومية – إشارات الطرق – المساحات العمومية – المساحات الخضراء ....الخ.
- المنشآت الاقتصادية.
- الأسواق البلدية – المذابح – المحاشر البلدية – محطة المسافرين – منشآت اقتصادية أخرى .
- المنشآت الجوارية.
- الملاعب – المسابح ....الخ.[2]

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :الصادرة في 2 جمادى الثانية عام 1435 هـ الموافق لـ 2 أفريل 2014 م ، العدد 19 ، ص 4-6.

2 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : الصادرة في 06 ربيع الثاني عام 1436 هـ الموافق لـ 27 جانفي 2015 م ، العدد 03 ،ص 21,22.

ويمكن توضيح تطور الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية fccl خلال الفترة 2010-2014 كما هو موضح في الشكل رقم 02 التالي :

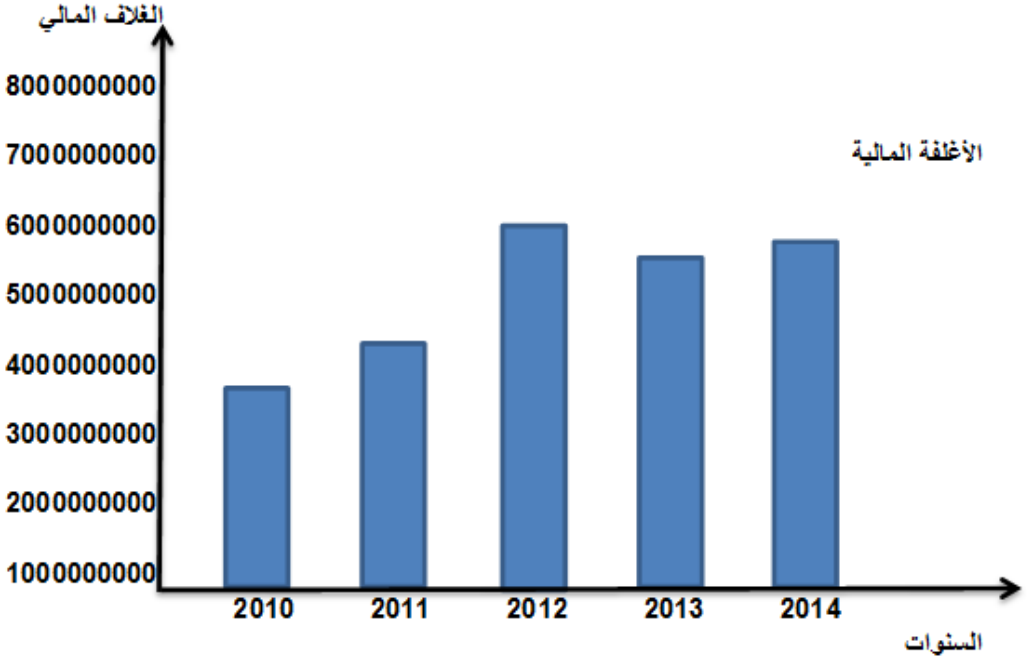

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على معلومات مقدمة من طرف مديرية الإدارة المحلية لولاية المسيلة

حسب الشكل فان الملاحظ للإعانات المقدمة من طرف هذا الصندوق كانت في تزايد مستمر حتى وصلت إلى أكبر غلاف مالي مقدم سنة 2012 وهذا ما يوضح لنا وجود تنمية محلية كبيرة استلزمت عجز مالي غطي من طرف الصندوق وكذا التطور الملحوظ في تقديم الخدمات خاصة أن في هذه السنة تمت عصرنة الخدمة العمومية مما استدعى تطوير في الشبكات الالكترونية وكذا الأجهزة الالكترونية ، أما في السنتين 2013 و 2014 الإعانات تقريبا على نفس الأغلفة.

ثانيا: نتائج التنمية المحلية في ولاية المسيلة

لقد سعت الولاية على مستوى التنمية المحلية إلى الارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعها المحلي بالرغم من غياب المؤشرات الأساسية التي تعكس مفاهيم التنمية المحلية ، وتعترض عملية تجسيد التنمية المحلية في الولاية عدة مشاكل وعراقيل تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة وقد حاولت السلطات المحلية التقليص من حدتها في إطار البرامج والسياسات التنموية التي انتهجتها والتي كان لها انعكاسها الايجابي على الولاية .

إن ضبط وتحليل النتائج المسجلة على مستوى ولاية المسيلة يسمح باستخلاص تطور ايجابي في أغلب القطاعات ، وهذا ما رجع بانعكاس ايجابي على مستوى الظروف المعيشية للمواطنين ويمكن إبراز هذا التحسن من خلال تطور بعض المؤشرات الاجتماعية التي نذكر منها :

ففي مجال الصحة يبين لنا الجدول التالي التطور الحاصل :

الجدول رقم (09) :تطور الخدمات الصحية في ولاية المسيلة خلال الفترة 2009 إلى 2013.

المؤشرات	الوحدة	2009	2012	2013
عدد المستشفيات	عدد	04	08	09
عدد الاسرة بالمستشفيات	عدد	1641	1404	1340
عدد عيادات التوليد	عدد	13	12	16
عدد العيادات متعددة الخدمات	عدد	47	53	62
عدد قاعات العلاج	عدد	197	202	220
الأطباء العامون	طبيب /1000 ساكن	0.53	0.58	0.66
عدد الأطباء الاختصاصيين	طبيب /1000 ساكن	0.18	0.18	0.20
عدد الأسرة	سرير/1000 ساكن	1.18	1.30	1.40

المصدر : الموقع الرسمي لولاية المسيلة www.msila-dz.org

وبلغت نسبة إيصال الكهرباء بـ : 93.5% خلال سنة 2012 حيث كانت سنة 2011 تغطي ما يقارب 93% ونسبة التوزيع العمومي للغاز الطبيعي قد ارتفعت من 47.4% سنة 2012 آلت إلى حوالي 97% خلال سنة 2014 وهذا حسب المقابلة التي أجريت سابقا مع – مقدود نور الدين – مدير البرمجة ومتابعة والذي صرح لنا بأن الربط بالغاز الطبيعي قد مست كل بلديات الولاية وأصبح التفكير الآن في ربط التجمعات الريفية بهذه المادة آفاق 2015.

وبالنسبة للربط بمياه الشرب فقد وصلت الحصة المتوسطة للفرد في اليوم من 175 لتر سنة 2012 الى 193 لتر سنة 2013 أي نسبة الربط بشبكة المياه الشروب من 86% سنة 2011 إلى 88 % سنة 2012.

أما بالنسبة لقطاع التربية فقد وصل عدد التلاميذ للموسم الدراسي 2014-2015 إلى 148.320 تلميذ في الطور الابتدائي و 83.676 تلميذ في الطور المتوسط و 42.661 تلميذ في الطور الثانوي حيث أن نسبة النجاح في شهادة البكالوريا قد وصلت 45.61 % مقارنة بنسبة 2010 حيث وصلت إلى 39.70 %.[1]

بالنسبة لقطاع الفلاحة لولاية المسيلة فقد شهد في السنوات الأخيرة اهتماما نوعيا وكميا من قبل السلطات المحلية عبر المشاريع والبرامج المسطرة له وهذا الاهتمام الذي انصبت مجهوداته إلى عالم الريف وتنمية المناطق الريفية في إطار سياسة التجديد الريفي ، وهذا خلال الفترة 2009-2012 تم إعداد 149 مشروع جواري بتكلفة مالية تقدر بـ 5.2 مليار دج ، شملت 149 منطقة ريفية عبر 47 بلدية استفادت منه 8065 عائلة بمجموع 45299 ساكن .

مكنت هذه المشاريع من استحداث 7325 منصب شغل وفك العزلة عن 35 منطقة ريفية مع شق 235 كلم من المسالك وتزويد 163 عائلة بالطاقة الشمسية وتوزيع 138 وحدة لتربية الحيوانات وبفضل هذه الجهود وصل معدل النمو بـ 10.99 مقابل المعدل الوطني 10.21 واستحوذت على الرتبة 07 في مجال توسيع المساحات المسقية (36 ألف هكتار) والرتبة 09 في مجال استحداث مناصب الشغل (85 ألف منصب شغل) وهذه الرتب على المستوى الوطني .

1- الموقع الرسمي لولاية المسيلة – الموارد المائية (الري)- msila-dz.org تم التصفح يوم 11 ماي 2015 على الساعة 10:38.

المطلب الثاني: واقع ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بولاية المسيلة

إن المتتبع لتطور القطاع الخاص والديناميكية التي يعمل بها في الجزائر أن هذا القطاع تطور بشكل ملحوظ ليس فقط على المستوى الوطني وانما حتى على المستويات المحلية الموزعة عبر التراب الجزائري، في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، حيث سعت الدولة الجزائرية الى الاهتمام وترقية هذا القطاع لينمو ويتطور بالشكل الذي يسمح له بتحقيق الأهداف التي عجزت المؤسسات والمنظمات الأخرى عن تحقيقها ، وكذلك بالشكل الذي يحقق لها التوازن بين مختلف أقاليمها الجغرافية ونشاطاتها الاقتصادية ، ومن خلال هذا سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى واقع القطاع الخاص في ولاية المسيلة والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية المحلية بها .

أولا: واقع القطاع الخاص في ولاية المسيلة

إن ولاية المسيلة أولت اهتماما كبيرا بالقطاع الخاص (مؤسسات صغيرة ومتوسطة) خاصة بعد التحولات الكبيرة التي عرفتها السياسة الاقتصادية في الجزائر والتي انعكست إيجابا على تطور تعداد المؤسسات الخاصة ضمن النسيج المؤسساتي في الاقتصاد المحلي ، ولقد شمل هذا التطور مختلف الأقاليم الجغرافية والنشاطات الاقتصادية

1 - توزيع المؤسسات الخاصة(المتوسطة والصغيرة والمصغرة) حسب بلديات المسيلة كما يلي :

جدول رقم (10):توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب البلديات في ولاية المسيلة2014

البلدية	المؤسسات			المجموع
	متوسطة	صغيرة	مصغرة	
مسيلة	15	148	2950	3113
المعاضيد	/	2	126	128
	7	15	305	327
أولاد دراج	1	11	253	265
تارمونت	/	/	29	29
مطارفة	/	4	25	29
الخبانة	/	1	15	16
مسيف	/	1	28	29
الشلال	/	/	43	43
أولاد ماضي	22	1		23
مقرة	2	22	268	292
برهوم	/	6	246	252
عين الخضراء	/	4	129	133
أولاد عدي لقبالة	/	4	123	127
بلعايبة	1	7	174	182
سيدي عيسى	1	11	443	455
عين الحجل	/	2	183	185
سيدي هجرس	/	2	19	21
ونوغة	/	2	82	84
بوسعادة	6	50	929	985
أولاد سيدي ابراهيم	/	/	40	40
سيدي عامر	/	4	53	57
تامسة	/	1	7	8
بن سرور	/	2	78	80
أولاد سليمان	/	/	5	5
الحوامد	/	2	10	12
الهامل	/	/	36	36
أولاد منصور	1	2	26	29
المعاريف	/	1	31	32
دهاهنة	/	/	12	12
بوطي سايح	/	2	7	9
حاسي الدلاعة	/	1	13	14
الزرزور	/	/	4	4
محمد بوضياف	/	/	15	15
	/	1	9	10
بئر الفضة	/	/	4	4
عين فارس	/	/	7	7
سيدي امحمد	/	/	8	8
مناعة	/	1	9	10
السوامع	/	/	9	9
عين الملح	/	4	78	82
مجدل	/	1	30	31
سليم	/	/	9	9
عين الريش	/	/	13	13
بني يلمان	/	5	48	53
ولتام	/	/	6	6
جبل مساعد	/	2	22	24
المجموع	34	322	6981	7337

المصدر : مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية المسيلة.

من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المسجلة على مستوى مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في ولاية المسيلة خلال سنة 2014 تعاني من مشكلة اللاتوازن والاتمركز حيث تسجل مراكزها ببلديات كبيرة بالولاية وهذا بتسجيل عاصمة الولاية (بلدية المسيلة) النسبة الكبرى بمجموع 3113 مؤسسة ثم تليها بلدية بوسعادة بـ 985 مؤسسة ثم تليها بلدية سيدي عيسى بـ 455 مؤسسة ثم الدلاعة بـ 327 ثم بلدية مقرة بـ 292 مؤسسة ثم بلدية أولاد دراج بـ 265 مؤسسة ثم بلدية برهوم بـ 252 مؤسسة ثم تأتي بعدها بلديات(عين الحجل ، بلعايبة ،أولاد عدي لقبالة ، عين الخضراء ، المعاضيد) حيث يتراوح عدد المؤسسات بهم من 130 إلى 180 وتأتي بعدها باقي البلديات حيث يقل عدد المؤسسات فيهم عن 80 فما أقل حيث نجد بلدية الزرزور وبئر الفضة بـ 4 مؤسسات للواحدة حيث تنشط في النقل العمومي للبضائع .

إننا عندما نلاحظ هذا التوزيع نجد أن الكثافة السكانية هي التي تخلق العدد حيث نجد أن البلديات الكبرى التي تتمركز فيها كثافة سكانية كبيرة تحتل المكانة الأولى من حيث العدد مقارنة بالبلديات الأخرى التي تقل فيها الكثافة السكانية هذا بالإضافة إلى نقص بعض المواد الأولية بتلك البلديات وبعدها عن الأسواق الكبرى وكذا عدم مرور طريق ككبير بها وكذا انخفاض معدلات الطلب التي تخلق هذا النوع من المؤسسات .

2 – توزيع المؤسسات الخاصة (المتوسطة والصغيرة والمصغرة) حسب قطاعات النشاط في ولاية المسيلة

تتوزع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على مجموعة من القطاعات التي تهدف من خلال تحقيق التنمية المحلية في ولاية المسيلة وهي موزعة كالآتي:

جدول رقم (11): توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب النشاط في ولاية المسيلة سنة 2014

النشاط	المؤسسات			
	متوسطة	صغيرة	مصغرة	المجموع
الفلاحة والصيد البحري	1	4	34	39
المياه والطاقة	/	/	1	1
المحروقات	/	1	1	2
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	1	4	23	28
الصناعة المعدنية	/	1	13	14
مواد البناء والسيراميك والزجاج	5	27	230	262
البناء والأشغال العمومية	11	143	2784	2938
كيمياء مطاط بلاستيك	/	/	4	4
الصناعة الغذائية	1	20	245	266
صناعة الألبسة والنسيج	/	1	23	24
صناعة الجلود والأحذية	/	/	6	6
صناعة الخشب والفلين والورق	/	3	135	138
صناعات مختلفة	1	1	28	30
النقل والمواصلات	2	18	698	718
التجارة	3	35	1065	1103
الفندقة والمطاعم والمقاهي	4	19	346	369
الخدمات المقدمة للمؤسسات	5	37	834	876
مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد	/	8	506	514
المؤسسات المالية	/	/	4	4
الشؤون العقارية	/	/	1	1
المجموع	34	322	6981	7337

المصدر : مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية المسيلة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمصغرة تشمل جميع القطاعات تقريبا حيث سجلت ولاية المسيلة سنة 2014 استحواذ قطاع البناء والأشغال العمومية على النسبة الكبيرة من هذه المؤسسات ووصبت إلى 2960 مؤسسة أي بنسبة 40.17 % من إجمالي المؤسسات وينتشر هذا القطاع على

عدد كبير من بلديات الولاية ، وهذا راجع لتوفر المواد الأولية والمواقع الاستخراجية والإصلاحات الكبيرة التي تعرفها الولاية والوطن ككل من جانب إصلاحات البني التحتية من جهة ، ودخول المنطقة في مرحلة بناء وتوسع عمراني من جهة أخرى كما نلاحظ أن قطاع التجارة يحتل المرتبة الثانية بنسبة 15.01% بإجمالي 1106 مؤسسة .

ويرجع ذلك إلى الموقع الجغرافي الذي تحتله ولاية المسيلة حيث أن وجودها في وسط البلاد جعل كل الطرق الوطنية تعبر داخلها مما ساهم في خلق مبادلات تجارية ومن ثمة تنشيط القطاع التجاري ، أما قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات فيحتل المرتبة الثالثة بنسبة 11.90 %بإجمالي 877 مؤسسة ونجد قطاع النقل والمواصلات احتل المرتبة الرابعة بنسبة 9.80 % بإجمالي 722 مؤسسة ثم تليه بعض القطاعات بنسب متقاربة حيث نجد قطاع الفندقة والمقاهي والمطاعم بنسبة 5.02 % بإجمالي 370 مؤسسة وهذا راجع كذلك لموقع الولاية مما ينشط مؤسسات هذا القطاع أما باقي القطاعات فهي بنسب ضعيفة نوعا ما بالقطاعات الأخرى.

3 –تطور مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بمؤسسات القطاع العام في ولاية المسيلة

الجدول رقم (1) :تطور مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بمؤسسات القطاع العام خلال فترة 2010–2014 في ولاية المسيلة

طبيعة المؤسسات	2010	2011	2012	2013	2014	التطور
المؤسسات الخاصة	4677	5141	5630	6298	7368	2691
المؤسسات العامة	96	97	100	106	106	10

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معلومات مقدمة من مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في ولاية المسيلة

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مؤسسات القطاع الخاص قد ارتفع خلال الأربع سنوات الأخيرة من 4677 مؤسسة سنة 2010 إلى 7368 مؤسسة سنة 2014 أي بزيادة بما يعادل 2691 مؤسسة وقد سجلت الولاية أعلى نسبة تطور في تعداد هذه المؤسسات بـ 14 % وهذا خلال سنة 2014 أي بتطور 1070 مؤسسة .

مقارنة بذلك نلاحظ أن عدد مؤسسات القطاع العام قد تحول خلال الأربع سنوات الأخيرة من 96 مؤسسة سنة 2010 إلى 106 خلال سنة 2014 أي بزيادة بما يعادل 10 مؤسسات مقابل 2691 مؤسسة في القطاع الخاص وكذلك نلاحظ عدد مؤسسات القطاع الخاص سنة 2014 تساوي 73 مرة ضعف مؤسسات القطاع العام.

ويرجع نمو مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بمؤسسات القطاع العام إلى توجه الدولة نحو اقتصاد السوق وتحريره حيث شجعت سياسات الدعم التي قدمتها لها والتي انتهجتها الولاية ، حيث أنشأت صندوق لضمان القروض البنكية والذي ساهم في التخفيف من حدة مشكل التمويل إضافة إلى كل الهيئات التي تقدم لها الدعم المالي والمعنوي مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الوكالة الوطنية لضمان القرض المصغر ، مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ....الخ).

وتسهيل إجراءات الحصول على القروض مقارنة بالسنوات السابقة بالتالي تشجيع المستثمرين الشباب على إنشاء المؤسسات ، هذا بالإضافة إلى الوعي بالايجابيات المتعلقة بهذه المؤسسات .

فبالنسبة للهيئات التي ذكرناها والتي تقدم الدعم لمؤسسات القطاع الخاص نجد كما ذكرنا الوكالة لدعم وتشغيل الشباب ENSEG حيث نجد أن المشاريع المالية الممولة من طرف الوكالة وصلت إلى 4957 حيث استحدث من خلالها 11200 منصب عمل وقد نشطت هذه المؤسسات في القطاعات والتي أخذ فيها الخدمات نسبة 55% يليه قطاع الفلاحة والري بـ 40 % ثم قطاع النقل (التبريد ، المسافرين ، البضائع) بنسبة 15% والباقي تتقاسمه القطاعات المتبقية كقطاع الصناعة ، وقطاع الأشغال العمومية ، الأعمال الحرة (طبيب محامي ،....) وهذه الإحصائيات كانت من الفترة 1997 إلى 30 أفريل 2015 .[1]

أما بالنسبة لمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار أي أن إحصاء الاستثمارات نجد أن 800 مشروع مقبول يشغل 52000 منصب عمل ونجد 59 مشروع منطلق في انجازه بطاقة استيعاب 4033 منصب عمل يوفرها وكذلك هناك مشاريع عملية قد انطلقت نهائيا قامت بتشغيل 520 عامل ، وكل هذه المؤسسات جهزت لها حضيرة العقار الصناعي التي تتمثل في :

1- مقابلة مع :مالكي الطيب مدير الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ولاية المسيلة يوم 2015/05/10 من 15:00 إلى 16:00 .

02 مناطق صناعية 241 هكتار.

18 منطقة نشاط 653 هكتار .

حيث نجد أن القطاعات المهيمنة فيها نجد قطاع الصناعة بـ 60,33 % ثم يليه قطاع صناعة مواد البناء بـ18,24 %ثم قطاع السياحة والخدمات بـ15,16%.

أما بالنسبة للآفاق المستقبلية للاستثمار فإنه يخطط لإنشاء :

05 مناطق نشاطات.

03 مناطق صناعية بمساحة 600 هكتار لكل واحدة .[1]

من خلال ما سبق يمكن القول أن ولاية المسيلة تتوفر على نسيج من المؤسسات الخاصة أخذ في النمو بوتيرة هائلة بسبب دعم الدولة والولاية لهذا القطاع ولكن الشيء المعاب عليه تمركزه في قطاعات نشاط دون غيرها، وفي منطقة دون الأخرى وبالتالي لا يحقق مبدأ التوازن بين المناطق والقطاعات ، كما أن هذه المؤسسات أغلبها يتخذ الشكل المصغر وتتوزع بشكل غير منظم عبر أرجاء الولاية .

وحتى يمكن إعطاء حكم سديد على القطاع الخاص وأهميته على الصعيد المحلي يستوجب منا الوقوف على دوره في التنمية المحلية بالولاية ومن ثم تقييمه وهذا ما سيتم تناوله في المطلب الموالي .

ثانيا: مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية بولاية المسيلة

يلعب القطاع الخاص دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية من خلال تكثيف النسيج الصناعي وتنشيط الحركة التجارية في المنطقة والمحافظة على الموارد المتاحة ، وبالتالي تزيد فرص العمل ، وتحقيق إيرادات جبائية معتبرة ويمكن تلخيص مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية في ولاية المسيلة من خلال ما يلي :

1 - مقابلة مع لزهر قواسمية مدير مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية المسيلة يوم : 2015/05/11 من 10:45 إلى 11:45.

1. مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في ولاية المسيلة

يساهم القطاع الخاص بنسب معتبرة في توفير مناصب العمل ، والتقليل من نسبة البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية في ولاية المسيلة والجدول التالي يوضح ذلك التطور لمعدلات التشغيل في ولاية المسيلة خلال الأربع سنوات الأخيرة.

جدول رقم (12): تطور عدد العمال في القطاع الخاص في ولاية المسيلة خلال الفترة (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
البيان	21041	23071	-----	26759	22487

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء(CASNOS)

من خلال الجدول نلاحظ الدور الذي تلعبه المؤسسات الخاصة في توفير مناصب الشغل لولاية المسيلة حيث سجلت ولاية المسيلة خلال الفترة 2010-2013 تطور مستمر لعدد العمال في هذه المؤسسات حيث كانت سنة 2010 توظف 21041 عامل وقفزت سنة 2013 إلى 26759 عامل وهذا ما يعكس نجاعة البرامج والسياسات الداعمة لدور هذا القطاع في تحقيق التنمية المحلية في ولاية المسيلة خلال هذه المدة بينما سجلت الولاية انخفاض في مساهمة هذا القطاع في ميدان التشغيل خلال 2014 حيث سجلت إنخفاظا يقارب 4272 منصب عمل ، بالرغم من زيادة عدد مؤسسات القطاع الخاص في ولاية المسيلة إلا أن مساهمتها في مناصب العمل انخفضت.

إن هذا الانخفاض راجع إلى انسحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي توفر من 10 إلى 250 عامل واستبدالها بالمؤسسات المصغرة التي توفر من 01 إلى 09 منصب عمل حيث أن العمال الذين يعملون في المؤسسات المتوسطة والصغيرة انسحبوا منها طالبين من أصحابها شطبهم من العمل لديهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS).

وهذا من أجل حصولهم على شهادة عدم الانتساب لوضعها في ملفاتهم المقدمة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEG هذه الأخيرة التي عرفت نشاطا كبيرا في السنتين الأخيرتين 2013-2014.[1]

2. مساهماته في الإيرادات الجبائية

إن مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية يظهر كذلك من خلال العوائد الجبائية التي تتحصل عليها الجماعات المحلية والتي تتمثل في الرسوم والضرائب وبما أن ولاية المسيلة تمتلك حوالي 7368 مؤسسة خاصة (إحصائية 2014) والتي تشغل حوالي 22487 عامل فإن هذه المؤسسات توفر إيرادات جبائية تساهم في تدعيم ميزانية البلديات الموجودة فيها مما يتيح لهذه الأخيرة تخصيص مبالغ أكبر لقسم التجهيز والاستثمار والذي يقوم بإنشاء المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المنطقة ككل ، وتتمثل أهم الضرائب والرسوم الأساسية التي تقتطع من رقم أعمال كل مؤسسة حيث تكون حصة البلديات من الموارد الجبائية كما يلي :

1 - TAP الرسم على النشاط المهني 65%
2 - TVAالرسم على القيمة المضافة 10%
3 - IFV الضريبة الجزافية الوحيدة 40%.
4 - IEU (الدنيا) الضريبة الجزافية الوحيدة 100%.
5 - IRGF الضريبة العقارية 50%.
6 - TA/TF الرسم التطهيري .الرسم العقاري 100%.

- حصة الولاية من الموارد الجبائية .

1 - TAP الرسم على النشاط المهني 29.5 % .
2 - IFU الضريبة الجزافية الوحيدة 5%.
3 - الضرائب القديمة غير المحصلة قبل إصلاحات 1992. 15% .[2]

1- مقابلة مع مناصري جلول : رئيس مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مديرية الصناعة والمناجم يوم 2015/05/04 من 09:00 إلى 10:45 سا

2- مقابلة مع رباطي زهير (مفتش رئيسي): رئيس مكتب القيد و أسغاله يوم 2015/05/11 الساعة 14:00-16:00

والجدول التالي يبين تطور الإيرادات الجبائية لولاية المسيلة لفترة (2010-2014).

جدول رقم (13) : تطورات الإيرادات الجبائية لولاية المسيلة للفترة (2010-2014)

2010		2011		2012		2013		2014	
الإيرادات الجبائية	عدد المؤسسات الخاصة	الإيرادات الجبائية	عدد المؤسسات الخاصة	الإيرادات الجبائية	عدد المؤسسات الخاصة	الإيرادات الجبائية	عدد المؤسسات الخاصة	الإيرادات الجبائية	عدد المؤسسات الخاصة
1842980017	46777	2156428943	5141	2322891082	5630	2579618626	6298	3403104047	7368

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على بيانات مقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة .

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الإيرادات الجبائية للولاية في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث كانت في سنة 2010 تقدر بـ 1842980017 دج وأصبحت سنة 2014 تقارب 3403104047 دج وتعود هذه التطورات التي دفعت إلى زيادة معدل الإيرادات الجبائية إلى مؤسسات القطاع الخاص حيث لاحظنا من خلال الجدول ارتباط تطور إيرادات الولاية بتطور عدد هذه المؤسسات الخاصة حيث كلما ارتفع عددها ارتفعت الإيرادات الجبائية بالتبعية مما يشير إلى أن هذه المؤسسات تساهم بدرجة كبيرة في هذه الإيرادات والتي من خلال هذه الدراسة ومعرفة ما يحول للجماعات المحلية من إيرادات جبائية والتي تقتطع من رقم أعمال كل مؤسسة وما يكون من حصة البلدية والولاية من هذه الإيرادات (كما ذكرنا سابقا) تبين لنا أن أغلبها يتم تسديدها من طرف القطاع الخاص وتصل نسبة هذا التسديد تقريبا إلى 80 %.

وللإشارة أن هناك العديد من المؤسسات مستفيدة من دعم الدولة عن طريق الإعفاءات الجبائية في السنتين الأولى والثانية وبالتالي نتصور أنه عند اكتمال مدة الإعفاء فإن حصيلة الإيرادات الجبائية تكون بمبالغ أكثر خلال السنوات القادمة .

3. مساهمته في تفعيل القطاع الفلاحي :

يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الذي من المفترض أن يلعب الدور الاستراتيجي في التنمية المحلية ومن القطاعات الأولى وواحد من أهم أقطاب التشغيل التي من المفترض أن يلعب دورا استراتجيا بسبب طبيعة المنطقة والإمكانات المتاحة فيها من هذا الجانب حيث سجلت ولاية المسيلة في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة استفادة من دعم مختلف البرامج التنموية فقد وصلت عدد مناصب الشغل التي توفرها 40% من المؤسسات الخاصة التي تنشط في قطاع الفلاحة إلى حوالي 3000 عامل حسب إحصائيات 2014 وهذا العدد لا شيء مقابل إمكانيات هذا القطاع في المجال التشغيلي والمالي وحتى البيئي بسبب الحالة التي آلت إليها المنطقة والتي أصبحت تعد من المناطق الصحراوية وهذا بسبب غياب السياسات والبرامج الشاملة والتي تؤدي الى استصلاح هذه الأراضي التي تدهورت بسبب الانجراف والتصحر وتآكل التربة .

وبالرغم من التمويل المالي الذي حظيت به المنطقة ودعم الدولة لهذا القطاع نجد أنه مازال يعاني من نقص وتخلف ملحوظ إلا أن دور المؤسسات الخاصة الناشطة في قطاع الفلاحة يبرز من خلال استخدام منتجاتها كمواد أولية للصناعات الغذائية فنجد مثلا بالنسبة لمنتوج الجزر أن الولاية حققت محصول يقدر بحوالي 700.000 قنطار سنة 2014 وتطمح إلى إنتاج يقدر بـ 800.000 قنطار في المحصول القادم وكذلك بالنسبة لمحصول المشمش والحبوب التي يتم تجفيفها وتعليبها أو استخدامها في بعض المنتجات الغذائية بعد طحنها وكذا الإنتاج الحيواني حيث يتم في الولاية تحويل الحليب إلى أجبان ومشتقاته إلى جانب كل من الصوف والجلود والأوبار حيث أن هذه المعطيات تشير إلى فرص كبيرة للاستثمار في القطاعات الغذائية التي تفيد تمويل الولاية بمنتجات محلية بدلا من استيرادها حيث نجد 266 مؤسسة تنشط في قطاع الصناعات الغذائية إلا أنه وبالرغم من الكمية المعتبرة التي تنتجها والتي تساهم فيها هذه المؤسسات الخاصة تبقى مشكلة خلق الشبكة التكاملية بين قطاعات الفلاحة والقطاعات الغذائية والتصنيعية تحد من تنامي وتزايد هذه المؤسسات الخاصة على الصعيد المحلي وغياب فرص الاستثمار هي التي تحد من حقيقة مساهمتها في القطاع الحيواني والفلاحي بصفة عامة.

4. مساهمته في تدعيم الصناعات التقليدية :

إن للمؤسسات الخاصة دورا كبيرا في تدعيم الصناعات التقليدية نظرا لطبيعة المنطقة الريفية مما يتيح الفرصة لرواج المنتجات التقليدية من صناعة الأواني الفخارية والصناعات الصوفية والوبرية (زرابي – برانيس) النقش على الجبس والنقش على الخشب .

5. مساهمته في تنشيط القطاع السياحي :

إن الولاية تزخر بإرث حضاري وثقافي أهلها بأن تكون قطب سياحي بامتياز إذ تتوفر على مناطق طبيعية وأثرية تؤهلها إلى خلق قطب كبير من المؤسسات الخاصة التي تتكامل فيما بينها من أجل خلق الجو السياحي الذي يغذي عوائد الولاية المادية والمعنوية حيث سجلت الولاية 370 مؤسسة ناشطة في قطاع الخدمات من فنادق ومقاهي ومطاعم والخدمات غير السلعية المقدمة للجماعات المحلية وكما ساهمت في ارتفاع العوائد المحلية من خلال الضرائب والرسوم التي توفرها للولاية والتي تسمح لها بخلق مشاريع تنموية أخرى .

6. مساهمة القطاع الخاص في مجالات أخرى

تلعب المؤسسات الخاصة دورا كبيرا في مجال الخدمات المحلية حيث نجد أنها توفر نسبة معتبرة من خدمات النقل والمواصلات حيث تساهم حوالي 722 مؤسسة في هذا المجال و 514 مؤسسة تنشط في مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد و877 مؤسسة تقدم الخدمات المقدمة للمؤسسات.

كما تلعب هذه المؤسسات دورا هاما وخاصة في هذه المرحلة لكونها تعتبر مرحلة الإصلاحات الهيكلية أي مرحلة الأشغال العمومية حيث نجد أن هناك 2960 مؤسسة تعمل في مجال البناء والأشغال العمومية .

المبحث الثالث : تحديات وسبل تفعيل القطاع الخاص في التنمية المحلية بولاية المسيلة

إن القطاع الخاص رغم الأهمية الكبيرة له يبقى دائما في مواجهة جملة من العراقيل استدعت بالضرورة تدخل الدولة للتقليل منها وهذا بتوفير كل الدعم والمساندة له عبر هيئات متخصصة لتفعيل دوره في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول :تحديات تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بولاية المسيلة

هناك مجموعة من العراقيل التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية ومن بين هذه العراقيل:

1 – تحديات اقتصادية:

- غياب شبه كلي للمناطق الصناعية مما يحد من كفاءة المؤسسات الخاصة في المنطقة

- ارتفاع تكاليف نقل المواد الأولية من نقاط التموين المتمثلة في الموانئ المتواجدة في الشمال إلى مراكز نشاط المؤسسات بالولاية إلى جانب ارتفاع تكاليف التخزين ذلك أن الكميات الواجب شراءها يجب أن تفوق احتياجات الطلبات وذلك لتقليل التكلفة.
- مشكلة التأمين : إذ يتعين على صاحب المؤسسة تأمين عامليه وفي حالة تأخره على تسديد مستحقات التأمين نظرا لظروف نقص السيولة مثلا فإنه يتعرض لدفع غرامات وفوائد تضاف على أعباء المؤسسة ، وهذا ما يدفع بصاحب المؤسسة إلى الاستغناء عن عمليات التأمين وبالتالي تقليل العوائد المالية للولاية هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى التقليل من عدد العمال .
- غياب التكامل بين القطاعات: حيث نجد مثلا أن على مستوى ولاية المسيلة كمية الإنتاج من الجزر قدرت بـ: 700.000 طن سنة 2014 ولكن غياب المؤسسات الناشطة في مجال الصناعة الغذائية في الولاية هو الذي يقلل كمية الجزر ومن الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في التنمية المحلية في الولاية .
- ارتفاع التكاليف التسويقية نتيجة ضيق السوق المحلية الناجمة عن ضعف القوة الشرائية للمستهلكين نتيجة انخفاض مستوى الدخول.

2 – تحديات متعلقة بالإدارة والخدمات العمومية :

- غياب دور الإدارة المحلية بولاية المسيلة في مجال القيام بالدراسات وإقامة المدن والتجمعات الصناعية والخدمية والبني التحتية التي تتطلبها هذه المشروعات
- غياب الأطر التنظيمية والهياكل الإدارية اللازمة لمتابعة سير عمل هذه المؤسسات بالمستوى الذي يحقق الغايات المنشودة من تلك الإستراتيجية المطبقة على المستوى الولائي والوطني في مجال دعم التنمية
- ارتفاع تكاليف الإجراءات الإدارية وكثرة الرخص والوثائق المطلوبة من المستثمر للموافقة على الاستثمار حيث يتطلب ذلك وقتا كبيرا لإتمامها .
- ضعف شبكة الطرقات داخل الولاية
- قصور وعجز في عمل البنوك التجارية والتي تعاني من البيروقراطية والبطء في المعاملات وارتفاع نسب الفوائد إلى جانب كثرة الضمانات المطلوبة.

3 – تحديات أخرى :

- غياب الاتصال والتشاور بين المتعاملين الاقتصاديين والسلطات المحلية للوقوف على أهم انشغالاتهم ومشاكلهم والعمل على إيجاد الحلول المناسبة.
- نقص الموارد البشرية المؤهلة خاصة العلمية المتخصصة.

المطلب الثاني: معوقات التنمية المحلية في ولاية المسيلة

للوصول إلى تنمية محلية تعاني ولاية المسيلة معوقات تواجهها على جميع الأصعدة وضمن جميع المجالات سواء كانت طبيعية وبيئية واقتصادية واجتماعية، تحد من بلوغها تنمية محلية ناجحة على المستوى المطلوب والتي نذكر منها :

1 – المعوقات الاجتماعية:

وتتمثل المعوقات الاجتماعية في النقاط التالية :

- التوزيع الجغرافي للسكان غير المنتظم عبر تراب الولاية ، وارتفاع معدلات التفاوت في الازدهار والخدمات المقدمة بين مناطق الولاية حيث نجد أن النسبة الأكبر تتركز في البلديات الكبرى مثل :ك بوسعادة ، سيدي عيسى ، مقرة .
- نقص الوعي الناتج عن الافتقار والنقص في قنوات الاتصال والحوار بين المواطن والمسئولين المحليين مما أدى إلى تعطيل العديد من المشاريع التنموية .
- غياب التوافق والتناسب بين الزيادة في المعدلات السكانية والزيادة في الإمكانيات الاقتصادية المتاحة
- كثرة المشاكل الاجتماعية والآفات الاجتماعية من رشوة ومحسوبية ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الجريمة في الولاية خاصة في الفترة الأخيرة مثل جرائم القتل والسرقة وتأثيرها على الإنفاق العام للولاية.

2 – المعوقات الاقتصادية:

ومن العوائق والمشاكل الاقتصادية التي تقف في وجه قيام تنمية محلية في الولاية

- ضعف الهياكل القاعدية التي تعد عاملا أساسيا ومهما في التنمية المحلية حيث تؤدي دورا فعالا في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فبالرغم من الأغلفة المالية والجهود المبذولة في هذا المجال ، إلا أننا نجد أن الولاية تعاني من قصور في شبكة الطرقات ورداءتها .

- ضعف التكامل الصناعي والمؤسساتي بين الصناعات في مؤسسات القطاع الخاص سواء كانت صناعات كبيرة أو صناعات متوسطة أو صناعات صغيرة ، حيث يعتبر التكامل الصناعي من أهم مقومات نجاح التنمية المحلية الناجحة من الناحية الاقتصادية ، ورغم هذا فإن الولاية تشهد قصور في هذا المجال رغم التزايد المستمر لأعداد مؤسسات القطاع الخاص .
- انتشار البطالة في وسط مجتمع الولاية يعد من أشد العوائق (الاقتصادية ،الاجتماعية) التي أدت إلى التقليل من القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي التوجه نحو كافة مظاهر الاقتصاد غير الرسمي .
- القصور في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة ونخص بالذكر القطاع الفلاحي بالرغم من أن الولاية تتوفر على مقومات هائلة للنهوض به وتحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة محاصيل .
- غياب التكامل القطاعي الذي يتم بين القطاعات الصناعية والتحويلية مع القطاعات الاستخراجية والفلاحية التي تسمح بتوفير المنتجات المحلية وبالتالي تحقيق الاستقلالية المحلية من جانب المتطلبات المجتمعية وخاصة في مجال الغذاء فنجدها مثلا مشتهرة بالمنتوج الفلاحي في المشمش والجزر لكن لا يوجد معمل لصناعة معجون المادتين .
- سيادة المنتوج الواحد ، حيث نجد أن القطاع الفلاحي يتركز على زراعة الحبوب بالدرجة الأولى تليها زراعة الجزر والبطاطا ، أما النشاط الصناعي فيتركز على صناعة واحدة هي الصناعات الغذائية ممثلة في نشاطات المطاحن أما في الصناعات الأخرى نجد صناعة مواد البناء.
- تعاني مختلف الجماعات المحلية من صعوبات مالية ناتجة عن قلة الموارد المالية ويطرح هذا الأمر بحدة أكبر بالنسبة للبلديات النائية والمعزولة التي تقل حصيلتها الجبائية نتيجة قلة النشاطات الاقتصادية بها مما يجعلها تكتفي بالتخصيص المالي الذي تمنحه لها الدولة ، مما يضعف بها التنمية المحلية .
- انتشار الأسواق الموازية مما يؤثر على النشاط التجاري بصفة عامة وعلى موارد الولاية الجبائية من جهة أخرى .
- عدم الاهتمام بالقطاعات ذات المردودية الجيدة من الناحية الاقتصادية كالصناعات التقليدية وقطاع السياحة عموما حيث بإمكان هذا القطاع استقطاب عدد كبير من اليد العاملة وتوفير عوائد معتبرة لاقتصاد الولاية وخاصة أن الولاية تزخر بالمناطق السياحية الهامة والصناعات التقليدية ذات الطلب المحلي والوطني.

3 -المعوقات البيئية والطبيعية:

تعاني الولاية من عدة عراقيل طبيعية وبيئية أثرت ومازالت تؤثر سلبا على مسيرتها التنموية ومن هذه العراقيل نذكر:

- نقص الموارد المائية وتعاقب مواسم الجفاف التي تعيق من تقدم ونجاح المشاريع الزراعية واستصلاح الأراضي بالإضافة إلى قلة السدود الطبيعية والمجاري المائية التي تساعد على جمع المياه بغية استخدامها في دعم النشاطات الفلاحية وللتذكير فإن ولاية المسيلة يوجد بها سدين فقط .
- الاستغلال المفرط للمياه الجوفية والتي تعتبر ثروات غير متجددة بسرعة.
- ملوحة التربة ومياه الري .
- استنزاف المراعي الطبيعية من خلال الرعي العشوائي وغياب استصلاحها عن طريق استزراع وغرس الأصناف المحلية والملائمة للظروف البيئية الملائمة للمنطقة .
- مشكل التلوث الذي بدأ يظهر في السنوات الأخيرة نظرا لصرف النفايات بصفة غير منتظمة.
- قسوة المناخ ذو الطابع القاري الذي يتميز بدرجة حرارة عالية بالإضافة إلى الرياح الساخنة التي تشكل خطرًا على المحاصيل الزراعية.
- مشكل التصحر الذي بات يؤثر على الحالة الطبيعية والبيئية للمنطقة ويشكل خطرا كبيرا على حياة المواطن وذلك من خلال تلويث الهواء بالغبار والأتربة حيث أصبحت أتربة الأراضي غير صالحة للزراعة وان استصلحت تستلزم مبالغ مالية كبيرة .
- الافتقار إلى التجهيزات الأساسية المرتبطة بالصرف الصحي بالإضافة إلى غياب المناطق المخصصة لرمي النفايات ليس فقط على مستوى المصبات النهائية في الولاية وإنما حتى على مستوى الأحياء حيث لاحظنا أن هناك كمية كبيرة من النفايات المكدسة من مختلف الأنواع وهناك مجموعة كبيرة من المزابل الفوضوية وغير المراقبة ، مما يدل على غياب دور المجالس البلدية في أعمال التنظيف وجمع النفايات والتخلص منها وإحداث وصيانة شبكات تصريف المياه المستعملة ، وتأمين ذبح المواشي في ظروف صحية ، ومراقبة المأكولات ومحلات بيع المواد الغذائية (اللحوم ، الأسماك ، المقاهي ، الخضر ....) والمحافظة على النظافة والصحة العامة .

4 -معوقات أخرى :

بالإضافة إلى هذا نجد معوقات وصعوبات تعاني منها الولاية في تجسيد التنمية المحلية منها :

- غياب نسبي لقاعدة معلومات شاملة حول أهميتها وحصرها واستخداماتها وعلاقتها مع المجتمعات المجاورة إضافة إلى ضعف الكفاءات البشرية والكوادر المتخصصة في مجال التنمية المحلية ، وكذلك عدم توفر استراتيجية واضحة وثابتة لتنمية المنطقة .
- سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الإداري وانتشار البيروقراطية والنزاعات الشخصية على حساب المرفق العام .
- غياب مساهمة البلدية في دعم مختلف الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات والنوادي وغياب كل أشكال المساعدة والدعم المالي لضمان استمرار هذه الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات والنوادي وغياب كل أشكال المساعدة والدعم المالي لضمان استمرار هذه الأنشطة (اجتماعية ، ثقافية ، رياضية) وغياب التنظيمات الخاصة بهذه الأنشطة البنايات والتجهيزات الضرورية لها : كدور الشباب ، المسارح ، المركبات الثقافية والمكتبات العمومية ...الخ.
- وجود ظاهرة عدم التطبيق الصحيح والملائم للأحكام واللوائح القانونية والتشريعية التي تنظم العلاقات بين المواطن المسيلي وثرواته الطبيعية البيئية ، وهنالك أيضا غياب نسبي ونقص في تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بحماية المراعي والغابات والبيئة بشكل عام والتي تدعم مشاريع وبرامج مكافحة التلوث.

المطلب الثالث: سبل تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بولاية المسيلة

- توفير التسهيلات القانونية والتشريعية مع توضيحها والقضاء على البيروقراطية.
- توفير نظام جبائي محفز وفعال يساعد على توفير محيط استثماري ملائم .
- تحسين مستوى الهياكل القاعدية بما يتلاءم مع متطلبات التطور الصناعية الحديث خاصة في مجال النقل .
- انجاز مراكز التأهيل ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في هذا المجال لضمان نجاح المؤسسات الخاصة في المراحل الأولى لبداية نشاطها.
- تفعيل دور الهيئات التي خصصتها الدولة لدعم المؤسسات الخاصة (المتوسطة والصغيرة) وبالتالي دعم التنمية المحلية بالولاية .

هذه الهيئات التي نذكر منها :

- مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار .
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC).
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEMM).
- البنوك الممولة.

إن هذه الهيئات هي عبارة عن العناصر التي تعكس مدى تقييم الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات في ولاية المسيلة والتي كانت ولا تزال أهم سبل تفعيل دور المؤسسات الخاصة (الصغيرة والمتوسطة) في التنمية المحلية بالولاية من خلال المساهمة في دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى تحقيق العوائد المالية والاقتصادية والارتقاء بالمتطلبات الاجتماعية من تنوع في التشكيلة الإنتاجية والخدمية .

إذا كانت الوسائل السابقة ما يجب على الدولة تبنيه لضمان نجا حها في ظل البيئة الاقتصادية الحديثة فهناك بعض الوسائل التي تقوم بها المؤسسات الخاصة في حد ذاتها للتطوير من نفسها والحفاظ على استمراريتها وتحسين مستواها التنافسي ومن بينها :

- توظيف يد عاملة مؤهلة في العملية الإنتاجية والتسييرية ومحاولة تحسين قدرات هذه الموارد البشرية.
- تطوير الجهاز الإداري ورفع الكفاءات التسييرية باعتماد منهجية تسييرية تتوافق والمؤسسات الاقتصادية الحديثة التي تستجيب لمعطيات المرونة والفعالية في الأداء واستعمال تكنولوجيات المعلومات في التسيير.
- مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية والاستفادة منها قدر المستطاع وفي أقل مدة زمنية ممكنة وذلك من خلال التطوير والبحث وليس التقليد فقط.
- ترقية مستوى المنتجات من خلال الإنتاج وفقا لاحتياجات الأسواق المحلية وبأقل تكلفة ممكنة والسعي للحصول على شهادة ISO في وقت أصبح عنصر الجودة أهم العناصر التي تضمن التسويق.
- عملية التسويق أصبحت من التحديات التي تواجه المؤسسات الخاصة ولضمان مركز تنافسي في خضم هذا التغيير المتسارع يجب الاهتمام بالبحث العلمي لمتابعة التغيرات والتنبؤ بها ومن ثم التحكم فيها .

خاتمة

إن إشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية برز في ثمانينيات القرن العشرين مع التحول الواضح نحو اقتصاد السوق ولتكثيف الجهود الرامية لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة قدرته للمشاركة والمساهمة في التنمية المحلية ولا يكون ذلك إلا من خلال توفير المزيد من فرص العمل للمواطن وتنويع مصادر الدخل في إطار النظام الليبرالي العالمي الجديد الذي ينادي بتحرير السوق ويدعو إلى إعطاء القطاع الخاص الدور الرائد في الاقتصاد مما دفع معظم الدول الى التخلي عن نموذج الاقتصاد المسير (المركزي) إلى نموذج اقتصاد السوق.

كما تبين لنا أنه وبالرغم من جهود توجه سياسات الدولة الجزائرية نحو تعزيز وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بإشراكه في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتي هدفت إلى تشجيعهودعمهمن خلال تقديم المساعدات المالية والتسهيلات القانونية له إلا أنهعجز في السنوات الأولى للانفتاح نحو اقتصاد السوق عن القيام بالوظائف المنتظرة منه والمتمثلة في :

- الوظيفة الاجتماعية من خلال تحسين الدخول للأفراد بواسطة التشغيل .
- مساهمته في إنجاح البناء الاقتصادي، كونه يمثل شريكا للدولة في تحقيق التنمية.

ولعل السبب الرئيسي في عدم قدرة القطاع الخاص الجزائري على أن يكون فعالا خاصة في ثمانينات و تسعينيات القرن العشرين هو حداثته وعدم امتلاكه الخبرة والتكنولوجيا والوضع الأمني الذي كانت تعيشه البلاد ولعودة الأمن والاستقرار للوطن وزيادة اهتمام الدولة بالقطاع الخاص مما أعطاه دفعة كبيرة وجعله مجبرا على تدارك نقائصه والقيام بالمهام المنوطة به، مما أمكننا القول أن فرضية مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية مقبولة خاصة بعد عملية الخوصصة ونجاحه في تحقيق بعض الانجازات وتقديم خدمات معتبرة في مجال التشغيل والمجال الخدمي .

ومن خلال ما تمت دراسته في هذا البحث من خلال دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر وتحديدا في ولاية المسيلة نجد أن :

- ولاية المسيلة تمتلك مجموعة من الإمكانيات التي تجعلها محطة أنظار وتؤهلها لاستقطاب مجال استثماري هائل ، إلا أن الاستغلال غير المدروس بات عقبة في وجه هذه الإمكانيات التي تعتبر من أهم المدخلات للارتقاء بالتنمية المحلية .
- من خلال دراستنا للقدرة المالية للولاية نجد أنها تمتلك موارد مالية كبيرة ، إلا أن معاناتها تكمن في سوء التسيير والاستغلال غير العقلاني لهذه الموارد التي تحصلت عليها في البرامج والمخططات التي وجهت في

سبيل الارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للولاية حيث سجلت الولاية غيابا ملحوظا في الهياكل الثقافية والترفيهية والخدماتية .

- تشتغل في ولاية المسيلة مجموعة من المؤسسات الخاصة تؤهلها لخلق نسيج إنتاجي وصناعي متكامل وهادف ولكنها تتوزع بطريقة غير متوازنة على بلدياتها وعلى قطاعات نشاطها .
- لقد سجلنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية والتي يمكن اعتبارها مقبولة خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وذلك لمساهمتها في توفير الموارد المالية من خلال الجباية والجانب الفلاحي على اعتبار أن المنطقة هي منطقة فلاحية أكثر منها صناعية ، هذا بالإضافة إلى توفير مناصب العمل وإمداد المواطنين بتشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات مع تسجيل معدل مساهمة متوسط في المجال السياحي ومجال الصناعات التقليدية.

ولتحقيق فاعلية أكثر في أدوار القطاع الخاص يجب عليه:

- العمل على التحسيس والتوعية بالدور الفعلي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية وهذا من خلال أيام ثقافية حول كل القطاعات التي ينشط فيها القطاع الخاص وتكون في الجامعة وقاعات الثقافة وهذا من أجل توعية الشباب بوجود اختيارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة فقط .
- إنشاء هيئات تكوين تكون متخصصة في التنمية المحلية وتأهيل الكفاءات المحلية من أجل القيام بهذه العملية.
- يجب توثيق الصلة بين الجامعات ومراكز البحث العلمي والقطاع الخاص والهيئات المسئولة عنه من أجل الوصول إلى النماذج التي تسمح باستغلال خصائص القطاع الخاص في التنمية الوطنية والمحلية .
- إعادة النظر في التوزيع غير المتوازن للمؤسسات الخاصة في ولاية المسيلة مع خلق التكامل والتفاعل فيما بينهم عن طريق التوجه إلى العمل الإنتاجي والصناعي معا واللذان يحكمهما مبدأ العقلانية .
- توجيه المؤسسات الخاصة التي تعمل في نشاط القطاع الغذائي التحويلي إلى جنوب الولاية وهذا بغية تقريبها من منطقة الإنتاج الفلاحي لأن جنوب الولاية منطقة فلاحية أكثر وكذا للتسهيل وتقريبها من المنتجين الفلاحين.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1 – الكتب

1 -إبراهيم العسل : التنمية في الاسلام (مفاهيم مناهج وتطبيقات)، مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط 1 .

2 -أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد : التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث 2009 .

3 -أحمد خاطر : تنمية المجتمعات المحلية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر: الإسكندرية ، 1999 .

4 -أحمد زكي بدوي :معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت 1977.

5 -إكرام مياسي : الإندماج في الاقتصاد العالمي و إنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع. 2011 .

6 - حسن كريم : مفهوم الحكم الصالح ، في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 .

7 -حسين عبد الحميد احمد رشوان : التنمية ....اجتماعيا ، ثقافيا ، اقتصاديا ، سياسيا ، إداريا ، بشريا ، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 .

8 -أمجد غانم : دراسة حول الشركات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة و البلدية على مستوى الهيئات المحلية ، شركة النخبة للاستشارات الإدارية ، رام الله ، فلسطين ، 2009 .

9 -حسين عمر:موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثـــة ، 1995 .

10 خيري خليل الجميلي : التنمية الادارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع) ، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 1998.

11 داليا حسين الدرديري : المدن الجديدة والتنمية العمرانية في مصر ،كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 197 ، 05/01 /2004 .

12 ربحي مصطفي عليان...وآخرون : **أساليب البحث العلمي وتطبيقاته في التخطيط والإدارة** ، عمان ، دار الصفاء ، 2008.

13 زهير عبد الكريم الكايد : الحكمانية قضايا وتطبيقات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003 .

14 سعد طه علام : التخطيط مع السوق ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق سورية ، ط 1 ، 2005 .

15 صديق عفيفي : التخصيصية و إصلاح الاقتصاد المصري ، مؤسسة الأهرام ، مركز الدراسات الاقتصادية ، 1991 .

16 صلاح الدين فهمي محمود : دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية : تجارب عالمية ، القاهرة قسم العلوم الإقتصادية د س ن .

17 ضياء مجيد الموسوي : الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ط3 2005.

18 ضياء مُحَّد الموسوي : أسس علوم الإقتصاد ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

19 عبده مُحَّد فاضل الربيعي: الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول النامية ،ط1 ،القاهرة ، مكتبة المدبولي 2004 .

20 عثمان مُحَّد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زلط : التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أساليب قياسها ، عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2007 .

21 عماد صلاح الدين عبد الرزاق داود : "الفساد والاصلاح " اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2003 .

22 مُحَّد بلقاسم و حسن بهلول : سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الأول ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 .

23 مُحَّد رياض الأبرش ، نبيل مرزوق : الخصخصة – أفاقها وأبعادها – حوارات القرن الجديد ،دار الفكر المعاصر:لبنان ، بيروت.

24 مُحَّد نبيل جامع : التنمية في خدمة الأمن القومي ، مصر ، منشأة المعارف ، ط1 ، 2000 .

25 منير إبراهيم هندي : أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة (خلاصة الخبرات العالمية) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (إدارة البحوث والدراسات) ، القاهرة ، 1995 .

26 المرسي السيد حجازي : الخصخصة المصطلح والتطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 1999

27 موسى خميس: مدخل إلى التخطيط ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1999 .

28 ولاية المسيلة ، دار الثقافة ، مطبوعة بعنوان :الحضنة عبر العصور .

29 يوسف كمال مُحَمَّد : فقه إقتصاد السوق (النشاط الخاص) ، دار النشر للجامعات ، القاهرة :مصر ،ط 3 ،1998.

2 – الملتقيات والدوريات

30 أحمد هاشم سماحة : متطلبات تحقيق الشراكة الجيدة مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات البلدية ، ندوة الشراكة بين الأجهزة و القطاع الخاص.2004 .

31 بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف : إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول " الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ومخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 16 و17 أفريل 2006 .

32 بونوة شعيب ، و مولاي لخضر عبد الرزاق : دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية _ دراسة حالة الجزائر _ مجلة الباحث ، العدد 07 ، 2010/2009 .

33 حسن كريم : مفهوم الحكم الصالح ، مقال منشور بمجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 309 ، السنة السابعة و العشرون نوفمبر 2004 .

34 سامح فوزي : البيروقراطية العضوية ، نحو علاقة شراكة بين الدولة و المجتمع ، بين الإدارة و المواطن ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر " الإدارة العامة و المواطن في القرن الحادي و العشرين ، القاهرة ، 2002 .

35 صفية جداولي : مبادئ الإدارة الرشيدة و القطاع الخاص في الجزائر (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول " الحكم الراشد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي) سطيف ، الجزائر ، 08-09-2008 .

36 مجلة المجاهد " اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني" العدد 1283 مارس 1985.

37 مجلة علوم الاقتصاد و التسيير والتجارة : مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة بن يوسف بن خدة _ الجزائر ، العدد 19 -2008 .

38 مُحَمَّد عبد الوهاب : دور الإدارة المحلية و البلديات في ظل إعادة صياغة دور الدولة (ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الخامس حول " الإدارة المحلية و البلديات في الوطن العربي ، الإمارات العربية 2007) .

39 مُحَمَّد محمود الإمام : محددات الأداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام و الخاص في الوطن العربي ، القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر 1990 .

40 معهد التخطيط القومي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر ، 2004 " اختبار اللامركزية من أجل الحكم الراشد.

41 موسى حماني ، وسيلة السبتي : واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، الجزائر ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،د س ن .

42 نادية عاشور : العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية (ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الحكم الراشد و استراتيجية التغيير في العالم النامي ، جامعة سطيف ، الجزائر ، المنعقد يومي : 09/08 أفريل 2007) .

3 – الدراسات الغير منشورة

43 أحمد جميل الجويد : مسار تنمية الادارة المحلية و معوقاتها في الجمهورية اليمنية ، دراسة تحليلية عن وضعية الادارة المحلية في الجمهورية اليمنية (1990-2000) ، الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر ، 2004 .

44 أحمد هاشم سماحة : نحو إدارة حضرية فعالة في مصر – الخصخصة في إطار مشروعات البنية الأساسية ، رسالة دكتورة ، 2003 .

45 بسمة عولمي : دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر ، دراسة حالة بلديات تبسة ، الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص مالية ، المركز الجامعي ، الشيخ العربي التبسي ، 2004 .

46 جعفري عبد الرزاق : التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والإقتصادية ، دراسة حالة ولاية برج بوعريريج (1988-2000) ، الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، جوان 2003 .

47 شاوش إخوان جهيدة : المجتمع المدني والتنمية المحلية ، جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا ، الجزائر : مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع،كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة مُحَمَّد خيضر ،بسكرة ، 2004 .

48 عبد الحق حملاوي : الآليات السياسية لتحقيق التنمية الإقتصادي في الدول العربية من منظور الحكم الراشد (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية) ، تجربة الجزائر 99-2007 .

49 عيساوي نادية : تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة : دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، السنة الجامعية 2004-2005 ، قسنطينة.

50 كمال مرداوي : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة ، حالة الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة دولة في علوم الاقتصاد ، فرع الاقتصاد السنة الجامعية 2003، 2004 .

51 مراد بن زروق : مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2000-2001 .

52 مزواد صباح : دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية – قسم علوم الاجتماع – د س ن .

53 منال مودع : تمويل التنمية المحلية في ظل الاصلاحات الجبائية ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة مُحَمَّد خيضر 2011/2010 .

4 – القوانين:

54 المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق لـ 13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز ، المادة 04، الفقرة ب.

55 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : الصادرة في 06 ربيع الثاني عام 1436 هـ الموافق لـ 27 جانفي 2015 م ، العدد 03 .

56 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :الصادرة في 2 جمادى الثانية عام 1435 هـ الموافق لـ 2 أفريل 2014 م ، العدد 19 .

5 – المقابلات

57 مقابلة مع : مقدود نور الدين : مدير البرمجة ومتابعة الميزانية ، يوم 2015/05/07.

58 مقابلة مع :مالكي الطيب مدير الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ولاية المسيلة يوم 2015/05/10 .

59 مقابلة مع رباطي زهير (مفتش رئيسي): رئيس مكتب القيد و أشغاله يوم 2015/05/11 .

60 مقابلة مع قبشي رابح ، نائب رئيس المجلس الشعبي الولائي ، 29 أفريل 2015.

61 مقابلة مع لزهر قواسمية مدير مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية المسيلة يوم 2015/05/11.

62 مقابلة مع مناصري جلول : رئيس مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مديرية الصناعة والمناجم يوم 2015/05/04 .

خامسا : المواقع الالكترونية

63- hTTp://www.startimes.com/? T=21878644.

64- msila-dz.org.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

65- Abedallatif benachenhou : les enterpreneurs algériens , op.cit .
Abellatif Benachenhou .les entrepreneurs algériens , Alger , alpha design , 2007 .
66- centre national du registre de commerce.
67- Hocine Benissad ,Algerie :de la planification socialliste à economie de marché ,alger , ENAG éditions , 2006.
68- Marcel mèthot:le dèveloppement local au risque de l'utopie ,vers une interprètation des enjeux du dèveloppement local au 21esiècle , quèbec ; universitè de doctorat en dèveloppementrègionale , october 2002 .
69- Mustapha BABA AHMED, l'Algerie entre splendeurs et pesan-leurs , Alger, édition Marioor 1997.
70- Rachid TELEMCANI : Etat , bazar et Globalisation , Alger , les éditions EL-Hikma , 1999.
71- Samehfawzy : the political Reconstruction in Somalia and somaliland.Acomparison,apoperpresentedat the Institute of Devlopmentstudies, IDS , university of sussex 2001 .

فهرس الأشكال

والجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.	22
02	شكل رقم 01 : أسس الشراكة الناجحة بين القطاع العام و القطاع الخاص	34
03	جدول رقم (2) :المؤسسات العمومية المعروضة سنة 1997 للخصخصة	50
04	جدول رقم (03): تطور القروض حسب القطاع القانوني بالنسب %	59
05	جدول رقم (04) :تطور معدل الفائدة الأسمي و الحقيقي للفترة (1998– 2004)	60
06	جدول رقم (05) : فترة الانتظار للحصول على عقار صناعي في الجزائر	62
07	جدول رقم (06) :كمية إنتاج أهم المحاصيل بولاية المسيلة للموسم الفلاحي 2011–2012	70
08	جدول رقم (07): تطور تمويل المخطط البلدي للتنمية (pcd) في ولاية المسيلة خلال الفترة (2010–2014)	74
09	جدول رقم (08) : تطور تمويل البرنامج القطاعي غير الممركز (psd) في ولاية المسيلة خلال الفترة (2010–2014)	75
10	شكل رقم 02الأغلفة المالية المتحصل عليها في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية fccl خلال الفترة 2010–2014	78
11	الجدول رقم (09) :تطور الخدمات الصحية في ولاية المسيلة خلال الفترة2009 إلى 2013.	79
12	جدول رقم (10):توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب البلديات في ولاية المسيلة 2014	84-81
13	جدول رقم (11): توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب النشاط في ولاية المسيلة سنة 2014	86-85
14	الجدول رقم (12) :تطور مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بمؤسسات القطاع العام خلال فترة 2010–2014 في ولاية المسيلة	87
15	جدول رقم (13): تطور عدد العمال في القطاع الخاص في ولاية المسيلة خلال الفترة (2010–2014)	90
16	جدول رقم (14) : تطورات الإيرادات الجبائية لولاية المسيلة للفترة (2010–2014)	92

فهرس المحتويات

الصفحة	العنــــــــــــــــــوان
	شكر وعرفان
	إهداء
02	مقدمة
08	الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للقطاع الخاص والتنمية المحلية
08	المبحث الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للقطاع الخاص .
08	المطلب الأول : ماهية القطاع الخاص و متطلبات نشوئه..
12	المطلب الثاني : دور القطاع الخاص في ظل الأنظمة السياسيـة والتحولات الاقتصادية
19	المبحث الثاني : الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية وواقعها في الجزائر
20	المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية
25	المطلب الثاني: ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر
32	المبحث الثالث : دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في ظل الشراكة كتوجه جديد
32	المطلب الأول: مفهوم الشراكة و متطلباتها البنيوية
36	المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في إدارة الشأن العام
45	الفصل الثاني : العلاقة بين القطاع الخاص والتنمية المحلية في الجزائر .
45	المبحث الأول: نظرة عامة حول القطاع الخاص في الجزائر
46	المطلب الأول : الخوصصة في الجزائر
49	المطلب الثاني:مميزات وخصائص القطاع الخاص في الجزائر
51	المطلب الثالث :مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر
54	المبحث الثاني: إسهامات القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية في الجزائر
54	المطلب الأول: دور القطاع الخاص كشريك أساسي في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر
56	المطلب الثاني :التحديات التي تواجه القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
64	الفصل الثالث : القطاع الخاص والتنمية المحلية في ولاية المسيلة (الواقع والأدوار وسبل التفعيل)

المبحث الأول: التعريف بوحدة الدراسة	64
المطلب الأول: التعريف الجغرافي (الموقع والمساحة والتضاريس)	64
المطلب الثاني : التعريف بالولاية إداريا وسياسيا	66
المطلب الثالث : التعريف بالمنطقة اقتصاديا وتنمويا	67
المبحث الثاني: القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية المحلية بالمسيلة	70
المطلب الأول: الواقع التنموي على المستوى المحلي	70
المطلب الثاني: واقع ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بولاية المسيلة	78
المبحث الثالث : تحديات وسبل تفعيل القطاع الخاص في التنمية المحلية بولاية المسيلة	89
المطلب الأول :تحديات تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بولاية المسيلة	89
المطلب الثاني: معوقات التنمية المحلية في ولاية المسيلة	91
المطلب الثالث: سبل تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بولاية المسيلة	94
الخاتمة	97
قائمة المصادر والمراجع	100
فهرس الأشكال و الجداول	107
فهرس المحتويات	109

بسم الله الرحمن الرحيم